United Nations
Educational, Scientific and
Cultural Organization

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

Regional Center For
Quality & Excellence in
Education

المركز الإقليمي للجودة
والتميز في التعليم

وثيقـــــــة

"الفاقد التعليمي في التعليم العام بالدول العربية"

Learning Loss in General Education in Arab Countries

2022م – 2023م

(المؤتمر الثالث عشر لوزراء التربية والتعليم العرب)

مستقبل التعليم في الوطن العربي في التحول الرقمي

29-31 مايو 2023م

الملخص التنفيذي للوثيقة

يُعدُّ الفاقد التعليمي Learning Loss من أهمّ المشكلات التعليمية والتربويّة التي تواجه قطاع التعليم في عدد كبير من الدول؛ حيث أنه يشير إلى مقدار الوقت والجهد والأموال التي يتم إنفاقها على العملية التعليمية بدون التمكن من الوصول إلى النتائج المنشودة، سواءً نتيجة تسرّب الطلبة من التعليم أو عدم التمكن من مواصلة العملية التعليمية أو نتيجة للانقطاع المؤقت أو الممتد عن المدارس؛ والذي غالبًا ما توفره المدارس أثناء تواجد الطلبة حضوريًا؛ ممّا قد يؤدّي إلى وجود فاقد تعليمي تراكمي كبير الأثر.

وقد أدت جائحة كورونا (كوفيد- 19 -COVID)، والتي اجتاحت العالم عام 2019م إلى وجود حالة طوارئ وقلق يومي مستمر، حيث واجهت أنظمة التعليم في جميع أنحاء العالم اضطرابًا شديدًا، إذ تأثّر في ذروة الجائحة ما يقرب من 1.6 مليار متعلّم في أكثر من 190 دولة، أو 94 في المائة من الطلبة في العالم تأثّروا بإغلاق المؤسّسات التعليميّة، وذلك بسبب الوضع المفاجئ الذي أربك الجميع، الأمر الذي استلزم اتخاذ الكثير من الإجراءات والتدابير الاستثنائية مثل: تمديد العام الدراسي أو تغيير في طرائق واستراتيجيات تقييم الطلبة ؛ والتحول إلى التعليم الرقمي والتعليم عن بُعد والتعليم المدمج؛ فضلًا عن الجهود الخاصة بالرعاية الاجتماعية والصحية للطلاب؛ والبرامج المخصّصة للوالدين لدعم أبنائهم تعليميًا واجتماعيًا ووجدانيًا وذلك بهدف استمرار عملية التعلّم وتدارك الفاقد التعليمي بسبب تلك الجائحة.

وبالتالي فإن حجم الفاقد التعليمي ومدى خطورته يختلف من دولة إلى أخرى حسب قدرة الدولة للاستجابة والتعافي من الأزمة وحسب مستوى التنمية في نظم التعليم بكل دولة؛ مما يؤثر على تحقيق أهداف التنمية المستدامة Sustainable Development Goals 2030-SDG، الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة United Nations -UN؛ فيما يخص الهدف الرابع والذي يشير إلى "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع".

ولذلك أشار الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريس (António Guterres) في تصريح له خلال اليوم العالمي للتعليم، إلى أنّ جائحة كورونا كوفيد-19 أدّت إلى فوضى عارمة في المنظومات التعليميّة في كافة أرجاء العالم، بالإضافة إلى أن المؤشرات غير مريحة بالنسبة لانتهاء الأزمة. وما يزيد الأمر سوءًا بحسب تصريح الأمين العام هو ليس فقط موضوع الوصول إلى التعليم أو اللامساواة المتزايدة في الحصول عليه كمًا ونوعًا، بل هو موضوع التغيّر المستمر والمتسارع الوتيرة لنظم التعليم ومقارباته التي تتسابق مع احتياجات سوق العمل الجديد والابتكارات التكنولوجية المذهلة إضافة إلى التغيّر المناخي وتدنّي ثقة المجتمعات بالمؤسّسات (Guterres, 2022).

وبالرغم من أن الفاقد التعليمي بات يمثل خطرًا واضحًا على مستقبل الأفراد والمجتمعات، إلا أنه لا يوجد توثيق علمي لهذا الفاقد على نطاق واسع، لا سيّما واقع الممارسات التي تقيس مدى تأثير التعليم المنزلي مقارنة بالتعليم الحضوري، وكذلك فيما يتعلق بالجوانب العاطفية الاجتماعية للطلاب؛ ربما بسبب غياب المعلومات والاحصاءات بهذا الشأن، كذلك فإنه على صعيد استراتيجيات

التعافي لم تكن الدول العربيّة بمنأى عن محاولات السعي العالمي للتعافي من آثار الفاقد التعليمي، ولأن استجابات الدول في مواجهة تلك الأزمات وما ترتب عليها من فاقد تعليمي، وفي طرحها للحلول وإجراءات التعافي، قد تفاوتت بتفاوت إمكانيّاتها ومستوى تقدّمها على سلّم التنمية ومستوى استحضارها للعلم والحلول العلمية، فكان ثمة تجارب قد كتب لها النجاح، وتجارب أخرى قد أخفقت.

ومن هذا المنطلق تتأصل الحاجة إلى ضرورة دراسة الفاقد التعليمي بشكل علمي ومنهجي يستهدف الحالة العربية في ضوء التجارب الدولية وذلك لدعم جهود الدول العربية في تحديد آليات لقياس الفاقد التعليمي وكذلك سياسات واستراتيجيّات التعافي لتعويض هذا الفاقد لتفادي الفجوات التربوية والتي من المؤكّد أن يكون لها تأثير كبير على المدى البعيد اجتماعيًّا واقتصاديًّا. ومن هنا كانت الحاجة إلى تحليل الفاقد التعليميّ، من حيث آليات قياسه واستراتيجيات التعافي منها والوقوف على الأسباب الحقيقيّة لهذا الفاقد على المدى القصير والطويل، وذلك من أجل وضع العديد من السيناريوهات الّتي تساعد على تجاوز أزمات التعليم بغية الوصول إلى وثيقة تتضمن نموذج وإطار تعليميّ يمكن استخدامه واللجوء إليه في مختلف أنواع الأزمات الطارئة المستقبلية، وتاليًا تحقيق التقدّم المطلوب للعديد من الدول العربيّة.

وتأسيسًا على ما سبق، عمل مركز اليونسكو الإقليمي للجودة والتميز في التعليم (RCQE) على مشروع (الفاقد التعليمي في التعليم العام بالدول العربية) الإقليمي ضمن خطته الإستراتيجية والخلوص إلى وثيقة؛ تم التركيز فيها على الفاقد التعليميّ في إطار مفهومٍ شموليّ يشمل الفاقد المعرفيّ، والفاقد العاطفي الاجتماعيّ الناتج عن عدم وجود الطلبة في المدارس وغياب التعليم الحضوريّ. كما سعت إلى تقييم الوضع الحاليّ لآليّات وأدوات وأساليب قياس الفاقد التعليميّ في ضوء الاستفادة من تجارب وتحليل سياسات الممارسات الفضلى الدوليّة في قياس مقدار الفاقد التعليميّ، وتنفيذ إجراءات التعافي، إذ إن ثراء الخبرات الدوليّة في هذا الشأن يجعلها منطلقًا تربويًا ومهنيًا يساعد في طرح رؤى وتوجّهات مستقبليّة يمكن أن تستفيد منها الدول العربيّة، ولذلك فإنّ الوثيقة الحاليّة استفادت من نتائج الممارسات الفضلى في هذا الشأن بخمس دول أجنبية هي: (الولايات المتّحدة الأمريكيّة، والمملكة المتّحدة، وبلجيكا، وكوريا الجنوبيّة، وأستراليا) ، ونتائج الدراسات الميدانية لخمس دول عربيّة هي: (المملكة العربيّة السعوديّة، فلسطين، تونس، الجمهوريّة اللبنانيّة، المملكة المغربيّة). وذلك لأنّ تناول الخبرات الدوليّة والعربيّة معًا له فائدته الكبيرة في وضعِ تصوّر شامل لتحديد منهجيّات وآليّات قياس الفاقد التعليميّ، وكذلك تحديد الإجراءات والاستراتيجيّات الّتي يمكن استخدامها بفاعلية للتعافي من الآثار السلبيّة لهذا الفاقد التعليميّ في بعديه الاجتماعي والمعرفي وهذا ما يمثل جوهر أو هدف الوثيقة الحالية.

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف تم دراسة الفاقد التعليمي في التعليم العامّ أثناء جائحة كورونا على مستوى الأدبيّات والبحوث العلمية ذات الصلة وتحليل واقع هذا الفاقد في العديد من الدول العالميّة من خلال نتائج الدراسات والبحوث التي أثبتت بالإحصاءات والدراسات الميدانية وجود هذا الفاقد وتنامي آثاره السلبية على العملية التعليمية، وفي هذا السياق، كان لا بدّ من عرض أهمّ الأسباب التي أدّت إلى وجود الفاقد التعليميّ على المستوى العالميّ بصفة عامّة، وعلى المستوى العربيّ بصفة خاصّة. ولذا تم رصد العديد من المؤشّرات التي تساعد بدورها في دراسة مظاهر الفاقد التعليمي داخل المجتمعات، وتحديد آليات وأدوات قياس هذا الفاقد التعليمي، سواء على الجانب الكمّيّ أو على الجانب الكيفيّ، بالإضافة إلى أبرز استراتيجيات التعافي التي تم

استخدامها في مجال التعلم العاطفي الاجتماعيّ والمعرفيّ. كما تم أيضًا رصد الممارسات التربوية والمهنية المتبعة من قبل الدول المرجعيّة في هذا المجال، ودراسة العوامل الّتي ساعدت على نجاح هذه الممارسات بغية الاستفادة منها في الدول العربيّة.

كما تم الارتكاز في الوثيقة إلى نتائج الأدوات الميدانية والتي تمثلت في: استبانة استطلاع رأي المعلّمين والمعلّمات حول ممارسات الدول العربيّة في تحديد مظاهر الفاقد التعليمي ومؤشراته، واستراتيجيات التعافي من تبعاته، أثناء وبعد جائحة كورونا وكذلك استبانة استطلاع رأي أولياء أمور الطلبة واستبانة استطلاع رأي الخبراء التربويّين في الغرض ذاته بتوظيف عمليات المنهج الوصفيّ (Descriptive Approach) والمنهج المقارن (Comparative Approach)، وذلك في دارسة تحليل واقع الفاقد التعليميّ بالدول المستهدفة، والتعرف على الأسباب والعوامل الرئيسية التي أدت لتفاقم هذه المشكلة وخاصة وقت الجائحة، والمقارنة بين الإجراءات والاستراتيجيات التي تم اتباعها في الدول المرجعية وفي الدول العربية. كما تم توظيف المنهج المستقبلي (Futuristic Approach) في وضع تصور مستقبلي للتعليم قبل الجامعيّ في الدول العربيّة وكيفية التغلب على مشكلة الفاقد التعليمي، وذلك من خلال أسلوب المقارنة المرجعيّة (Benchmarking Technique) وأسلوب السيناريوهات (Scenario Technique).

ولذلك فقد أسفرت الأدوات المسحية عن العديد من النتائج المتعلقة بالفاقد التعليمي العاطفي الاجتماعي والمعرفي وآليات قياسه واستراتيجيات التعافي منه، ومن هذه النتائج ما يلي:

- تنوّع وتعدّد المظاهر والمؤشرات التي تدل على وجود الفاقد التعليمي بنوعيه العاطفي الاجتماعي والمعرفي سواء في الدول المرجعية والدول العربية، وتشارك الدول الكثير من تلك المؤشرات والمظاهر والتي كان من أبرزها ازدياد شعور الطلبة بالقلق والتوتر والخوف من المستقبل، بالإضافة إلى تراجع مهارات التواصل لديهم بسبب العزلة التي أجبروا عليها خلال إغلاق المدارس.
- تنوّع وتعدّد الآليات التي تم اعتمادها لقياس الفاقد التعليمي، وبروز الكثير من الأدوات التي تسمح برصد وتقدير حجم الفاقد التعليمي الذي يعاني منه الطلبة إثر الجائحة.
- الاهتمام الواضح سواء على الصعيد العالمي أو العربي برصد وقياس الفاقد المعرف على حساب الفاقد العاطفي الاجتماعي، علمًا أن الثاني له آثار سلبية بعيدة المدى وتحُدُّ أصلاً من قدرة الطلبة الذين يعانون منه على التعلّم.
- اعتماد الدول العربية في رصدها للفاقد على الكثير من أدوات القياس الخاصة بالدول المرجعيّة، ولكن بالرغم من ذلك تفردت الدول المرجعية ببعض أدوات القياس الخاصة بها مثل "سنوات الوثيقة المعدلة حسب التعلّم (LAYS)، ونماذج من الخريف إلى الخريف، وغيرها وهو الأمر الذي يفتح الباب للبحث في أهمية تلك الأدوات ومدى إمكانيّة اعتمادها في الدول العربية.
- تنوّع الاستراتيجيّات المستخدمة في التغلّب على الفاقد التعليمي على المستويين العاطفي الاجتماعي والمعرفي وذلك سواء في الدول المرجعية الخمس أو في الدول العربيّة وبالرغم من هذا التنوّع فهناك تشابه كبير بين بعض استراتيجيات التعافي من الفاقد التعليمي، وذلك نظرًا للطبيعة العالميّة لأزمة كوفيد (19) وتأثر مختلف النظم التعليمية بهذه الأزمة وتوجه الدول كافة إلى استخدام كثير من الاستراتيجيات الأساسية لمواجهة تلك الأزمة والحد من آثارها السلبيّة على العمليّة التعليميّة.
- وجود بعض استراتيجيات التعافي التي تم استخدامها فى الدول المرجعيّة دون الدول العربيّة، ومن هذه الاستراتيجيّات: توفير المناخ المدرسي الإيجابي وتوفير الإسعافات الأوليّة النفسيّة والمرافقة العاطفيّة والاجتماعيّة وتعزيز التعلّم ما وراء المعرفي وتعزيز الانتماء وتعزيز العناصر الخمسة، وتعزيز دور التعليم الإذاعي وسنّ القوانين والتشريعات وتفعيل خطط التعلّم الفرديّة وتطبيق

الخطط المعدّة مسبقًا وتعزيز التعاون بين الوزارات، وبالتالي يمكن الاستفادة من تلك الاستراتيجيّات في الدول العربيّة.

- ضعف اهتمام الدول العربية بمواجهة الفاقد التعليمي خاصة في مجال العاطفي الاجتماعي، حيث جاء معدّل استخدام استراتيجيّات التعافي في مجال الفاقد التعليمي المعرفي متوسطًا، وجاء معدّل استراتيجيات التعافي في مجال الفاقد التعليمي العاطفي الاجتماعي ضعيفًا، وهو الأمر الذي يتطلب تعزيز العمل المهني والتربوي في النظم التعليميّة العربيّة.

بناءً على كل ما سبق، تجدر الإشارة إلى بعض الأمور التي ينبغي أن يتم تسليط الضوء عليها في ضوء الممارسات الفضلى للدول المرجعيّة وفي ضوء نتائج الوثيقة الميدانيّة للدول العربية الخمس ومنها:

- إيلاء الطلبة ذوي الإعاقة والفئات المهمّشة وقاطني المناطق النائية والفقيرة اهتمامًا خاصًا في تقديم برامج تعافي خاصّة بهم، إذ إن غالبيّة الدول العربيّة قد أهملت تلك الفئات من الطلبة ولم تراعِ خصوصياتهم، فضلاً عن التحدّيات والظروف القاسية التي يواجهونها، إذ في المقابل نجد الدول المرجعيّة قد حرصت على التعامل مع تلك الفئات بشكل يمكنهم من التعافي من الفاقد أسوة بباقي أقرانهم من الطلبة العاديين.
- تعزيز اللامركزيّة الإداريّة فى التعليم والمرونة في اتخاذ القرارات المناسبة خلال الأزمات كما حدث فى المملكة المتحدة مثلاً، حيث إن المركزية تعيق سرعة العمل على إيجاد الحلول المباشرة للمشكلات التي تطرأ على القطاع التعليمي أثناء الأزمات، بينما اللامركزية تساهم بشكل كبير فى التخفيف من وطأة الأزمات وتمنع تراكمها على القطاع التعليمي.
- التركيز على الجانب العاطفي الاجتماعي من الفاقد التعليمي أسوة بالجانب المعرفي منه، فعلى الرغم من صعوبة رصد وقياس الفاقد العاطفي الاجتماعي والتعافي منه مقارنة بالفاقد المعرفي، إلا أن هذا الجانب له التأثير الأكبر على التعافي من الفاقد التعليمي بمختلف أشكاله، وهو الأمر الذي أخذته الدول المرجعيّة بالحسبان وأولته الاهتمام الكافي.
- اعتماد مبدأ التعافي التمايزي بحيث يمكن تقديم برامج تعافٍ متنوعة تناسب كل فئة من الطلبة حتى العاديين منهم، وذلك باستخدام أدوات القياس التي تسمح بتحديد مقدار ونوعية الفاقد التعليمي الذي يعاني منه الطلبة ومن ثم إعداد وتقديم برامج التعافي المناسبة، وهو الأمر الذي لم يحدث في غالبية الدول العربيّة التي اعتمدت برامج تعافٍ موحدة لجميع الطلبة بغض النظر عن كمّ ونوع الفاقد الذي يعانون منه.
- تدريب المعلّمين والإداريّين على التعامل الفعّال مع جميع الوسائل التكنولوجية من أجل محاولة تعويض الفاقد أثناء الجائحة والتفكير في إحلال أنماط تعلّم بديلة تتواءم مع الوضع المستجد، مثل التعليم الإلكتروني والتعلّم عن بُعْد بوصفه خيارًا استراتيجيًا للتغلّب على صعوبات تلك المرحلة.
- تفعيل دور المرشدين النفسيّين والأخصائيّين الاجتماعيّين لمعالجة الآثار النفسيّة السلبيّة لدى الطلبة وكافة أطراف المجتمع التربويّ والتواصل بطرق ملائمة مع الطلبة الذين يعانون من الآثار السلبيّة للفاقد التعليمي بسبب الأزمة الراهنة وتداعياتها، خصوصًا ذوي الإعاقة وتلاميذ المناطق النائية، ومدّ جسور التعاون مع كافة مؤسسات المجتمع المحلّي وصياغة فرص شراكة حقيقية لإعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل وقوع الأزمة.
- تطوير المنظومة التعليميّة التقنيّة والإفادة من التطوّر التكنولوجي وشبكة الاتصالات الحديثة في دعم عمليتي التعليم والتعلّم وتهيئة الفرص المناسبة لتنمية الإبداع الإداري لدى مديري التعليم بالمناطق والقطاعات التعليميّة المختلفة، من خلال سياسة تفويض الصلاحيات، بما يعزّز من فاعليّة النظام التعليمي في الأوضاع المستجدّة.

وفي النهاية، تمّ وضع إطار مستقبلي للتعليم قبل الجامعي في الدول العربيّة؛ حيث يتضمن هذا الإطار المقترح العديد من السيناريوهات التي يمكن أن تسهم بفاعليّة في التغلّب على مشكلة الفاقد التعليميّ ببُعديه العاطفي الاجتماعي والمعرفي في الوقت الراهن لمعالجة الفاقد، وأيضًا في المستقبل، وذلك من خلال رصد خمسة مسارات مستقبليّة للمجتمع العربي، وتتجسد هذه المسارات بسيناريوهات خمسة تحاول التنبؤ بمسار الفاقد التعليمي على المستوى العاطفي الاجتماعي والمعرفي، وخاصة في ضوء استعدادات الدول لتخطي أزمة الكوفيد، وغيرها من الأزمات المماثلة.

تجدر الإشارة إلى إعداد ثلاثة مستويات من التوصيات والمقترحات المستقبلية، حيث تمحور:

- المستوى الأول من التوصيات على ترتيبات وإجراءات تشريعية وتنفيذية للتعافي المبكر كالتدريب على مسارات التعليم البديل وتأمين الدعم العاطفي الاجتماعي وخاصة للفئات الأقل حظاً وتطوير برامج استدراكية لتعويض الانقطاع التعليمي الذي حدث أثناء الجائحة.
- المستوى الثاني من التوصيات على ترتيبات وإجراءات خاصة بتعزيز الصمود والجاهزية للنظام التعليمي في وجه الأزمات والطوارئ المشابهة التي قد تحدث مستقبلًا ومنها التحول إلى اللامركزية والتقويم المرن وتكوين خطط مسبقة للتحول إلى التعليم البديل والتعلم عن بعد، والعمل عبر القطاعات والوزارات وإشراك أصحاب المصلحة بالإضافة إلى القطاع الخاص في التخطيط والتنفيذ، وتعزيز الوعي الوطني حول بناء الشراكات الفاعلة وتكوين فرق طوارئ وطنية مدربة وجاهزة للاستجابة على المستويين المحلي والوطني.
- المستوى الثالث من التوصيات على خمس سيناريوهات مستقبلية لتحسين جودة وفاعلية التعليم وتفادي الفاقد التعليمي وهذه السيناريوهات قد تنوّعت كثيرًا وفقًا لطبيعة كل سيناريو والنظرة المستقبليّة الخاصة به فمنها النموذج الامتدادي، مثل سيناريو التعليم التقليدي وهو محتمل الحدوث وسيناريو التعليم الإلكتروني، وهو ممكن ومنها النموذج الإصلاحي مثل التعليم المقلوب وهو محتمل الحدوث، ومنها النموذج التفاؤلي مثل التعليم الهجين وهو مرغوب، ومنها أيضاً النموذج الابتكاري مثل التعليم بالميتافرس وهو مرغوب. وقد تمّ تحليل مدى قدرة كل سيناريو من تلك السيناريوهات المستقبليّة على تفعيل استراتيجيات التعافي من الفاقد العاطفي الوجداني والمعرفي، كما تم تحليل وتوضيح أبعاد تأثير الإطار المقترح على الفاقد التعليمي أثناء الكوفيد، وغيرها من الأزمات وكذلك فقد تمّ تحديد متطلّبات تنفيذ السيناريوهات وتحديد قدرة الدول العربيّة على تطبيقها في ضوء الإطار المستقبلي المقترح.

Executive summary

The 13th Conference of Arab Ministers of Education

Learning Loss in General Education During The COVID-19 Pandemic in Arab Countries

29-31 May 2023

Learning Loss is considered one of the most important educational and training problems facing the education sector in many countries. Learning loss refers to the amount of time, effort, and money spent on the educational process without achieving the desired outcomes, due to student drop out, inability to continue the educational process or the temporary or prolonged interruption of schools, which are often provided by schools during student attendance; this can result in a significant cumulative learning loss.

The COVID-19 pandemic has led to an emergency situation and concern, causing severe disruption to the education systems worldwide. The pandemic has affected nearly 1.6 billion students in over 190 countries, or 94% of the world's students, due to the closure of educational institutions. This emergent situation required the adoption of several emergency measures, such as extending the school year, changing assessment methods and strategies, shifting to online, distance and blended learning, and introducing specialized programs for student social and health care, in addition to specialized programs provided for parents to support their children educationally, socially and emotionally. The purpose is to continue the learning process and reduce the impact of learning loss caused by the pandemic.

Therefore, the extent of learning loss and its severity varies from one country to another, depending on the country's ability to respond and recover from the crisis and the level of development in each country's education systems. This affects the achievement of the Sustainable Development Goals (SDG 2030) declared by the United Nations General Assembly (UN), especially with respect to the fourth Goal which refers to "ensuring inclusive and equitable quality education and promoting lifelong learning opportunities for all."

Accordingly, UN Secretary-General António Guterres has stated that the COVID-19 pandemic has caused major disruption to educational systems worldwide, and it's not evident that the crisis will improve anytime soon. In his statement during the International Day of Education, Guterres mentioned that the issue is not only about the access to education or the increase of inequalities in access to quality education, but also about the ongoing and rapid changing nature of education systems and approaches that are racing to keep in line with the needs of the new labor market, innovative technological advancements, and the changing environment and declining trust in institutions (Guterres, 2022).

Despite the fact that learning loss represents a threat to the future of individuals and societies, there is no scientific evidence about this loss at a large scale, especially regarding practices that compare the impact of home education to in-school education in addition to the emotional and social aspect on students, which is probably due to the lack of relevant information and statistics on the issue. On the level of recovery strategies, The Arab countries have not been far from international efforts to mitigate the effects of learning loss. The responses of the Arab countries to these crises and the resulting learning loss, and their efforts to find solutions and recovery measures, have varied depending on their capacities, level of development, and level of adoption of science and scientific solutions. Some efforts have been successful, while others have not.

Within this context, the need for a scientific and methodological study on learning loss in the Arab world arises from the need to support Arab countries in determining mechanisms for measuring learning loss, as well as recovery policies and strategies. This is important to address learning loss and evade its negative social and economic effects in the long-term. Henceforth, it is necessary to analyse learning loss, including its measuring mechanisms and recovery strategies, in addition to underlying relevant causes, in order to create scenarios that help overcome education crises and develop an efficient educational framework for future emergencies in various Arab countries and consequently achieve the progress required from the Arab countries.

Accordingly, RCQE conducted the current study "the learning loss in the general education in the Arab countries" within its strategy plan to provide a document that focuses on learning loss in a comprehensive framework including cognitive and social-emotional loss resulted from the absence of in-school education. The study intended to evaluate the current situation of strategies and tools for measuring learning loss in light of the getting benefit from the international best practices and experiences in measuring learning loss and implementing recovery measures. The study took into account the best practices in five foreign countries: the United States, the United Kingdom, Belgium, South Korea, and Australia, while field studies were carried out in five Arab countries: Saudi Arabia, Palestine, Tunisia, Lebanon, and Morocco. Given that studying both international and Arab experiences

provide a comprehensive view to determine the strategies and methods of measuring learning loss, and the strategies that can effectively address the negative effects of this loss.

The learning loss during the COVID-19 pandemic was studied taking into consideration the present scientific research and literatures, in addition to the analysis of this loss throughout countries. This was through research studies, using statistics and field studies to prove the presence of this learning loss and its negative impacts on the educational process. Within this context, it was important to analyse the reasons behind this learning loss globally and specifically in Arab countries. The main causes of this loss were identified and the indicators that helped to study its manifestation in communities were monitored, where tools and methods were used to measure the loss both quantitatively and qualitatively. In addition, the main recovery strategies, which can be adopted at the cognitive and emotional and social learning levels. Moreover, the best educational and professional practices were studied in the benchmark countries, and factors that contributed to their success were analysed in order to get benefit from them in the Arab countries.

The study was conducted using the following tools: a questionnaire for teachers on the practices of Arab countries in determining the signs of educational loss and strategies to recover from its consequences, both during and after the COVID-19 pandemic, as well as a questionnaire for the parents and the educational experts for the same purpose. The tools were validated by presenting them to experts and specialists and then by reviewing and reformulating them. The tools were then applied in five Arab countries; results were gathered, analysed, and discussed using descriptive and comparative approaches in order to analyse the reality of educational loss in the target countries and identify the main causes and factors that led to the worsening of this problem, especially during the pandemic. The followed procedures and strategies were compared between the reference and the Arab countries. The futuristic approach was also used to suggest a future for school education in Arab countries and to show ways to overcome educational loss by using benchmarking and scenario techniques.

The current study has, therefore, many results related to emotional, social, cognitive, and educational loss and their measurement tools and ways for recovery. Some of these results are as follows:

- There were various indicators of learning loss in emotional, social, and cognitive aspects in both benchmark and Arab countries, with many countries sharing similar indicators, such as increased student anxiety, stress, and fear of the future, in addition to the decline in their communication skills due to the isolation during school closures.
- A variety of tools were used to measure learning loss. Many tools emerged that helped to monitor and assess the magnitude of learning loss experienced by students as a result of the pandemic.

- There was an increased attention globally and in the Arab world to measure the cognitive loss on the account of emotional and social aspects, while the second aspects have long-term negative impacts and limit the students' ability to learn.

- Arab countries depended on tools used by the benchmark countries to measure learning loss; however, the benchmark countries had their own unique tools such as "Learning-Adjusted Years of Schooling (LAYS)", and many others, which opens the door for research on the importance and feasibility of these tools in Arab countries.
- Diverse strategies were used to overcome the emotional, social, and cognitive losses in both the benchmark and Arab countries. Despite such diversity, there is a great similarity between some of the strategies to recover from learning loss due to the global nature of the Covid (19) crisis and the impact on the educational systems. All countries used the basic strategies to confront this crisis and reduce its negative effects on the educational process.
- Many recovery strategies were only used in the benchmark countries, and some of these strategies are providing a positive learning environment, providing special psychological, emotional, and social care, and enhancing the metacognitive learning, the sense of belonging, the five elements, and the role of learning by radio. The strategies also included enacting laws and legislations, activating individual learning plans, applying pre-prepared plans, and enhancing cooperation between ministries. Such strategies can be used in Arab countries.
- The Arab countries paid less attention to address learning loss, particularly in relation to the social-emotional aspect, where the rate of the recovery strategies used in the field of cognitive learning loss was average, and the rate of recovery strategies in the field of social-emotional learning loss was low, which requires the Arab countries to strengthen educational and professional work in the education systems.

Based on the foregoing, it is worth noting some issues that should be highlighted in light of the best practices in the benchmark countries and the results of the field study in the five Arab countries, including:

- Providing special attention to students with disabilities, marginalized groups, and residents of rural and poor areas by offering special recovery programs. Many Arab countries ignored these groups of students and neglected their needs, considering the challenges they faced. On the other

hand, the benchmark countries made significant efforts to deal with these groups in a way that allowed them to recover and keep pace with their peers.

- Promoting administrative decentralization in education to allow more flexibility in decision-making during crises, as seen in the United Kingdom. Centralization hinders the speed of finding solutions to problems that arise in the education sector during crises, while decentralization greatly helps to mitigate the impact of the crises and prevent their accumulation in the education sector.
- Focusing equally on both social-emotional and cognitive aspects of learning loss. Despite the difficulty of monitoring and measuring social-emotional loss and recovering from it compared to cognitive loss, this aspect had the greatest impact on recovering from learning loss in its various forms, which was taken into account by the benchmark countries.
- Adopting a differentiated recovery principle that allows the development of different recovery programs responding to all types of students, including the average students, through using measurement tools that determine the extent and type of learning loss caused to students in order to prepare and deliver appropriate recovery programs. Such approach has not been utilized in the most Arab countries, where the same recovery programs were provided for all students regardless of the extent and type of the loss.
- Training teachers and administrators to effectively use all technological means in order to try to compensate for losses during the pandemic and considering alternative learning methods that align with the current situation, such as online education to overcome the contemporary difficulties.
- Activating the role of psychological and social specialists to deal with the negative psychological effects on students and all members of the educational community in addition to communicating with students suffering from negative effects due to the crisis through appropriate methods. This is especially important for students with special needs and those in rural areas. Collaborating with local community organizations to restore things to what they were before the crisis.
- Improving the technical education system and taking advantage of the technological advancements and modern communication networks to support educational and learning processes, in addition to providing appropriate opportunities for improving administrative creativity among education managers in various regions and sectors. This can be done through a policy of delegating responsibilities that enhances the effectiveness of the education system in emerging situations.

Finally, a future vision for school education in Arab countries has been proposed based on the current study results. This framework includes several scenarios that

could effectively contribute to addressing the current emotional, social, and cognitive learning loss through monitoring five future paths for Arab society. These paths are embodied in five scenarios that predict the path of learning loss at the emotional, social and cognitive levels, especially in light of the preparations of countries to overcome the Covid-19 crisis and other similar crises.

It is worth mentioning the preparation of three levels of recommendations and future proposals derived from the theoretical framework, the best practices of benchmark countries, and field studies.

- The first level of recommendations focuses on legislative and executive arrangements and procedures for early recovery, such as training on alternative learning, ensuring emotional and social support, especially for disadvantaged groups, and developing recovery programs to address the educational disruption caused by the pandemic.

- The second level of recommendations focuses on measures to enhance the resilience and readiness of the education system in the face of future crises and emergencies, such as shifting to decentralized and flexible assessment and developing prior plans for alternative education and distance learning. This also includes collaboration across sectors and government ministries, as well as involving stakeholders and the private sector in planning and implementation. It is necessary as well as to raise national awareness of the importance of building effective partnerships and establishing a trained and prepared national emergency response team at the local and national levels.

- The third level of recommendations focuses on the five future scenarios to improve the quality and effectiveness of education and avoid learning loss. These scenarios are diverse and depend on the nature of each scenario and its specific future vision, such as traditional education, which is a possible scenario, electronic education, which is feasible, the reform model, such as flipped education, which is possible, the optimistic model, such as passionate education, which is desirable, and the innovative model, such as meta-education, which is desirable. The ability of each of these future scenarios to activate strategies to recover from emotional, cognitive, and mental loss has been analyzed. The dimensions of the impact of the proposed framework on learning loss during the COVID-19 pandemic and other crises have been analyzed and explained. The requirements for implementing the scenarios and the ability of Arab countries to apply them in light of the proposed future framework have also been determined.

مقدمة الوثيقة:

دخل المجتمع العالميّ، منذ بداية العقد الثاني في القرن الحادي والعشرين، الثورة الصناعيّة الرابعة التي تتّسم بالعديد من السمات، لعلّ من أهمّها تغلغل الذكاء الاصطناعيّ Artificial Intelligence في القطاعات الإنتاجيّة والخدماتيّة بشكل كبير، لذا أُطلق عليها "الثورة التكنولوجيّة الرقميّة"، وكذلك انتشار إنترنت الأشياء Internet of Things (IoT) إذ تمّ الربط بين جميع الأجهزة بعضها ببعض عن طريق الإنترنت، وأصبحت الأجهزة تعمل داخل المؤسّسات من خلال عدد من البرامج المرتبطة على الشبكة نفسها من دون الحاجة إلى العنصر البشريّ.

وبناءً على ما سبق، فقد كان لهذه الثورة العديد من الانعكاسات على المؤسّسات التعليميّة بصفة عامّة، وعلى التعليم العامّ بصفة خاصّة، لعلّ من أهمّها الدعوة إلى التعليم المدمج؛ وهو نمطٌ من التعليم يتمتّع بميزات كلٍّ من التعليم التقليديّ والتعليم الإلكترونيّ، وأصبح هناك تعقّد في المهارات المطلوبة للمخرجات، وهو ما أشارت إليه الرؤية العربيّة للاقتصاد الرقميّ الصادرة من مجلس الوحدة الاقتصاديّة العربيّة في جامعة الدول العربيّة، ومن أهمّها مهارات المواطنة العالميّة، ومهارات الابتكار والإبداع، ومهارات تقنيّة، والمهارات الشخصيّة، ومهارات التعلّم الذاتيّ، ومهارات التعلّم المتاح للجميع، ومهارات التعلّم التشاركيّ، ومهارات التعلّم مدى الحياة (مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية، 2020).

كما تجدر الإشارة إلى تراجع أغلب نظم التعليم في الدول العربية، وهو الأمر الذي أكّده تقرير التنافسيّة العالميّة، ولعلّ من أبرز أسباب هذا التراجع هو تدني جودة التعليم، ما أدى إلى الفاقد والهدر التعليميّ في جميع مراحل التعليم العام داخل العديد من البلدان العربيّة.

وفي هذا الإطار زاد تأثير جائحة كورونا (COVID-19) من تفاقم مشكلة الفاقد التعليميّ في الدول العربيّة، وذلك نظرًا للممارسات المتّبعة أثناء فترة الجائحة من تعطيل التعليم وإغلاق المؤسّسات التعليميّة، وصعوبة انتظام الطلّاب في المدارس بشكل مستمرّ أو متقطّع، لذا ظهرت أبعاد عديدة للفاقد التعليميّ عكست آثار الجائحة، واختلف تعامل الدول معها على مستوى النظم التعليميّة العربية، فمنها من قام بتمديد العام الدراسيّ، وتغيير طرائق واستراتيجيات تقييم الطلّاب، والتحوّل إلى التعليم الرقميّ، والتّعليم عن بُعد، والتّعليم المدمج.

والفاقد التعليميّ، نتيجة للانقطاع المؤقّت أو الممتدّ عن المدارس، يتخطّى في مفهومه الشامل الجوانب المعرفيّة والأكاديميّة وانخفاض مستوى التحصيل، ليشمل كذلك تأثيره على الجوانب النفسيّة والاجتماعيّة والبدنيّة الناتجة عن توقّف برامج التربية الاجتماعيّة والأنشطة التعليميّة والتعلُّميّة وحصص التربية البدنيّة الّتي غالبًا ما كانت تتوافر في المدارس أثناء وجود الطلّاب حضوريًّا؛ كما قد يتفاوت الفاقد التعليميّ لدى بعض الفئات الخاصّة من الطلّاب، كالطلّاب ذوي الإعاقات وطلاب المناطق المحرومة والمهمشة واللاجئين، إذ من المتوقّع أن يتعرّض معظمهم إلى فاقد تعليمي تعلّميّ أكبر من الّذي تعرّض إليه أقرانهم، وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى إخلال مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية.

وقد يختلف حجم الفاقد التعليميّ من دولة إلى أخرى، بحسب قدرة الدولة على الاستجابة والتعافي من الأزمة، وبحسب مستوى التنمية في نظم التعليم في كلّ دولة، وهذان الأمران قد يؤثّران سلبًا على مدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة Sustainable Development Goals 2030 (SDG)، الصادرة عن الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة United Nations (UN)؛ وخاصّة الهدف الرابع الّذي يشير إلى ضمان التعليم الجيّد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع، وذلك نتيجة التفاوت المتزايد في كلٍّ من القدرات المعرفيّة وغير المعرفيّة الّتي يُحتَمَلُ ظهورها خلال جائحة COVID-19، وقد يكون لها عواقب كبيرة ووجود فاقد تعليميّ تعلُّميّ تراكميّ كبير الأثر ليس فقط على المدى القصير، ولكن أيضًا على المدى الطويل على مستويات المهارات المعرفيّة والاجتماعيّة والوجدانيّة للطلّاب.

وفي إطار اهتمام المنظّمات الدوليّة والمراكز المتخصّصة بتحديد مقدار الفاقد التعليميّ، من أجل تحديد حجم المشكلة ووضع الحلول المناسبة لها، أكد تقرير البنك الدولي واليونيسكو واليونيسف حول توجّهات مستقبل التعليم في المنطقة العربيّة – بناء مستقبل 2020–2050م الصادر عام 2021، على الهدر والفاقد التعليميّ قبل الجائحة في المنطقة العربية، كما أكّد على وجود 16 مليون طفل غير ملتحقين بالمدارس، 10% منهم في المرحلة الابتدائيّة، وبيّن نقص نسبة المخرجات البشريّة في مرحلة التعليم الثانويّ داخل المنطقة العربيّة إذ تصل إلى 40% فقط من الطلّاب الملتحقين بالتعليم الثانويّ، بالإضافة إلى تدنّي التعليم الفنّي داخل العديد من الدول العربيّة، وهو ما أدّى إلى تواجد ثلث الخرّيجين فقط من هذه المؤسّسات المؤهّلين للالتحاق بسوق العمل، بالإضافة إلى ضعف الكفاءة العلميّة لـ50% من الطلّاب في الرياضيّات (الحملة العربية للتعليم للجميع، 2021).

وتأسيسًا على ما سبق، تزداد أهميّة الحاجة إلى تحليل الفاقد التعليميّ، من حيث آليات قياسه واستراتيجيات التعافي منه، وذلك من أجل الوقوف على الأسباب الحقيقيّة لهذا الفاقد على المدى القصير والطويل، وذلك من أجل وضع العديد من السيناريوهات الّتي تساعد على تجاوز أزمات التعليم بغية الوصول إلى نموذج وإطار تعليميّ يمكن استخدامه واللجوء إليه في مختلف أنواع الأزمات الطارئة المستقبلية، وتاليًا تحقيق التقدّم المطلوب للعديد من الدول العربيّة.

كما أدّت جائحة كورونا إلى تفاقم ظاهرة الفاقد التعليمي، وذلك لما تسببت به من تأثير في اضطراب العمليّة التعليميّة في المنطقة العربيّة على نحوٍ لم يسبق له مثيل، إذ أوجدت جائحة كورونا أكبر انقطاع في نظم التعليم على مستوى العالم عامة وفي الدول العربية خاصة، حيث أغلقت المدارس في الدول العربيّة مدّة أطول مقارنة بالبلدان المتقدّمة مرتفعة الدخل، وتلقّى المتعلّمون في هذه الدول دعمًا محدودًا من أجل التحوّل من التعلّم المباشر داخل الفصول الدراسيّة، إلى التعلّم عن بُعد، الأمر الّذي جعلهم غير مستعدّين للتفاعل مع المعلّمين ومقدّمي الرعاية (اليونيسف، اليونيسكو، والبنك الدّوليّ، 2021).

وقد أدّى إغلاق المدارس إلى خسائر في عمليّة التعلّم لن يكون من السهل تعويضها، حتّى لو عادت المدارس بسرعة إلى مستويات أدائها السابقة، كما زادت المخاوف بشأن عدم المساواة في التعليم خاصّة في مراحل التعليم الأولى، وحتّى الآن لا نستطيع أن نحدّد بشكل دقيق مدى فعاليّة التعلّم في المنزل (التعلّم عن بُعد) وقدرته على تنمية مهارات الطلّاب، وقد قامت العديد من المنظّمات مثل اليونيسكو، بالتّعاون مع اليونيسيف والبنك الدوليّ (2020)، باستفتاءٍ حول استجابات الدول واستراتيجياتها لتحليل واقع جائحة كورونا وأثره على الفاقد التعليميّ، ومدى فعاليّة السياسات المتبعة للتعافي من الأزمة، وأكّدت التفاوتات وتعدّد الاستراتيجيات والتنوّع الكبير في الآثار المترتّبة على الأزمة (UNESCO, UNICEF & World Bank, 2020).

كما أكّدت التقارير استمرار الأزمة في الدول العربيّة، حيث لا يزال هناك صعوبة في انتظام العمليّة التعليميّة مع استمرار جائحة كورونا، على الرغم ممّا أفادت به بيانات اليونيسكو (2021)، حول أثر الإغلاق الجزئيّ أو التامّ للمدارس منذ مارس 2020 الّذي تجاوز مدّة 7 أشهر (28 أسبوعًا في الدول العربيّة)، في حين بلغ متوسّط فترة الإغلاق في العالم 5.5 شهرًا (أي 22 أسبوعًا) وهو ما يعادل ثلثي العام الدراسيّ، إلّا أنّ هناك جهودًا من الحكومات في الدول العربيّة للانتقال إلى التعليم عن بُعد والتعليم المدمج وغيرهما من إجراءاتٍ وتدابير استثنائيّة، لكن من المتوقّع أن يتخطّى الفاقد التعليميّ التأثير على الجوانب المعرفيّة والأكاديميّة فقط ليمتدّ إلى التأثير على الجوانب الوجدانيّة والاجتماعيّة للطلّاب (اليونيسكو، 2021).

وانطلاقًا من أهميّة جودة التعليم في الوطن العربيّ، وفيما يتعلّق بتداعيات جائحة كورونا، وأهميّة وجود استجابات متعدّدة للتعافي منها على مستوى السياسات التعليميّة، تسعى الوثيقة الحاليّة إلى التركيز على الفاقد التعليميّ في إطار مفهومٍ شموليّ يشمل الفاقد المعرفيّ، وكذلك الفاقد العاطفي الاجتماعيّ الناتج عن عدم وجود الأطفال في المدارس الّذي نتج عن الانقطاع عن التعليم الحضوريّ. وكذلك تقييم الوضع الحاليّ لآليّات وأدوات وأساليب قياس الفاقد التعليميّ في ضوء الاستفادة من تجارب وتحليل سياسات الممارسات الفضلى الدوليّة في قياس مقدار الفاقد التعليميّ، وتنفيذ إجراءات التعافي، لأنّ النظام التعليميّ "الفعّال" هو الّذي يستجيب ويتكيّف مع التحدّيات الجديدة. كما أنّ دراسة الخبرات الدوليّة ذات الصلة تسهم في طرح توجّهات مستقبليّة يمكن أن تستفيد منها الدول العربيّة، وذلك لما يتوافر في هذه التجارب من خبرات ونتائج إيجابيّة يمكن البناء عليها. وانطلاقًا من أهميّة دراسة ظاهرة الفاقد التعليميّ في الوطن العربيّ، فإنّ الوثيقة الحاليّة تتناول أيضًا مقاربات تمّت حول هذا الشأن في خمس دول عربيّة هي: (المملكة العربيّة السعوديّة، فلسطين، تونس، الجمهوريّة اللبنانيّة، المملكة المغربيّة). ثمّ إنّ تناول الخبرات الدوليّة والعربيّة معًا من شأنه أن يكون ذا فائدة كبيرة في تحقيق هدف الوثيقة الحاليّة المتمثّل بوضعِ تصوّر شامل يهدف إلى تحديد منهجيّات وآليّات لقياس الفاقد التعليميّ، وكذلك منهجيّات وإجراءات وسياسات التعليم من أجل التعافي من آثار هذه الجائحة على تعلّم الطلّاب، ومن هنا تظهر أهميّة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1- ما الأطر الفكرية للفاقد التعليمي في التعليم العام أثناء جائحة كورونا؟

2- ما واقع معالجة التعافي من الفاقد التعليمي أثناء جائحة كورونا في دول فضلي الممارسات العالمية المختارة؟

3- ما واقع معالجة التعافي من الفاقد التعليميّ في ظلّ جائحة كورونا في الدول العربية المختارة؟

4- ما الإطار المقترح لتعافي الدول العربية من الفاقد التعليمي في التعليم العام أثناء جائحة كورونا؟

أهداف الوثيقة:

هناك العديد من الأهداف الّتي تسعى الوثيقة الحاليّة إلى تحقيقها من أجل ضمان الحصول على أعلى كفاءة ممكنة جرّاء تحقيقها، وهذه الأهداف على النحو الآتي:

1- التعرّف إلى الأبعاد المختلفة لظاهرة الفاقد التعليميّ، وذلك من أجل الوقوف على الأسباب الحقيقيّة لهذه الظاهرة، وكذلك تحديد أهمّ المؤشّرات الّتي تساعدنا على تعرّف وجود هذه الظاهرة وملاحظة حجم وجودها في المجتمع العربيّ.

2- تحديد أفضل الممارسات العالميّة في التعافي من جائحة كورونا على المستوى التعليميّ.

3- تحليل أهمّ الملامح الأساسيّة للفاقد التعليميّ في الدول العربيّة خاصة أثناء جائحة كورونا.

4- تطوير إطار عام قادر على تحقيق متطلّبات التعافي من الفاقد التعليميّ في التعليم العامّ في الدول العربيّة، وذلك من خلال رسم العديد من السيناريوهات القادرة على تحقيق ذلك، وأيضًا الاستراتيجيات الواجب توافرها من أجل التغلّب على هذه الظاهرة.

أهمّيّة الوثيقة

تظهر أهميّة الوثيقة الحاليّة من خلال:

- مساعدة متّخذي القرارات التعليميّة داخل الدول العربيّة على تحديد العديد من الاستراتيجيات الّتي يجب أن تُتّبع من أجل التغلّب على الفاقد التعليميّ في الدول العربيّة المتفاقم نتيجة الجائحة، إذ تحاول الدول العربيّة البحث عن العديد من الاستراتيجيات الّتي تساعدها على التعافي من الآثار السلبيّة للفاقد التعليميّ أثناء الجائحة، وتحاول وضع خطط مستقبليّة مشتقّة من استراتيجيات الدولة تساعدها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومحاولة اللحاق بالدول المتقدّمة.
- توضيح العديد من الأسباب الّتي تساهم في تفاقم الفاقد التعليميّ من أجل محاولة تجنّبها في المستقبل، سواء على مستوى مدخلات المنظومة التعليميّة، أم على مستوى العمليّات أم على مستوى المخرجات من أجل الحصول على أعلى كفاءة ممكنة في أقلّ وقت وبأقلّ تكلفة ممكنة.

- مساعدة الدول العربيّة على تحقيق متطلّبات التحوّل الرقميّ لها، عن طريق تغيير نمط التعليم والوصول إلى نمط التعليم المراد بلوغه، وذلك بعد محاولات التغلّب على الظواهر السلبيّة الناتجة عن وجود الفاقد التعليميّ داخل المؤسّسات التعليميّة، ومحاولة الارتقاء بجودة المنظومة التعليميّة داخل المجتمع العربيّ والانتقال بها إلى نموذج من النماذج العالميّة القائم بالفعل على تكوين مخرجات بشريّة وإنتاجيّة وقيميّة على درجة عالية من الابتكار والإبداع، وذلك من خلال توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات ICT في العمليّة التعليميّة.
- وضع تصوّرًا لاستراتيجية عمل لجميع المؤسّسات العربيّة من أجل تحقيق متطلّبات التحوّل الرقميّ على جميع مستويات المنظومة التعليميّة، سواء من جانب المعلّم أم الطالب أم المبنى المدرسيّ أم المناهج التعليميّة...(إلخ)، إذ تساعد على استبدال عمليّات تدريس مطعّمة بالتكنولوجيا الرقميّة بعمليّات التدريس التقليديّة في المدارس، وكذلك ممارسة الأنشطة، وتاليًا تساعد على تغيير جميع الخدمات المقدّمة للطلّاب ولجميع المؤسّسات التنمويّة، ومحاولة تقديم خدمات جديدة بسرعة عالية ومرونة بدرجة كبرى.
- إطار عمل للمدارس في جميع الدول العربيّة لمواجهة العديد من الأزمات التعليميّة، إذ يضع إطارًا مقترحًا يتضمّن مقوّمات عدّة أساسيّة يجب توافرها في المنظومة التعليميّة من أجل مواجهة العديد من الأزمات التعليميّة، حيث يجب أن تكون الدول العربيّة في مرحلة التوقّع والجهوزية والصمود أمام الأزمات، وليس في مرحلة وقوع الأزمة، لذا يساعد هذا الإطار المقترح على تفعيل ذلك حتّى يتمّ تجنّب العديد من الأزمات المستقبليّة.
- توضيح أهمّيّة الاستثمار في التعليم من أجل تحقيق متطلّبات التحوّل في العديد من المجتمعات العربيّة للاقتصاد الرقميّ، والتخلّص من الاقتصاد التقليديّ بمكوّناته كلّها، إذ إنّنا بحاجة إلى شكل مختلف خالٍ من العديد من المشكلات كمشكلة الفاقد التعليميّ، ليصبح قاطرة المجتمعات العربيّة إلى التنمية الاقتصاديّة الرقميّة وتقود المجتمعات العربيّة العالم في الثورة الصناعيّة الرابعة.

المصطلحات

هناك العديد من المصطلحات الّتي يجب تحليلها من أجل استيعاب المصطلحات الرئيسة والمحدّدة للوثيقة على النحو الآتي:

(1) الفاقد التعليميّ (Learning Loss):

يُعرّف الفاقد التعليمي بأنّه مصطلح يتم استخدامه لتوصيف مختلف جوانب فشل النظام التعليمي في الوصول إلى أهدافه المنشودة وعدم تحققها، إضافة إلى تعبيره عن الفجوة التي تنشأ لدى

الطلبة جراء الفرق بين ما تم اكتسابه خلال الأزمات وبين ما يتم اكتسابه عادة في سنوات التعليم الطبيعية (Hebebci, Bertiz & Alan, 2020).

أما إجرائيًا، فيُعرف الفاقد التعليمي، بأنه ما تم فقدانه أو خسارته أو ما لم يتم تعلمه في الجانب المعرفي والجانب العاطفي الاجتماعي لدى الطلبة بسبب عدم حدوث التعليم أو حدوثه بطريقة غير فعالة نتيجة للكوارث والأزمات.

(2) **الفاقد المعرفيّ** (Cognitive Loss):

يُعرّف بأنّه الفاقد المرتبط بالتعلّم الأكاديميّ الّذي يتعلّمه الطلّاب من محتوى الموادّ الدراسيّة المختلفة (إبراهيم، 2009، ص35).

أما إجرائيًا، فهو الفاقد الأكاديمي المرتبط بالموضوعات التي تم اختزالها من المنهج التعليمي المعتاد، وكذلك المرتبط بالأهداف التعلّمية غير المتحقّقة، والكفايات المعرفية غير المكتسبة. وأكّدت العديد من الدراسات على أنّ الفاقد التعليمي هو الفجوة بين كمّ التعليم الذي يتمّ تقديمه وكمّ التعلّم الذي يحصل حقيقة ويتحوّل إلى مكتسباتٍ تعلّمية فعليّة لدى الطلّاب ، وذلك نتيجة تباطؤ الطلّاب في مسيرتهم عبر سنواتهم الدراسيّة.

(3) **الفاقد العاطفيّ الاجتماعيّ (**Social Emotional Loss SEL**)**:

يُعرّف بأنّه الفاقد المتعلّق باكتساب المعارف والمهارات والمواقف التي يتم تطبيقها لتطوير هُويّات صحية، ولإدارة العواطف بشكلٍ سليمٍ، ولتحقيق الأهداف الشخصية والجماعية، بالإضافة إلى الشعور بالآخرين وإظهار التعاطف معهم، وإنشاء علاقات داعمة والحفاظ عليها، واتخاذ قرارات مسؤولة تراعي مختلف الاحتياجات الفردية والجماعية (CASEL, 2020).

أما إجرائيًا، فهو الفاقد المرتبط بخسارة الآليات التي تمكّن المتعلمين من فهم ما يشعرون به أولًا ومن ثم حسن إدارة تلك المشاعر ثانيًا، وهو الأمر الذي يشكل عقبة أمام تحقيق أهدافهم الذاتية وكذلك مساعدة الآخرين على تحقيق أهدافهم، بسبب فقدان القدرة على التعاطف الإيجابي معهم، وكذلك هو الفاقد المرتبط بخسارة امتلاك المهارات الاجتماعية كالتواصل الإيجابي والتعاون والتحلّي بروح الفريق، والعمل على بناء علاقاتٍ إيجابية مع الآخرين واستثمارها في إنجاز الأداء المطلوب، ولعب دور الجزء الذي يساهم في نجاح الكلّ.

(4) **الفاقد النفسيّ**: وهو أحد أنواع الفاقد الذي تفاقم خلال فترة الجائحة دون أن يُدرك بشكل ملموس على الطلاب، ولذلك من المفيد التركيز عليه من أجل محاولة التعافي منه لاحقًا، ويتمّ تناوله على النحو الآتي:

هو الآثار النفسيّة السيّئة التي وُجِدَت عند الطلّاب خلال فترة الجائحة نتيجة الدراسة في المنزل، حيث تزايدت معدّلات الخوف عند الطلّاب من انتشار الفيروس والخوف من العدوى، وأيضًا القلق المتزايد الذي انتاب

الطلّاب من عواقب هذه الجائحة، إضافةً إلى تزايد العزلة التي يعاني منها الطلّاب، وتفضيل الطلّاب لهذه النوعية من العزلة على الذهاب لتحصيل المعلومات من خلال العديد من المصادر المختلفة (غنايم، 2020).

(5) الهدر التعليميّ Educational Wastage:

يشير الهدر التعليميّ إلى العديد من الجوانب لعلّ من أهمّها جوانب تعليميّة تتمثّل في ضعف قدرة النظام الحالي على ضمان استمرار الطلّاب في النظام التعليمي، وأيضًا هناك جانب تخطيطيّ يظهر في ضعف القدرة على الاستغلال الأمثل لجميع الموارد المتاحة أمام المنظومة التعليميّة، وتاليًا ينتج عن ذلك ضعف كفاءة المدارس، وهو ما يؤدّي لوجود ظاهرة الهدر، وهناك كذلك جوانب إداريّة متمثّلة في وجود عناصر بشريّة غير قادرة على تحويل الأهداف الاستراتيجية إلى أهداف إجرائيّة قادرة على التعافي من الهدر التعليمي (Durosaro, 2012).

فضلى الممارسات في ضوء الخبرات الدولية

يتناول الجزء الحالي تحليل ملامح النظام التعليمي في عددٍ من الدول على المستوى العالمي، وذلك من أجل التعرّف إلى قدرة النظام التعليمي في هذه الدول على اجتياز أزمة جائحة كورونا، وأهمّ الاستراتيجيات المتبعة للارتقاء بنظام التعليم في هذه الدول، وتاليًا الحدّ من الفاقد التعليمي على المستوى المعرفي لأقصى درجة ممكنة، وأيضًا لمحاولة تقليل الفاقد على المستوى العاطفي الاجتماعي، وذلك من أجل الاستفادة منها بهدف تقليل الفاقد التعليمي على المستويين العاطفي الاجتماعي والمعرفي داخل العديد من الدول العربيّة، من خلال رسم صورة مستقبليّة للمجتمع العربي في ضوء اتّباع العديد من الاستراتيجيات المستنتجة من هذه الدول، ومدى قدرتها على تحقيق أعلى عائد ممكن في المؤسّسات التعليميّة داخل المجتمع العربي.

وفي هذا السياق، تمّ اختيار خمس دول مختلفة وفقًا للعديد من المعايير المتنوّعة، لعلّ من أهمّها تمثيل العديد من القارّات على المستوى العالمي، لذا كان من ضمن الخيارات المتقدّمة على صعيد التجارب العالميّة، اختيار الولايات المتحدة الأمريكيّة كممثّل لأمريكا الشماليّة، وأيضًا اختيار المملكة المتحدة وبلجيكا كدول ممثّلة لقارّة أوروبا، واختيار كوريا الجنوبيّة كدولة ممثّلة لقارّة آسيا، واختيار دولة أستراليا كممثّل لقارّة أستراليا، وتاليًا أصبح هناك تمثيل لأربع قارّات مختلفة هي أمريكا وأوروبا وآسيا وأستراليا.

وفي هذا الاطار، تجب الإشارة إلى أحد أهمّ معايير الاختيار وهو موقع هذه الدول من تقرير التنافسيّة الصادر عن المنتدى الاقتصادي عام 2019، إذ حلّت الولايات المتحدة الأميركيّة في المرتبة الثانية بعد سنغافورة حاصلةً على 83,7 درجة وفقًا لعددٍ من المعايير المتفق عليها، وحصلت المملكة المتحدة على المركز التاسع بـ 81,2 درجة، واحتلّت بلجيكا المركز الثاني والعشرين بدرجة 76,4، وحلّت كوريا الجنوبيّة في المركز الثالث عشر بدرجة 79,6 وتمّ اختيارها لقدرتها على تجاوز الفاقد التعليمي العاطفي الاجتماعي والمعرفي، بالعديد من الاستراتيجيات المختلفة، وتمّ تناول كوريا من أجل معرفة مدى التحوّل في أنظمتها التعليميّة. وقد حصلت أستراليا على المركز السادس عشر بدرجة 78,7 وتاليًا تمّ اختيارها من أجل الاستفادة منها.

ومن هذا المنطلق، تمّ وضع معيار ثالث لاختيار هذه الدول وهو قدرة طلّابها على اجتياز نتائج العديد من الامتحانات على المستوى العالمي في العديد من التخصّصات العلميّة مثل العلوم والرياضيات، فقد تمّ وضع نتائج هذه الدول وفق اختبار PISA، وأيضًا وفقًا لاختبار TIMSS، وكذلك وفقًا لاختبار PIRLS، من أجل تحقيق التنوّع المطلوب. ونتيجة لما سبق، تمّ تحليل السياق التعليمي العامّ في هذه الدول من أجل مقارنة الأوضاع التعليميّة بالمجتمع قبل وأثناء وبعد الجائحة، وذلك من خلال تحليل العديد من السياسات العامّة، وكذلك تمّ تناول ملامح الفاقد التعليمي على المستويين العاطفي الاجتماعي والمعرفي، وذلك قبل وقوع الجائحة وأثناء الجائحة، من أجل التعرّف إلى قدرة الاستراتيجيات المتبعة على مواجهة الأزمات من أجل الاستفادة منها بتفعيل الإطار المقترح.

يحاول الجزء الحالي إسقاط الضوء على أوجه التشابه والاختلاف في العديد من الممارسات بين العديد من الدول المختلفة، وذلك من أجل محاولة وضع العديد من الدروس المستفادة من هذا التحليل بالنسبة للدول العربية: (لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع لدراسة المركز الإقليمية).

- **الممارسات الإدارية: اللامركزية**

حيث تشابهت أربع دول في اتباع سياسة اللامركزية فيما عدا كوريا الجنوبية حيث أنها من الدول المركزية، ولكن تبنت الدول الأربع العديد من الجوانب المختلفة للامركزية، وبالتالي حققت نجاح كبير في القطاع التعليمي وخاصة في وقت الجائحة، حيث تختلف احتياجات الولايات والمقاطعات المختلفة داخل الدول، وبالتالي لابد من تحديد كلاً منهما لاحتياجاته من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية المطلوبة.

- **الممارسات المالية: زيادة الإنفاق الحكومي على التعليم وقت الأزمات**

وقد تشابهت الخمس دول في رصد جانب أكبر من الميزانية المخصصة للتعليم بعد فترة الجائحة، وذلك من أجل محاولة التغلب على الفاقد التعليمي الحادث فترة الجائحة، مع مراعاة الاختلاف بين الدول الخمس سواء في المتبع للمركزية مثل كوريا أو المتبع للامركزية مثل الأربع دول الأخرى، وبالتالي هناك اتفاق عام على أهمية زيادة الإنفاق على التعليم وقت الأزمات وما بعدها.

- **الممارسات البيئية: توفير البيئة الداعمة للابتكار**

حيث عملت جميع الحكومات على توفير مقومات البيئة الداعمة للابتكار، وذلك من خلال إطلاق الحريات للمعلمين في التعبير عن أي مشكلات تواجههم داخل العملية التعليمية، واستقبال أي ملامح لتطوير العملية التعليمية من خلال مدخل ابتكاري قادر على تحقيق أعلى كفاءة ممكنة بأقل إنفاق ممكن وفي أقل فترة زمنية ممكنة.

- **الممارسات التعليمية التكنولوجية: توفير البنية التحتية التكنولوجية**

تشابهت الخمس دول في توفير البنية التحتية المجهزة بأحدث وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT بالمؤسسات التعليمية بجميع مراحلها، كما تم توفير أجهزة تكنولوجية لكل طالب بجميع المراحل التعليمية، وله الحق الاحتفاظ بها بالمنزل من أجل الاتصال المستمر مع المعلمين وفي أقل فترة زمنية ممكنة.

الممارسات التعليمية التكنولوجية: توفير الإنترنت بالمنازل

تشابهت الحكومات بالخمس دول في العمل على توفير الإنترنت في المؤسسات التعليمية من أجل الارتقاء بالعملية التعليمية، بل وتم إتاحته أيضاً لعدد كبير من الطلاب بالمنازل من أجل زيادة التواصل العلمي مع الطلاب، حيث تمتع بتواجد الإنترنت شريحة كبيرة جداً من المتعلمين داخل المؤسسات التعليمية.

- **الممارسات التعليمية البشرية: تدريب المعلمين**

تشابهت الدول في إعطاء المعلم الاهتمام والتدريب اللازم والضروري على استراتيجيات التعلم من بُعد، بهدف رفع كفاءتهم في استخدام البرامج والتطبيقات الإلكترونية المناسبة لحسن سير ذلك النوع من التعلم وتحقيق الجودة المنشودة، بالإضافة إلى الاهتمام بصحته العقلية والنفسية عبر تأمين الدعم النفس–اجتماعي الذي يمكّنه من تخطي تحديات الجائحة على الصعيد الشخصي والمهني.

- **الممارسات التعليمية البشرية الخاصة: دراسة احتياجات الطبقات الفقيرة**

حيث تشابهت الدول في توفير العديد من الموارد الملائمة لعملية التعليم سواء بالمدارس أو المنازل بالنسبة للمناطق الفقيرة ذوي الدخول المنخفضة، وذلك من اجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي تسعي إليها الحكومات بالعديد من الدول المختلفة.

- **الممارسات التعليمية التشاركية: دعم الأهل في التعليم المنزلي**

تشابهت الدول في دعم الأهل من أجل تقدم تعليم على درجة معينة من الكفاءة بالمنزل، حيث قامت المملكة المتحدة بتجهيز أولياء الأمور للتكامل معهم في العملية التعليمية بالمنزل من خلال العديد من البرامج الإلكترونية التي تساعد على تحقيق ذلك ، وبالتالي عملت الأسر على توفير مساحات منزلية للتعليم، كما قدمت أستراليا نموذج لدور الأهل في دعم التعليم المنزلي، وأيضاً قدمت لهم بلجيكا كل الدعم والرفاه المطلوبة، كما انتشر في كوريا الدروس الخصوصية داخل المنازل من خلال دعم الطلاب وأولياء الأمور في تخطي الأزمة، وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بتحقيق التكامل مع أولياء الأمور.

- **الممارسات القانونية والتشريعية: توفير القوانين والتشريعات**

حيث تشابهت العديد من الدول في سرعة الاستجابة للجائحة سواء خلال الفترة الخاصة بها أو في الفترة التالية لها، حيث أصدرت جميع الدول العديد من القوانين والتشريعات التي ساعدت على تجاوز الأزمة فترة الجائحة، ولكن كانت هناك سرعة في إصدار القوانين لدي البعض وتأخر لدى بعض الدول، ولكنهم جميعًا أصدروا القوانين التي تساعد على التكيّف مع الأوضاع الجديدة.

- **الممارسات التعليمية الاستراتيجية: تنوع استراتيجيات التعافي**

هناك تشابه بدرجة كبيرة جداً بين الخمس دول في تنوع الاستراتيجيات المستخدمة في التغلب على الفاقد التعليمي سواء على المستوى الوجداني أو على المستوى المعرفي سواء في توفير التكنولوجيا بالمدارس أو في تدريب المعلمين أو في توفير جميع خدمات الإنترنت أو في التعاون مع القطاع الخاص والجمعيات الأهلية أو في توفير المناخ والرفاه المطلوب للطلاب بالمدارس من أجل التعافي من الفاقد التعليمي.

ثانيًا: أوجه الاختلاف بين الدول

يحلل الجزء الحالي أوجه الاختلاف بين الدول، وذلك من أجل التعرف على نواحي الاختلاف ودرجة تأثير كلاً منها في المنظومة التعليمية، ومن أهم نواحي الاختلاف:

- **الممارسات الإدارية: الجوانب المختلفة لتطبيق اللامركزية**

وحيث تشابهت أربع دول في تطبيق اللامركزية، ولكن اختلفت فيما بينها عند تطبيقها، حيث قامت بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية في تطبيق اللامركزية في جميع الجوانب القانونية والتعليمية والإدارية، أي تم تطبيق اللامركزية بجميع أشكالها وجوانبها المختلفة، في حين طبقت أستراليا والمملكة المتحدة اللامركزية في الجوانب الإدارية فقط، في حين اقتصرت اللامركزية في بلجيكا على الجانب اللغوي حيث تدافع كل هيئة إشراف عن اللغة التي تقوم بالتدريس فيها.

- **الممارسات التخطيطية: توقع الأزمات**

حيث تميزت الحكومة الكورية بتجهيز العديد من الخطط الاستباقية لإدارة الأزمات في قطاع التعليم، وعدم الاكتفاء بردة الفعل أثناء الأزمة، وهو الأمر الذي يقلل من انعكاس تلك الأزمة على القطاع التعليمي ويساهم في التعامل السريع والمدروس مع الصدمة الأولى، ولم يحدث ذلك في العديد من الدول الأخرى.

- **الممارسات التعليمية التكاملية: التكامل بين الجوانب المعرفية والمهارية والقيمية**

حيث هناك اختلاف بين الدول في تطبيق ذلك فقد نجحت العديد من الدول مثل أستراليا في تحقيق الدمج بين الجوانب المعرفية والمهارية والقيمية من خلال التدريس في مقررات دراسية، ولكن تركت الولايات المتحدة الأمريكية ذلك الدمج من عدمه للولايات، حيث كان لها الحرية التامة في وضع المقررات التعليمية، في حين أشرفت بلجيكا وكوريا والمملكة المتحدة من خلال الحكومات على المناهج والمقررات التعليمية.

- **الممارسات التعليمية الإجرائية: أدوات القياس**

اختلفت العديد من الدول في استخدام العديد من الأدوات اللازمة للقياس سواء في الفاقد التعليم على المستوى المعرفي أو على المستوى الوجداني، حيث استخدمت أستراليا استطلاعات الرأي والدراسات الاستقصائية للجانب الوجداني، والفجوات في التحصيل في الرياضيات بالنسبة للجانب المعرفي، في حين استخدمت المملكة المتحدة الدراسات الاستطلاعية فقط للجانب الوجداني وعدداً كبيراً من الأدوات للجانب المعرفي مثل تقييمات النجم، والتقييم بالمقارنة، والتقييم بالدرجة المقاسة بالنسبة للجانب المعرفي، في حين اعتمدت بلجيكا على التقارير الذاتية للجانب الوجداني ، والاختبارات المعيارية والبيانات الإدارية والاستبانة للجانب المعرفي.

كما يجب الإشارة لاعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على الاستقصاءات بالنسبة للجانب الوجداني، وعلى نموذج النسبة المئوية لنمو الطالب ونماذج من الخريف للخريف ومن الخريف للشتاء وأيضاً تقديرات النمو بطلاقة للقراءة الشفوية، كما اعتمدت كوريا على المقابلات عبر الهاتف واستطلاعات الرأي والدراسات الاستقصائية للجانب العاطفي الاجتماعي، واعتمدت على درجات الاختبارات في الجانب المعرفي لتحديد سنوات الدراسة المعدلة حسب التعلم.

- **الممارسات التعليمية المهارية: المهارات التعليمية**

عملت الحكومات في الخمس دول على تنمية المهارات التعليمية لدي الطلاب وخاصة مهارات التعلم الذاتي، حيث عملت الحكومة الاسترالية على امتلاك المتعلم مهارات التعلم الذاتي من أجل زيادة قدرته على مواصلة الحياة التعليمية، واتبعت نفس النهج المملكة المتحدة ولكن من خلال عمل تقييم مستمر لضمان تحسين مهارات التعلم الذاتي، في حين اهتمت بلجيكا بتوفير المناخ المدرسي للطلاب وتحقيق الرفاه التعليمية لأن المدرسة هي الأساس، ودعمت الولايات المتحدة الأمريكية ذلك النمط من التعلم الذاتي من خلال إتاحة الإنترنت بالمنازل، ولم تعطي كوريا التعلم الذاتي الأهمية كباقي الدول.

- **الممارسات التعليمية التقييمية: التكامل بين الجوانب المعرفية والمهارية والقيمية**

يتم في عدد من الدول مثل أستراليا من خلال الولايات المختلفة، في حين تتم المحاسبية بالمملكة المتحدة من خلال الحكومة، ويتم التقييم أيضاً من خلال الحكومة في بلجيكا، في حين تترك الحريات للحكومات بالولايات المختلفة للتقييم، كل منهما يقيم في ضوء إمكاناته وقدراته، ويتم التقييم بشكل دوري من خلال الحكومة بكوريا الجنوبية.

- **الممارسات التعليمية وقت الأزمات: وقت الإغلاق أثناء الجائحة**

اختلفت الدول على فترات الإغلاق، حيث كان هناك إغلاق جزئي في عدد من الدول مثل أستراليا استمرت فترة الإغلاق أربعة أشهر ثم عادت الدراسة جزئياً، وأيضاً كانت فترة الإغلاق قصيرة بالولايات المتحدة الأمريكية، في حين أغلقت الدراسة بالمملكة المتحدة وكوريا الجنوبية.

- **الممارسات التعليمية المعرفية: أنماط التعليم الإضافي**

قدمت المملكة المتحدة نمط إضافي من التعليم بداخلها يُطلق عليه التعليم الإضافي، حيث تحاول من خلاله توفير التدريب الملائم للطلاب الملتحقين بسوق العمل ولا يستطيعون تكملة السنوات التعليمية الجامعية، ويحاولون الالتحاق بسوق العمل بمرحلة التعليم الأساسية الثالثة فقط، ولا يتواجد هذا النمط في الأربع دول الأخرى سواء الولايات المتحدة الأمريكية أو أستراليا أو بلجيكا أو كوريا.

- **الممارسات التعليمية التشاركية: الشراكة بين الحكومات والقطاع الخاص**

واختلفت الدول في توجهاتها المختلفة نحو تحقيق شراكة مع القطاع الخاص، حيث قادت المملكة المتحدة هذه الشراكة من أجل محاولة استفادة كلّ منهما من الآخر، حيث ظهرت الحاجة للتشبيك بين الأفكار وتحريك عجلة النقاش وتضافر الجهود الرامية إلى إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات التي اعترضت سير برامج التعافي، في حين اهتمت مؤسسات القطاع الخاص بالمجتمع البلجيكي بدعم مؤسساتها فقط، والحكومات تقوم بدعم التعليم التابع لها، في حين يعمل القطاع الخاص بالولايات المتحدة الأمريكية على تقديم الدعم للمؤسسات التعليمية التابعة له، حيث تمتلك مؤسسات القطاع الخاص مدارس وجامعات تابعة لها، في حين اقتصر الدعم في كوريا الجنوبية على الدعم الحكومي فقط.

- **الممارسات التعليمية الديمقراطية: الإتاحة**

اختلفت الدول في توفير الإتاحة في اختيار المقررات التي يتم تدريسها بالمؤسسات التعليمية أو في اختيار العديد من الأساليب التقييمية المختلفة وفقاً لما تراه كل مدرسة عن الأخرى، وأيضاً اختيار التخصصات التي يجب أن تتواجد بالمؤسسات التعليمية من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية المطلوبة من العملية التعليمية، حيث توافر هذا النموذج في بلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية، ولم يتحقق بنفس الكيفية في أستراليا ولم يتواجد هذا النمط نهائياً كوريا الجنوبية.

إطار مقترح للفاقد التعليمي أثناء جائحة كورونا وغيرها من الأزمات المماثلة

تمهيد

جاء هذا الإطار ضمن الوثيقة لاستكمال إجراءات التغلّب على الفاقد التعليمي على المستوى العاطفي الاجتماعي والمستوى المعرفي، والذي حدث في فترة الجائحة في العديد من الدول العربية، مع تواجد العديد من

التفاوتات بين نسب الفاقد في كلٍّ المستويين داخل العديد من الدول العربية خلال فترة جائحة كورونا، واختلاف آليات قياس الفاقد وكذلك استراتيجيات التعافي منه بمنظور استشرافي للمستقبل.

وقد أدّت جائحة كورونا، والتي اجتاحت العالم عام 2019 إلى وجود حالة طوارئ وقلق يومي مستمر، حيث واجهت أنظمة التعليم في جميع أنحاء العالم اضطرابًا شديدًا، إذ تأثّر -في ذروة الجائحة- ما يقرب من 1.6 مليار متعلّم في أكثر من 190 دولة، حيث إن حوالي 94 في المائة من الطلاب في العالم تأثّروا بإغلاق المؤسّسات التعليميّة، وذلك بسبب الوضع المفاجئ الذي أربك الجميع، الأمر الذي استلزم اتخاذ الكثير من الإجراءات والتدابير الاستثنائية, وهو الأمر الذي عانت منه أيضاً الدول العربية.

وفي هذا السياق فقد أكد تقرير توجهات مستقبل التعليم في المنطقة العربية – بناء مستقبل 2020-2050م الصادر عام 2021 بتواجد 16 مليون طفل بالمنطقة العربية غير ملتحقين بالمدارس ، 10% منهم بالمرحلة الابتدائية ، وأيضاً نقص نسبة المخرجات البشرية بمرحلة التعليم الثانوي داخل المنطقة العربية حيث تصل إلى 40% فقط من الطلاب الملتحقين بالتعليم الثانوي حيث إن حوالي 60% منهم لم يكملوا تعليمهم الثانوي ، بالإضافة لتدني التعليم الفني داخل العديد من الدول العربية مما أدى لتواجد ثلث الخريجين فقط من هذه المؤسسات المؤهلين للالتحاق بسوق العمل، بالإضافة لضعف الكفاءة العلمية لـ50% من الطلاب في الرياضيات.

ولكن يجب الإشارة كذلك لتواجد الفاقد التعليمي على المستوى العاطفي الاجتماعي والمعرفي فيما قبل تفشّي الجائحة، حيث تشير الإحصاءات بأنه حوالي 15 مليون طفل في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا تتراوح أعمارهم بين 5 – 14 سنة خارج المدرسة، وكان ثلثا الأطفال تقريبًا في المنطقة لديهم الفقر التعليمي إذ إنهم غير قادرين على القراءة بكفاءة، وكان 10 ملايين طفل إضافي معرضين لخطر التسرّب من المدرسة بسبب الفقر والتهميش الاجتماعي والنزوح والاضطراب الناجم عن النزاعات، وفي العام 2020، أشارت تقديرات اليونيسيف إلى أن 1.31 مليون طفل وشاب إضافيين معرضون لخطر التسرّب من المدرسة بسبب أزمة جائحة كورونا، مشيرةً إلى احتمال ألا يعود هؤلاء الأطفال إلى مؤسساتهم التعليمية.

والعديد من النتائج المتعلقة بالفاقد التعليمي العاطفي الاجتماعي والمعرفي وآليات قياسه واستراتيجيات التعافي منه، ومن هذه النتائج ما يلي:

- تنوع وتعدد المظاهر والمؤشرات التي تدل على وجود الفاقد التعليمي بنوعيه العاطفي الاجتماعي والمعرفي.
- تنوع وتعدد الآليات التي تم اعتمادها لقياس الفاقد التعليمي بنوعيه.
- الاهتمام الواضح سواء على الصعيد العالمي أو العربي برصد وقياس الفاقد المعرفي على حساب الفاقد العاطفي الاجتماعي، علماً أن الثاني له آثار سلبية بعيدة المدى وتُحد أصلاً من قدرة الطلبة

الذين يعانون منه على التعلم.

- اعتماد الدول العربية في رصدها للفاقد على الكثير من أدوات القياس الخاصة بالدول المرجعية، ولكن بالرغم من ذلك تفردت الدول المرجعية ببعض أدوات القياس الخاصة بها.
- تنوع الاستراتيجيات المستخدمة في التعافي من الفاقد التعليمي، ووجود بعض استراتيجيات التعافي التي تم استخدامها في الدول المرجعية دون الدول العربية.
- ضعف اهتمام الدول العربية بمواجهة الفاقد التعليمي العاطفي الاجتماعي والحد من آثاره السلبية.

ومن هذا المنطلق لابد من السعي لوضع وثيقة إقليمية تتضمن إطار مقترح قادر على التغلب على الفاقد التعليمي على المستوى العاطفي الاجتماعي والمعرفي بصفة عامة، والفاقد التعليمي الناتج من الجائحة بصفة خاصة، وكذلك وضع ترتيبات وخطط مسبقة لمواجهة الأزمات المستقبلية وخاصة في قطاع التعليم وباقي القطاعات، وذلك من خلال سعي المجتمع العربي لمحاكاة الدول المرجعية في المستقبل، وتحقيق متطلبات مجتمع المعرفة، والتحول من الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد المعرفة.

وبذلك كان لابد من الاستفادة من الممارسات التي تمت في العديد من الدول المتقدمة، من خلال تحليل ممارساتها في رصد حجم الفاقد التعليمي لدى طلابها, واستطاعت أن تعمل على التعافي بشكل سريع من هذا الفاقد, على المستوى العاطفي الوجداني وعلى المستوى المعرفي، وأيضاً الاستفادة من التحليل النظري للعديد من الأدبيات والتقارير العالمية، والتي تؤكد معاناة نسبة كبيرة من الطلاب بالمجتمع العربي في مراحل التعليم المختلفة, من تواجد فاقد تعليمي على المستوى العاطفي الاجتماعي وأيضاً على المستوى المعرفي قبل وخلال الجائحة.

بناءً على ما سبق، سعى الإطار الحالي إلى الكشف عن الآليات الفضلى لرصد وقياس الفاقد التعليمي بشقيه العاطفي الاجتماعي والمعرفي، وكذلك تحليل العديد من الاستراتيجيات المثلى التي ساعدت الدول على اجتياز أزمة كورونا بأقلّ فاقد تعليمي ممكن والتعافي منه على المستويين العاطفي الاجتماعي والمعرفي.

وتأسيسًا على ما سبق، فقد توصلت الوثيقة لعدد من الملامح الخاصة بالإطار المستقبلي في الوقت الراهن لمعالجة الفاقد، وأيضاً محاولة رصد آليات القياس ومن ثم استراتيجيات التعافي من هذا الفاقد بنوعيه العاطفي الاجتماعي والمعرفي في المستقبل، وذلك من خلال ثلاثة مستويات للمقترحات:

- المستوى الأول: توصيات للتعافي المبكر من الفاقد التعليمي
- المستوى الثاني: تعزيز الصمود التعليمي خلال الأزمات والطوارئ المستقبلية
- المستوى الثالث: سيناريوهات للتنبؤ بمسار الفاقد التعليمي بنوعيه العاطفي الاجتماعي والمعرفي.

وطرح توصيات عامة وسيناريوهات لصانعي القرار والممارسين وأصحاب المصلحة لرصد وقياس الفاقد التعليمي والعمل على الحد والتعافي منه أثناء الأزمات، وتحسين جودة وفعالية التعليم لتفادي فقد وفقر تعليمي مستقبلي في الوطن العربي.

المحور الأول: المبررات

هناك عدد من المبررات التي تدعو لإعداد هذه الوثيقة والتي تضمنت إطارًا مقترحًا، على النحو الآتي:

1-الثورة الصناعية الرابعة: حيث أسهمت التكنولوجيا الرقمية بالثورة الصناعية الرابعة في إحداث تغيير جذري في المنظومة التعليمية داخل العديد من الدول العالمية، حيث أننا لسنا في حاجة لكمّ من المعلومات يتم تدريسها خلال عام كامل بالمدرسة، ويتم تقييمها من خلال عدد من الامتحانات على مدار العام، وأصبح اليوم في ضوء التكنولوجيا يحصل الطالب على هذه المعلومات في أقل وقت ممكن، وبالتالي انتفت الحاجة لتعليم كل هذه المعلومات بالمدارس خلال سنة كاملة، وذلك خلال المراحل التعليمية المختلفة.

لذا حاولت العديد من المدارس في عدد كبير من الدول تغيير العديد من استراتيجيات التعليم داخل المدارس، وذلك من خلال مدخل التعليم المقلوب أو التعليم المعكوس، وأيضاً تم تغيير العديد من الأنظمة التعليمية التقليدية التي لم يصبح لها مكان داخل المجتمع العالمي الجديد، حيث انتشرت الفصول والمحاضرات الذكية Smart Classroom داخل نظام التعليم الهجين Hybrid Education، وبالتالي سوف يعاني المجتمع العربي من فاقد تعليمي كبير على المستوى العاطفي / الوجداني أو على المستوى المعرفي، وبالتالي نحن في حاجة لإطار مستقبلي يحاول اللحاق بالدول المتقدمة.

2-الأزمات الصحية مثل جائحة كورونا: حيث أصاب العالم خلال الفترات الأخيرة عدد من الفيروسات بالتتابع ، منذ ظهور أزمة كورونا في نهايات العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، إلى فيروس ماربوغ الذي بدأ ينتشر في العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، ومن بينهما العديد من الفيروسات الناتجة من سلالات جائحة كورونا، مما يؤثر على جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية على مستوى العالم، وبالتالي كان هناك تأثيراً كبيراً على المؤسسات التعليمية سواء بمرحلة التعليم قبل الجامعي ، حيث إن الفاقد التعليمي على المستوى العاطفي الاجتماعي والمعرفي كان أحد أهم تأثيرات هذه الجائحة.

وقد أشار الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس (António Guterres) في تصريح له خلال اليوم العالمي للتعليم، إلى أنّ جائحة كورونا أدّت إلى فوضى عارمة في المنظومات التعليميّة في كافة أرجاء العالم، بالإضافة إلى أن المؤشرات غير مريحة بالنسبة لانتهاء الأزمة. وما يزيد الأمر سوءًا بحسب تصريح الأمين العام هو ليس فقط موضوع الوصول إلى التعليم أو اللامساواة المتزايدة في الحصول عليه كمّاً ونوعاً، بل هو موضوع التغيّر المستمر والمتسارع الوتيرة لنظم التعليم ومقارباته التي تتسابق مع احتياجات سوق العمل الجديد والابتكارات التكنولوجية المذهلة إضافة إلى التغيّر المناخي وتدنّي ثقة المجتمعات بالمؤسّسات.

لذلك لابد من السعي لتعدد المسارات المستقبلية بما يتواكب مع التغلب على مثل هذه الأزمات عبر تحسين جودة وفاعلية التعليم.

3-تعدد مستويات التنمية البشرية بالمجتمع العربي بالقرن الحادي والعشرين: يعاني المجتمع العربي من تواجد فاقد تعليمي على المستوى العاطفي الاجتماعي والمعرفي بدرجة كبيرة في عدد كبير من الدول، حيث هناك

العديد من الدول العربية تقع تحت شريحة الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة، وبالتالي لا تمتلك العديد من القدرات التعليمية التي تتناسب مع أعداد الطلاب في الشريحة العمرية التي تقع في سن الالتحاق بالمدارس بمرحلة التعليم قبل الجامعي.

وقد صمم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قبل ثلاثين عاماً وسيلة جديدة للحكم على مدى تقدم الدول بدلًا من استخدام النمو في الناتج المحلي الإجمالي GDP كمقياس وحيد للتنمية، حيث يعتمد على الحرية والفرصة لعيش الحياة التي يمكن تقييمها، وقد دخلت 7 دول عربية تصنيف **التنمية البشرية المرتفعة، وأربع دول في التنمية البشرية المتوسطة، وثلاث دول في التنمية البشرية المنخفضة.**

وبناء على مؤشر التنمية البشرية السنوي والذي يقيس تقدم الدول حسب تنميتها البشرية بدلاً من الاعتماد على النمو في الناتج المحلي الإجمالي كمقياس وحيد للتنمية، وينقسم ترتيب الدول العربية في مؤشر التنمية البشرية 2020م إلى أربع مستويات، دول ذات تنمية بشرية مرتفعة جدًا، ودول ذات تنمية بشرية مرتفعة، ودول ذات تنمية بشرية متوسطة، ودول ذات تنمية بشرية منخفضة.

وبالتالي يؤثر الفاقد التعليمي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تسعى الدول لتحقيقها من خلال العديد من استراتيجياتها، حيث وضعت بعض الدول العربية استراتيجياتها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030م، وبالتالي لابد من استعراض عدة مقترحات وتوصيات وسيناريوهات مستقبلية تسعى لقياس ورصد الفاقد التعليمي ومن ثم العمل على التغلب على هذا الفاقد في العديد من تلك الدول سواء على المستوى العاطفي الاجتماعي أو على المستوى المعرفي.

4-تفاوت الفاقد التعليمي على المستوي العالمي: حيث أثبتت الدراسات تجاوز العديد من الدول العالمية أزمة كورونا بأقل فاقد تعليمي ممكن سواء على المستوى العاطفي الاجتماعي أو على المستوى المعرفي، وذلك من خلال اتباع العديد من الآليات والاستراتيجيات التي تتناسب مع هذه النوعية من الأزمات التعليمية؛ حيث كان هناك نمط للتعليم الإلكتروني انتشر في تلك الدول العالمية منذ منتصف القرن العشرين، بالإضافة إلى العديد من العوامل التربوية كالمدخلات والسياسات البديلة والمرنة والتي ساهمت في التعافي المبكر من الفاقد التعليمي.

وقد كان هناك العديد من أوجه التشابه بين السياسات المتبعة في العديد من الدول، وخاصة الدول التي تم دراستها مثل أستراليا والمملكة المتحدة وبلجيكا والولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، حيث قدمت كلٌّ من هذه الدول الدعم الملائم للطلاب أثناء غلق المدارس سواء في الإغلاق الكلي أو الإغلاق الجزئي، وأيضاً مراعاة الفئات المتواجدة في المناطق الأكثر تضررًا، وأيضًا الفئات ذوي الإعاقات.

5-ظهور نمط اقتصادي جديد " اقتصاد المعرفة ": انتقل المجتمع العالمي منذ منتصف القرن العشرين إلى مجتمع المعرفة، وهو مجتمع له العديد من السمات الخاصة لعل من أهمها تغيير نمط الاقتصاد التقليدي القائم على الموارد الاقتصادية المعروفة والمتجسدة في الموارد البشرية والطبيعية والتكنولوجية والمادية إلى اقتصاد قائم على المعرفة، حيث تلعب المعرفة دوراً كبيراً في هذا الاقتصاد، وبالتالي لابد على المؤسسات التعليمية تحقيق متطلبات هذا

الاقتصاد من تعليم متميز قادر على تكوين كوادر بشرية مبدعة تمتلك العديد من الأفكار القادرة على تغيير أنماط سوق العمل.

وبالتالي لابد من تواجد العديد من السيناريوهات التي تساعد على التغلب على الفاقد التعليمي أثناء جائحة كورونا وغيرها من الأزمات، وذلك من أجل تكوين رأس المال المعرفي بالمجتمعات العربية، حيث تسعى العديد من الدول العربية للانتقال لمجتمع المعرفة، وبالتالي تحقيق متطلبات اقتصاد المعرفة.

6-أهداف التنمية المستدامة 2030: حيث وضعت العديد من الدول العربية أهداف التنمية المستدامة كأهداف استراتيجية تسعى لتحقيقها، وذلك من خلال رسم استراتيجية الدول من أجل التنمية المستدامة، بل وتم وضع الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة في الأولويات الاستراتيجية للدول، وأيضاً تم تحديد العديد من القضايا الاستراتيجية التي يجب العمل عليها من خلال هذه الأولويات الاستراتيجية.

يتضح من الأهداف السبعة عشر بصفة عامة ومن الهدف الرابع بصفة خاصة SDG4 الخاص بالتعليم والذي نص على التحول إلى التعلم مدى الحياة وتحقيق الإنصاف التعليمي وتحسين مخرجات التعلم بما في ذلك التغلب على الفاقد التعليمي على المستوى العاطفي الاجتماعي وأيضاً على المستوى المعرفي، وبالتالي التعليم الذي ينعدم فيه الفاقد التعليمي بجميع أشكاله المختلفة، وبالتالي لابد من سعي جميع الدول العربية لتحقيق هذا النوع من التعليم، ويتكامل هذا الهدف مع الأهداف الستة عشر وهو أساس في تحقيق تلك الأهداف، حيث لا يوجد تعليم جيد إلا بعد القضاء على الفقر والجوع، والاهتمام بالصحة الجيدة والرفاه للبشر لكلا الجنسين، وهكذا بالنسبة لباقي الأهداف، حيث تتكامل جميعها في سبيل التغلب على الفاقد التعليمي.

وبذلك كانت أهداف التنمية المستدامة من أهم متطلبات بناء هذا الإطار المستقبلي، حيث يتواجد تعارض بين الفاقد التعليمي بالدول العربية على المستويين العاطفي الاجتماعي والمعرفي وبين مدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إذ تتكامل الأهداف السبعة عشر في القضاء على الفاقد التعليمي، سواء في القضاء على الفقر والجوع داخل العديد من الدول العربية، أو في تواجد تعليم جيد وصحة جيدة، أو على مستوى المساواة بين الجنسين...الخ من الأهداف، وبالتالي لابد من تواجد إطار يسعى للتغلب على الفاقد التعليمي على المستوى العاطفي الاجتماعي والمعرفي.

7-نتائج قمة تحويل التعليم 2022م: حيث تدور حول أهم سؤالين (ماذا بعد قمة تحول التعليم؟ وما الأدوار التي يمكن أن تقوم بها الجهات المختلفة في متابعة توصيات قمة تحول التعليم، ودعم الدول في تنفيذ التزاماتها نحو تحقيق التقدم المنشود في المسارات الخمسة التي تم إقرارها في قمة تحول التعليم في سبتمبر 2022 بنيويورك؟. واستهدفت الوثيقة الاستفادة من التجارب المشتركة، والوصول إلى فهم مشترك للدور المستقبلي للمنظمات الدولية والإقليمية في تفعيل مقررات القمة ، وتعزيز العمل المشترك في هذا الجانب وكانت خلاصة التوجهات لدعم الدول في مجال التعليم وفق مخرجات القمة العالمية للتعليم ما يلي:

أولًا: لماذا نحتاج إلى تحويل التعليم؟

- التعليم حقٌ من حقوق الإنسان. يجب علينا إحداث التحويل في التعليم بحيث لا تُحرم أي فتاة أو فتى أو شاب أو كل من أشرف على تخطي مرحلة الشباب من حقهم في الحصول على تعليم جيد، أينما كانوا.
- التعلم التأسيسي أمر بالغ الأهمية. يطور التعليم الجيد قدرة كل طالب على تعلم اللبنات الأساسية للمعرفة، وهي المتمثلة في القراءة والكتابة والحساب والتفكير العلمي الأساسي. ويشمل أيضاً المهارات الاجتماعية والعاطفية الأساسية.
- الثورة الرقمية هي مفتاح التحول: إذا تم تسخير القدرة على الاتصال الإلكتروني وموارد التعليم والتعلم الرقمية – ذات قابلية الوصول المفتوحة – بشكل صحيح، فإنه يمكنها أن تسهم في تحويل التعليم وإضفاء الطابع الديمقراطي عليه.
- التعليم يتطلب الاستثمار. فالتمويل الحكومي للتعليم هو الاستثمار الأكثر كفاءة وأشد التزاماً بمبادئ المسؤولية الاجتماعية الذي يمكن للبلدان أن تقوم به. فكل دولار يُستثمر في التعليم يدر عائداً أعلى للأفراد وحتى للمجتمع أكثر من أي استثمار آخر.

وقد ركزت قمة تحويل التعليم على خمس مسارات:

مسار العمل الأول: مدارس شاملة ومنصفة وآمنة وصحية

مسار العمل الثاني: التعلم والمهارات من أجل الحياة والعمل والتنمية المستدامة

مسار العمل الثالث: المعلمون والتدريس ومهنة التدريس

مسار العمل الرابع: التعلم الرقمي والتحول

- بالتركيز على الفئات الأشد معاناة من التهميش
- بتقديم محتوى تعليمي رقمي مجاني وعالي الجودة
- من خلال الابتكار والتغيير التربوي

مسار العمل الخامس: تمويل التعليم

وتتطلب معالجة الثغرات في تمويل التعليم إجراءات سياسية في ثلاثة مجالات رئيسية: (1) حشد المزيد من الموارد، لا سيما المحلية، و(2) زيادة الكفاءة والإنصاف في المخصصات والنفقات، و(3) تحسين البيانات الخاصة بتمويل التعليم. وأخيراً، سيتم تحديد المجالات التي يلزمها التمويل، وكيفية تمويلها من خلال التوصيات الواردة من كل من المسارات الأربعة الأخرى .

ثانيًا: الأفكار والمقترحات لتحويل الإلتزامات إلى أفعال لتلبية الاحتياجات المتجددة لتعليم وتعلم الشباب وفقاً لتحديات التربية في القرن الحادي والعشرين.

ينهض الشباب نساءً ورجالًا بدفع خطى التغيير والمطالبة باحترام الحريات والحقوق الأساسية، وتحسين أحوالهم وأحوال مجتمعاتهم، وإتاحة الفرصة لهم للتعلم والعمل والمشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم.

وستتيح الأعمال المتصلة بالشباب الفرصة من خلال:

- الاعتماد على قدراتهم الإبداعية، ومعارفهم، وطاقاتهم الابتكارية، وما لديهم من إمكانات لدفع خطى التقدم.
- التصدي للتحديات التي تؤثر على تنميتهم على صعيد الحوكمة والصعيد المجتمعي.
- الوصول إلى من لم يتسنى الوصول إليهم ومن فقدوا الإحساس بالمجتمع وغاب عنهم الأمل في المستقبل.

ويتمثل الهدف النهائي في تمكين من يضطلعون بالواجبات ويتمتعون بالحقوق من إيجاد وإدامة بيئة تمكن الشباب من ممارسة حقوقهم والوفاء بمسؤولياتهم، وتأمين الاستماع إلى صوتهم، وإشراكهم، وتقديرهم كعناصر فاعلة اجتماعية وأصحاب معرفة في الميادين المتخصصة.

ومهم أن تطبق النظرة الشاملة لليونسكو بشأن الشباب من خلال ثلاثة محاور عمل تكامليةُ تستخدم في توجيه الأعمال من خلال:

- إسداء المشورة فيما يتعلق بوضع السياسات وتنفيذها، وتنمية القدرات المؤسسية والبشرية
- تقديم المقترحات المبتكرة.
- وضع القواعد والمعايير.
- استكمال الأعمال المتعلقة بالسياسات على المستوى الأعلى في إطار المحور بالعمل مع الدول الأعضاء، والجهات الفاعلة المعنية بتنمية الشباب، بما في ذلك منظمات الشباب، والباحثون الشباب، والمعلمون، والمدربون، في إطار مجموعة متنوعة من الخيارات لتهيئة بيئة للتعلم يمكن أن تزود الشباب بالمهارات والكفاءات اللازمة للمرور عبر أربع عمليات انتقال رئيسية مترابطة في الحياة: مواصلة التعلم؛ والبدء في العمل؛ وممارسة المواطنة؛ وانتهاج نمط صحي للحياة.
- قيادة التعليم كمفتاح للتنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، وهناك مجموعة من المؤشرات الهامة في مختلف المجالات الحيوية على المدى الطويل من خلال الأسئلة التالية:

1. ما هي أهم التحديات في المستقبل؟
2. ما هي الآثار المحتملة على السياسة العامة؟
3. ما هي أولويات نموذج التطوير؟

- مراعاة الارتباط القوي بين التعليم والتدريب التقني والمهني ومهارات ريادة الأعمال.

- دعم بيئات الشباب ، على المستوى المحلي ، جنبًا إلى جنب مع مجتمع الأعمال والمؤسسات التعليمية والتعاون بين الجهات الفاعلة للتأثير بشكل إيجابي على قدرة الشاب على اكتساب المهارات ذات الصلة أو وظيفة جيدة. ووضع نظام بيئي تعاوني للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 25 عامًا يشمل (1) التعليم والتدريب ؛ (2) السياسات العامة وجهود القطاع العام ؛ (3) أرباب العمل ؛ (4) الاتصالات والتوفيق بين الباحثين عن عمل وأرباب العمل ؛ (5) التمويل والاستثمار من الجهات الفاعلة العامة والخاصة وغيرها.
- مطلوب شبكة وتعاون من جميع أصحاب المصلحة لإحداث مثل هذا التغيير على نطاق واسع على جميع المستويات. سواء كانت الأوساط الأكاديمية والجامعات والمدارس والشركات والمجتمع المدني والحكومات على المستوى المحلي والإقليمي والوطني.
- استكشاف واعتماد اتجاهات وأساليب جديدة ناشئة لتطوير المناهج وطرق التدريس خاصة تلك التي تقدم نتائج ذات مغزى.
- بالنظر إلى الاستنتاجات القاتمة التي قدمتها اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لعام 2021 ، لابد من وضع أنظمة أكاديمية تقود الشباب إلى الإشراف على المناخ والعمل من أجل البيئة وهذا يستلزم جعل التثقيف المناخي إلزاميًا من روضة الأطفال إلى الصف الثاني عشر وتوفير بيئة مواتية لتنمية محو الأمية المناخية في أجيالنا المستقبلية. ستعمل مثل هذه المبادرات أيضًا على تعزيز مهاراتهم اللازمة للاستفادة من فرص العمل في الاقتصاد الأخضر سريع التوسع: تلك التي تحافظ على ثروتنا الطبيعية ، وتقليل تلوث الهواء والماء والأراضي ، وإدارة النفايات ، وتعزيز التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة.

ثالثًا: مجال السياسات التعليمية والتربوية: المنتظر عمله في هذا المجال ما يلي:

1. المتابعة الفعالة لتنفيذ قرارات قمة تحول التعليم ضمن خريطة طريق مرسومة، وتقديم الدعم اللازم لتنفيذها، وتيسير التعاون بين الشركاء على المستوى الدولي والإقليمي؛ لمساعدة دولنا في تحقيق التقدم في تحول التعليم؛ وذلك تحقيقا للهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة.
2. وجوب التعاون للانتقال من صيغة الالتزام بتوصيات القمة إلى الفعل المباشر والأداء، ومن التخطيط والتصميم إلى التنفيذ، ورصد ما يتم من تطوير، وكتابة التقارير الدورية عنه.
3. وجوب تضافر الجهود بالتنسيق والتعاون بين الجهات المختلفة بغية الوصول إلى تعليم أكثر شمولية ومساواة، وذلك بوضع التعليم في قلب التطور والتنمية البشرية؛ لأنه أساس تقدم الأمم ومفتاح نجاحها.

4. لمواجهة كافة التحديات المنظورة والمستقبلية يجب التعاون في مناقشة كافة القضايا والمشكلات الخاصة بالتعليم، وابتكار الحلول المناسبة لها وصولا إلى جودة التعليم المبتغاة.
5. العمل على إشراك الشباب، والقطاع الخاص وكل مناصري التعليم وكافة أطياف المجتمع في خدمة التعليم وحل قضاياه.
6. إعداد تقرير عما تم تنفيذه من هذه القرارات ليكون جزءا من التقرير الدولي العام الخاص بهذا الشأن.
7. ضرورة الاستفادة من المنظمات الإقليمية والدولية التي قدم الدعم وتيسر وتنسق تبادل الأفكار والتجارب؛ وذلك لمساعدة الدول فيما اتخذته من خطوات في هذا المجال تحقيقًا للتحول المنشود، ولتكون المخرجات تعليمًا ذا متعة وبهجة وفائدة، ولتتعلم الدول من بعضها في ضوء احتياجاتها الوطنية.
8. من المفيد البناء على المتوفر و الموجود مع كامل الاستفادة من المصادر المتاحة والإمكانات المتوافرة ، وأن تعتمد الحلول على البيانات القائمة والجديدة.
9. ترسيخ مبدأ)التعليم حق إنساني كوني مضمون للجميع دون استثثار(، وتوفير ما يحتاجه ذلك من موارد مادية وبشرية؛ للتحول نحو التعليم الجيد والشامل للجميع، والتعليم من أجل مهارات الحياة؛ وذلك لتحويل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية نحو الأفضل.
10. إعمال القوة والمرونة في التصدي للأزمات بجهود مشتركة ، ووضع تصورات لسياسات التعليم في أوضاع الطوارئ والأزمات لمنع تأثر التعليم بها مستقبلا.

رابعًا: مجال الجودة والتطوير: وفي هذا المجال لابد من العمل على ما يلي:

1. الاهتمام بتحقيق مبدأ جودة التعليم للجميع، وجودة التعلم من الجميع.
2. جعل التعليم منصة دائمة لحل المشاكلات وتطوير الحلول.
3. الاهتمام بجودة تعليم مهارتي القراءة والكتابة ضمانا لتعزيز جودة التعليم.
4. الاهتمام بمعايير جودة التعليم الفني والمهني في الدول العربية.
5. إيجاد مناهج تعليمية ذات جودة عالية، وتعزيزها بطرائق تدريس إبداعية تكون قادرة على تلبية الاحتياجات، والاستفادة من التجارب الدولية والإقليمية في ذلك.
6. ابتكار من الوسائل ما يساعد على رفع مستوى المهارات والقدرات والمرونة لدى الطلاب والمعلمين، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحفيزهم لتخطي العقبات ومواجهة التحديات.
7. الاستفادة من التقارير والدراسات المختلفة في بناء الأنموذج العربي للجودة والتميز في التعليم الذي سيسهم في تطوير الأنظمة التعليمية بمنظور شمولي تفاعلي.

خامسًا: مجال الفاقد التعليمي: علاجًا للفاقد التعليمي لابد من العمل على ما يلي:

1. المساعدة في إحداث تغييرات شاملة ومنطقية لردم ما كشفت عنه جائحة كوفيد 19 من فجوات رقمية وعلمية بن الدول وداخل الدولة الواحدة، وإعادة تأهيل النظام التعليمي بعامة.
2. المساعدة في تحديد وقياس مستوى الفاقد التعليمي الذي ظهر نتيجة للجائحة، والإسهام في علاجه.
3. البحث عن طرائق تغذية راجعة ناجحة لمعالجة حالات تدني المستوى في المهارات والقدرات لدى الطلاب.
4. دعم العمل الجاد على إعادة تأهيل النظام التعليمي بعد جائحة كورونا، وتعزيز العمل المشترك؛ ليحقق التعليم الأهداف المرجوة منه.

سادسًا: مجال تنمية وقدرات المعلمين ومهاراتهم: ولتحقيق هذا الأمر لابد من:

1. وجوب تحسن جاذبية مهنة التعليم و دعم المعلمين وتدريبهم وتطوير مهاراتهم من خلال تبادل التجارب والخبرات الناجحة ؛ وذلك لمساعدتهم على الأداء الأفضل، وحتى يتحلوا بالقدرة على التغيير.
2. اتخاذ الإجراءات الكفيلة والداعمة لتحفيز المعلمين والمربين لفهم التعليم في حلته الجديدة ، وذلك بتسريع وتيرة التعاون بين الدول.
3. تطوير قدرات المعلمين في استخدام التقنية الرقمية، والذكاء الاصطناعي، واستثمار ذلك في عمليتي التعليم والتعلم.

سابعًا: مجال التمويل: في جانب التمويل ضرورة العمل على ما يلي:

1. العمل على إحداث تغييرات حقيقية في موضوع تمويل التعليم؛ سعيًا إلى الوصول إلى النواتج العالية منه.
2. الإيمان بأن التعليم ليس إنفاقا، ولكنه استثمار ناجح طويل المدى، والاستثمار فيه بشكل واعٍ وحكيم.

ثامنًا: متفرقات: ضرورة العمل على:

1. تفعيل دور التعليم في رفع مستوى الوعي المناخي لمواجهة التغييرات المناخية، والإسهام في وضع الحلول للمشكلات والتغيرات المناخية. وفقًا لما جاء في قرارات وتوصيات قمة المناخ.
2. بناء قدرات وطنية لتخطي التحديات ومواجهة الصعاب والأزمات في مجالات التعليم المختلفة.
3. التأكيد على ضرورة التسريع في تحقيق الأهداف المطلوبة والمرور إلى الفعل على جميع المستويات على أساس أن هدف قمة تحويل التعليم هو مواجهة الأزمات التي يتعرض لها التعليم وذلك من خلال العمل على تحويله حتى يكون أثر جودة و انصافا وشمولا، و اعطائه الأولوية ليتمكن

من اعداد الشباب للحياة والعمل، وتحويل المدارس لتصبح دامجة تقدم منفعة مشتركة ومصلحة للجميع دون استثناء، وتساعدهم على الوصول إلى التعلّم والتعليم في جميع الأوقات وحيثما كانوا وذلك انطلاقا من وثيقة معلومات أساسية خاصة باستراتيجية عامة لمتابعة قمة تحويل التعليم التأكيد على ضرورة تضمين الركائز الخمسة التي حددتها قمة تحويل التعليم وهي كالآتي:

- الركيزة 1: المرور من الالتزامات الى الإجراءات على مستوى كل دولة.
- الركيزة 2: ضمان أن يكون تحول التعليم عنصرا أساسيا في ميثاق المستقبل.
- الركيزة 3: الاستدامة العالمية لحركة تحويل التعليم بالتزام الشباب والقطاع الخاص والمدرسون والمجتمع المدني والمناصرون العالميون للتعليم والفاعلون في مجال الاتصال بتيسير تحويل التعليم.
- الركيزة 4: تحويل تمويل التعليم بإحداث تحولات جذرية في نظرة الحكومات لتمويل التعليم.
- الركيزة 5: المبادرات العالمية لقمة تحويل التعليم وهي: شراكة تخضير التعليم – بوابات التعلم الرقمي العام – التعليم في حالات الأزمات: شراكة من أجل العمل والإجراءات التحويلية– التحالف من أجل التعليم التأسيسي – المنصة العالمية للمساواة بين الجنسين وتمكين الفتيات والنساء في التعليم من خلاله كما تم تبني مبادرتين أطلقت في اليوم العالمي للتعليم (مبادرة الشباب العالمية – الهيئة العالمية للتدريس).

4. التشارك الفاعل بين المنظمات والوزارات في تكامل الجهود لتعزيز تسريع وتيرة تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة بخطط تكاملية وسيناريوهات متنوعة للتعامل مع الأزمات المختلفة.
5. الاهتمام بمعايير جودة التعليم الفني والمهني في الدول العربية.
6. تطوير المناهج وطرائق التدريس لتلبية الاحتياجات المتجددة.
7. وضع خارطة طريق بمشاركة المعنيين في دعم تعزيز تنفيذ نتائج قمة تحويل التعليم بمساراتها الخمسة.
8. الاستفادة من الدراسات والبحوث الإقليمية التي أجراها مركز اليونسكو الإقليمي للجودة والتميز في التعليم للدول العربية والتي تضمنت العديد من أطر العمل في ضوء تشخيص واقع الدول العربية وفضلى الممارسات العالمية.

المحور الثاني: الأهداف

يحاول الجزء الحالي تحليل الأهداف للمساعدة في التغلب على الفاقد التعليمي أثناء الجائحة وغيرها من الأزمات التعليمية، ومن أهم هذه الأهداف ما يلي:

الهدف الأول: التعافي المبكر من الفاقد التعليمي أثناء الجائحة

وضع عدد من الملامح الأساسية التي تساعد على رصد وقياس الفاقد وكذلك على التغلب عليه على المستوى العاطفي الاجتماعي، وأيضاً على المستوى المعرفي خلال الوقت الراهن، وخاصة المساحة الناتجة للفاقد التعليمي أثناء الجائحة، وذلك من أجل محاولة التعافي المبكر قبل التحرك نحو المستقبل المليء بالعديد من الفرص والتهديدات التي تواجه مجتمعنا العربي، حيث لابد من اقتناص الفرص ومواجهة التهديدات.

وبالتالي التركيز على التقليل أو منع الفاقد التعليمي أثناء الأزمات التي يمر بها المجتمع العربي، وذلك لأن التعليم في المستقبل لا يحتمل الخطأ في التخطيط للتعليم بالمؤسسات التعليمية، حيث إنه يزيد الفجوة بين الدول العربية وغيرها من الدول المتقدمة، كما أننا بحاجة في مجتمعنا العربي للمشاركة في الثورة الصناعية الخامسة التي تجمع بين الذكاء البشري والذكاء الاصطناعي من أجل تحقيق الاستدامة في الموارد المتاحة.

الهدف الثاني: الشفافية في إعلان نتائج الفاقد التعليمي

وضع عدد من الآليات التي تساعد على إظهار حجم الفاقد التعليمي على المستوى العاطفي الاجتماعي وعلى المستوى المعرفي، وذلك من أجل التشخيص الاستراتيجي للمشكلة من جميع الجهات المختصة بالموضوع، بغية البحث عن العديد من الحلول الملائمة من جميع الجهات المسؤولة وعلى جميع الوزارات المتواجدة بالدولة.

الهدف الثالث: الرصد المبكر للفاقد التعليمي قبل الأزمات

من خلال وضع عدد من الملامح التي تساعد على التنبؤ بالأزمات قبل وقوعها سواء الأزمات الصحية مثل فيروس كورونا ومتحوريها، أو غيرها من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والمناخية وغيرها، وذلك من خلال إعداد تدابير وسياسات وخطط استباقية لاستخدامها خلال فترة انقطاع التعليم في المدارس، وقادرة على رصد عدد من السيناريوهات المستقبلية لحجم ونوعية الفاقد التعليمي على المستوى العاطفي الاجتماعي وأيضاً على المستوى المعرفي، وذلك من خلال أنظمة رصد مبكرة من أجل محاولة إحداث التدخل المبكر في القضاء على هذا الفاقد أو على الأقل التقليل منه بأقصى درجة ممكنة.

الهدف الرابع: دقة قياس الفاقد التعليمي في أوقات الأزمات

حيث يساعد هذا الإطار على وضع العديد من أدوات القياس المختلفة لحجم ونوع الفاقد التعليمي، وخاصة ونحن في مجتمع الثورة الصناعية الرابعة والثورة الصناعية الخامسة، وبحاجة لنوعيات مختلفة من الأدوات القادرة على قياس الفاقد التعليمي على المستوى العاطفي / الوجداني أو على المستوى المعرفي، حيث تختلف طبيعة ونوعية التعليم في هذا المجتمع، سواء على مستوى الاستراتيجيات التي يجب أن يتم اتباعها في التدريس أو في ممارسة العديد من الأنشطة التعليمية والرياضية والاجتماعية، وبالتالي تحديد عدد من المعايير تستطيع الحكم على الفاقد التعليمي على جميع المستويات.

الهدف الخامس : الوعي بالترابط بين القضاء على الفاقد التعليمي والكفاءة التعليمية

يسعى الإطار للتغلب على الفاقد التعليمي على المستويين العاطفي الاجتماعي والمعرفي، وذلك من أجل تحقيق كفاءة تعليمية للمدارس بمرحلة التعليم قبل الجامعي تصل إلى 100% ، وبالتالي يتم الاستفادة من المعرفة التي تتحقق عند الطلاب، وذلك من خلال الأفكار الابتكارية التي يتم التوصل إليها، والتي تساعد المجتمع العربي على الانتقال لمجتمع المعرفة، وخاصة ونحن في العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، حيث أن الكفاءة التعليمية العالية على المستويين الداخلي والخارجي هي وسيلة المجتمعات العربية للانتقال لمجتمع المعرفة، حيث تتحقق الكفاءة الداخلية بتحقيق نسبة نجاح للطلاب تصل إلى 100% على المستوى الكمي، وممتلكين للعديد من المهارات التي يجب امتلاكها بعد نهاية كل مرحلة، بينما تتحقق الكفاءة الخارجية بتحقيق أعداد تتواكب مع الخطط الخاصة بالدول على المستوى الكمي، وخرّيجين مواكبين للمهارات المطلوبة في سوق العمل على المستوى الكيفي، وبالتالي تتحقق متطلبات الانتقال لاقتصاد المعرفة، لذا لابد من القضاء على الفاقد التعليمي على المستوى العاطفي الاجتماعي والمعرفي، وذلك من خلال تغيير النظرة المجتمعية للتعليم على المستوى المجتمعي بالوطن العربي.

الهدف السادس: القضاء على الفاقد التعليمي من خلال تعميم ثقافة الجودة

حيث يكمن أحد أهم أسباب الفاقد التعليمي في ضعف الجودة بالعملية التعليمية، حيث إن العملية التعليمية طاردة للطلاب من خلال العديد من النواحي، لذا لابد من استهداف الإطار المقترح لتحقيق جودة العملية التعليمية بمدارس التعليم قبل الجامعي من أجل التقليل من الفاقد التعليمي على المستوى العاطفي الاجتماعي والمعرفي، وذلك سواء على مستوى القدرة المؤسسية أو على مستوى الفاعلية التعليمية.

حيث تكمن القدرة المؤسسية في القضاء على الفاقد التعليمي على المستوى العاطفي الاجتماعي وعلى المستوى المعرفي، وذلك من خلال مجموعة من القواعد والشروط المحددة للبنية التنظيمية للمدارس وأيضاً محددة لإمكاناتها البشرية والمادية، وذلك من خلال خمسة معايير أساسية تتجسد أولهما في توفير توجه مستقبلي للمدرسة من خلال تواجد رؤية ورسالة للمدرسة، من أجل تحديد مستقبل الفاقد التعليمي بالمدارس في المستقبل، وأيضاً القيادة والحوكمة التي تساعد على تفعيل متطلبات القضاء على الفاقد التعليمي، ومدى تواجد الموارد البشرية والمادية التي تساعد في التغلب على الفاقد التعليمي بمستوياته العاطفي الاجتماعي والمعرفي بالمدارس، وتواجد مشاركة مجتمعية بشكل فعال قادر على التغلب على الفاقد التعليمي، ولن يتم ذلك إلا من خلال تفعيل المساءلة من أجل تحقيق الجودة.

وفي هذا السياق فإن التغلب على الفاقد التعليمي مرتبط بنسبة عالية بسعي المدارس لتكوين مخرجات بشرية وقيمية وإنتاجية عالية الجودة من المدارس، وبالتالي لابد من تحقيق الفاعلية التعليمية المتجسدة في القضاء على الفاقد التعليمي العاطفي الاجتماعي لدى المتعلم وأيضاً القضاء على الفاقد المعرفي لديه، ولن يتم ذلك إلا من خلال توظيف معلمين بسمات معينة قادرة على سماع المتعلمين وتحليل مشكلاتهم ومحاولة القضاء عليها، وأيضاً من خلال منهج دراسي جاذب لعدد كبير من الطلاب من أجل تكوين المعرفة المطلوبة لديهم، وبالتالي يتم

القضاء على الفاقد التعليمي المعرفي، ومناخ تربوي يساعده على التفاعل مع زملائه بالمدرسة بشكل أفضل، وبالتالي التغلب على الفاقد التعليمي العاطفي الاجتماعي.

الهدف السابع: توظيف التكنولوجيا الرقمية في التغلب على الفاقد التعليمي

لقد أثبتت التكنولوجيا الرقمية قدرتها على حل العديد من المشكلات الناتجة عن الأزمات التي تمر بها المجتمعات على المستوى التعليمي، وبالتالي لابد من توظيف التكنولوجيا بجميع أجيالها بالعملية التعليمية من أجل القضاء على الفاقد التعليمي على المستوى العاطفي الاجتماعي وأيضاً على المستوى المعرفي، حيث تسهم التكنولوجيا الرقمية في تحقيق التواصل الفعال بين المدارس وأولياء الأمور، وذلك من أجل الحصول على الكثير من المعلومات التي تساعد المدارس على تحديد أوجه الفاقد التعليمي على المستوى العاطفي الاجتماعي، وبالتالي سعي المدارس للقضاء على كل ما هو مسبب للفاقد التعليمي العاطفي الاجتماعي.

كما تساعد التكنولوجيا الرقمية على زيادة جاذبية الطلاب للعملية التعليمية، وذلك من أجل الحصول على المعلومات بالطريقة التي تزيد دافعيتهم في الحصول عليها، وبالتالي تزداد الحصيلة المعرفية للطلاب، بل تساعد التكنولوجيا الرقمية على زيادة التفكير ما وراء التفكير عند الطلاب، أي التفكير فيما وراء المعرفة التي تم الحصول عليها من أجل الوصول لما هو جديد بالمعارف في كافة التخصصات، وبالتالي يتم القضاء على الفاقد التعليمي, وبالتالي تسعى وثيقة الفاقد لتوظيف التكنولوجيا الرقمية بكافة الأشكال المختلفة سواء بالتعليم الإلكتروني أو التعليم المقلوب أو التعليم الهجين (المدمج) أو التعليم بالميتافرس.

الهدف الثامن: حل المشكلات التعليمية المسببة للفاقد التعليمي

يسعى الإطار المقترح للتغلب على المشكلات التعليمية التي تتواجد بالمدارس على مستوى الوطن العربي، والتي يكون لها أثر كبير في تكوين الفاقد التعليمي على المستوى العاطفي الاجتماعي وأيضاً على المستوى المعرفي، حيث هناك عدد من المشكلات التعليمية متعلقة بضعف التواصل بين المتعلمين بعضهم البعض، وأيضاً ضعف التواصل بين المعلمين والطلاب، وأيضاً ضعف التواصل بين المدارس وأولياء الأمور، وبالتالي يكون ذلك من الأسباب المباشرة لتكوين فاقد تعليمي عاطفي اجتماعي، وبالتالي يسعى الإطار المقترح لتفعيل التواصل بالمطلوب بالشكل الفعال المحفز للقضاء على الفاقد التعليمي العاطفي الاجتماعي.

كما أن هناك العديد من المشكلات متعلقة بتكوين الفاقد التعليمي على المستوى المعرفي، مثل مستوى المناهج التعليمية المرتكز على التعليم النظري فقط دون التعليم التطبيقي، وأيضاً هناك العديد من المشكلات المتعلقة باستراتيجيات التدريس المتبعة داخل المدارس وخاصة الاستراتيجيات التقليدية داخل العديد من المدارس بالعديد من الدول العربية، وأيضاً هناك العديد من المشكلات التعليمية المتعلقة بمستوى الأبنية التعليمية التي تقلل من التناغم بين الطلاب وبين نوعية المعرفة، وأيضاً هناك العديد من المشكلات على مستوى التقويم، لذا يسعى الإطار المستقبلي للتغلب على كل هذه المشكلات من خلال تبني صيغ تعليمية حديثة قادرة على التغلب على كل هذه المشكلات.

الهدف التاسع: استثمار الشراكات المجتمعيّة للتغلب على الفاقد التعليمي

يستحث الإطار تفعيل العديد من الشراكات المجتمعية بين المدارس وغيرها من المؤسسات التنموية داخل المجتمع، وذلك من أجل زيادة الترابط بين المحتوي العلمي الذي يحصل عليه الطلاب في المدارس وبين التطبيقات العملية لهذا المحتوى، كما أن الشراكات المجتمعية مع العديد من المؤسسات التنموية تكشف القصور في المناهج التعليمية، والتي يكون لها سبب مباشر في تكوين الفاقد التعليمي على المستوى المعرفي، كما أن الشراكات المجتمعية مع العديد من المؤسسات الاجتماعية يساعد على التغلب على الفاقد التعليمي على المستوى العاطفي.

وفي هذا السياق يسعى الإطار لوضع عدد من الأطر الحاكمة للعديد من الشراكات بين المدارس وبين العديد من المؤسسات المجتمعية، سواء على المستوى الاجتماعي أو على المستوي المعرفي ، حيث أنه لابد من السعي المستمر لتفعيل كل الأشكال المختلفة للشراكات من أجل تكوين مخرجات تعليمية بأعلى درجة من الكفاءة الممكنة، وبالتالي يتم التغلب على جميع أشكال الفاقد المختلفة على المستوى العاطفي الاجتماعي وعلى المستوى المعرفي.

المحور الثالث: الأطر الحاكمة

هناك عدد من الأطر الحاكمة من أهمها ما يلي:

1- **التكامل**: فهي من أهم الخصائص للوثيقة، برسم عدد من السيناريوهات توضح دور كلٍّ من عناصر المنظومة التعليمية، حيث يجب أن يقوم كل عنصر داخل المنظومة التعليمية بالدور المنوط له، بحيث يحدث تكامل بين الأدوار بعضها البعض من أجل التغلب على الفاقد التعليمي على المستوى العاطفي الاجتماعي والمعرفي، حيث إن انفصال أحد الأدوار عن الأدوار الأخرى سيكون سبب بطريقة غير مباشرة في زيادة الفاقد في أحد الجوانب الخاصة به.

2- **المرونة**: بوضع العديد من السيناريوهات، وعدم الاكتفاء بأحد السيناريوهات فقط، وبالتالي من الممكن تغيير السيناريوهات التي تتبعها الدولة، وذلك وفقاً للظروف التي تمر بها سواء على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وبالتالي لابد من دراسة السيناريوهات بأجمعها وتغيير السيناريو المتبع داخل المجتمع إذا تم تغيير الظروف التي مر بها المجتمع على كافة المستويات.

3- **التوازن**: باستعراض العديد من المحاور الرئيسية التي يجب أن يكون بينهما توازن عند تطبيقها داخل العملية التعليمية، وذلك حتى يتم تحقيق الهدف من هذا الإطار والكامن في القضاء على الفاقد التعليمي بصفة عامة، وأثناء الأزمات بصفة خاصة، حيث يجب أن يكون هناك توازن بين جميع عناصر المنظومة التعليمية في القضاء على الفاقد التعليمي.

4- **الديناميكية**: فهي من السمات الضرورية للوثيقة، حيث لابد أن تكون هناك حركة للمنظومة التعليمية من خلال العديد من المراحل من أجل التغلب على جميع أوجه الفاقد التعليمي، حيث أن الثبات في الأوضاع

التعليمية بصفة خاصة غير مطلوب، حيث أن هناك العديد من التغييرات بصفة مستمرة في المجتمع، وبالتالي لابد أن يكون هناك تكيف مع هذه المتغيرات، بل وقيادتها في العديد من الأوقات من أجل التحكم فيها.

5- **الشفافية:** وتعتبر من أهم الأطر الحاكمة، حيث يجب الإعلان عن النتائج المتوقعة من الفاقد التعليمي من جراء اتباع السيناريوهات، ومقارنتها بالواقع الفعلي باستمرار من أجل تدارك الواقع، ومحاولة التحرك تجاه السيناريو الذي يقلل من قيمة الفاقد مقابل توافر الموارد المالية اللازمة لتمويله، وبالتالي نحن في حاجة في هذه السيناريوهات لنوع من الشفافية في إعلان الفاقد التعليمي على كافة المستويات.

6- **الإنصاف:** يظهر الإنصاف من الأركان الرئيسية للأطر المقترحة، حيث يوفر الإطار خمس سيناريوهات لمستقبل النظام التعليمي بالمجتمع العربي، ويؤكد كلٌّ منهما على الفاقد التعليمي على المستوى العاطفي الوجداني وأيضاً على المستوى المعرفي، وبالتالي يجب أن يكون هناك إنصاف في توفير نظم تعليمية واحدة في جميع الدول العربية من خلال تواجد العديد من أنواع الدعم من أجل التغلب على الفاقد بجميع الدول العربية.

7- **الجودة:** هناك من السيناريوهات ما يؤكد على جودة التعليم قبل الجامعي، وقدرته على تحقيق المعايير المتفق عليها من قبل مؤسسات الجودة والاعتماد على المستوى العالمي أو الإقليمي أو المحلي، وذلك مثل سيناريو التعليم المقلوب أو التعليم الهجين، حيث يساعد كلٌّ منهما على التقليل من الفاقد بأقصى درجة ممكنة، وأيضاً يساعدا على تحقيق عدد كبير من معايير الجودة المتفق عليها في القدرة المؤسسية والفاعلية التعليمية.

8- **التميز:** يسعي سيناريو الميتافرس Metaverse عند تطبيقه بالمجتمع العربي لتحقيق التميز بالمدارس، وانعدام الفاقد التعليمي على جميع المستويات سواء المتجسدة في العاطفية / الوجدانية أو المتجسدة في المعرفية، حيث يفوق توقعات جميع أصحاب المصالح من النتائج المذهلة التي يقدمها هذا السيناريو، ويظهر ذلك من خلال مدى تأثير مخرجاته على المجتمع.

المحور الرابع: الفئات المستهدفة

هناك عدد من الفئات المستهدفة، للتغلب على الفاقد التعليمي على المستويين العاطفي الاجتماعي والمعرفي، لذا نحاول تحليل العديد من الفئات المستهدفة على النحو التالي:

1- **متخذي القرار على مستوى الوزارات:** حيث أن هذه الفئة من أهم الفئات المستهدفة، وذلك من أجل قيامهم باتخاذ العديد من القرارات الاستراتيجية الذي تساعد على التعافي من الفاقد التعليمي الحادث أثناء فترة جائحة كورونا، وأيضاً الاستعداد من خلال العديد من القرارات الاستراتيجية للعديد من الأزمات المتوقعة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والصحي...الخ، حيث لابد من اتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تساعد على استخدام أفضل الاستراتيجيات الملائمة للتعافي من فيروس كورونا وجميع متحوري فيروس كورونا خلال الفترة الحالية، وأيضاً خلال المستقبل المتوقع للمجتمع العربي.

2- **القيادات الاستراتيجية بالمدارس:** حيث أن هذه الفئة من أهم الفئات بعد متخذي القرارات على مستوى الوزارات، حيث أنها من الفئات القادرة على ترجمة القرارات الاستراتيجية بالمدارس، وذلك من خلال المتابعة المستمرة لمدى تطبيق استراتيجيات التعافي من الفاقد التعليمي بالفصول والمعامل وخلال العديد من الأنشطة التي تتم بالمدارس سواء على مستوى التدريس أو البحث العلمي أو الثقافة بجميع جوانبها المختلفة، وبالتالي لابد من استيعاب جميع القيادات الاستراتيجية لاستراتيجيات التعافي من جائحة كورونا وغيره من الأزمات بالنسبة للفاقد التعليمي.

3- **أولياء الأمور:** حيث لابد من استيعاب أولياء الأمور لجميع استراتيجيات التعافي من أجل التكامل مع المدرسة في تطبيق هذه الاستراتيجيات في المدارس والمنازل معًا، حيث لابد من متابعة أولياء الأمور لما يحدث بالمدارس، والعكس بالنسبة لمتابعة المدارس لما يحدث بالمنازل من أولياء الأمور.

4- **المعلمون:** لابد من استيعاب المعلمين لحجم الفاقد التعليمي على المستوى العاطفي الاجتماعي، وأيضًا على المستوى المعرفي، وذلك من أجل العمل على تطبيق الاستراتيجيات من خلال العديد من الآليات، حيث إن المعلمين من أهم عناصر العملية التعليمية، والمنفذ الرئيسي للعديد من الاستراتيجيات التي تساعد على التعافي من جائحة كورونا بالنسبة للفاقد التعليمي العاطفي الاجتماعي والمعرفي.

5- **الطلبة:** من خلال إرضاء رغبات الطلاب في الحصول على مستوى تعليمي متميز متناسب مع احتياجاتهم المستقبلية، حيث يحتاج كلاً منهما لاكتساب عدد من المهارات التي تتناسب مع متطلبات المؤسسات التنموية بالمجتمع بالمستقبل، وبالتالي تستهدف عدد من السيناريوهات تحقيق هذه الرغبات عند الطلاب.

المحور الخامس: الأبعاد

تتضمن ثلاث مرتكزات رئيسية:

- أولهما في كيفية التعافي المبكر من الفاقد التعليمي أثناء الأزمات بصفة عامة وأزمة كورونا بصفة خاصة
- ثانيهما التركيز على كيفية تعزيز صمود وجاهزية النظام التعليمي لمواجهة الأزمات بصفة عامة وتقليل الفاقد التعليمي لأقل درجة ممكنة
- ثالثهما محاولة رسم صورة مستقبلية للتعامل مع الفاقد التعليمي عن طريق استخدام السيناريوهات المتوقعة بالمستقبل، والتي تمحورت حول استخدام التكنولوجيا الحديثة كوسيلة أساسية ومحور تدور عليه فكرة تحسين جودة وفاعلية التعليم، لتفادي الفاقد التعليمي كماً وكيفاً، وذلك من خلال رصد خمس سيناريوهات أساسية قد تتحرك بها الدول العربية المختلفة وفقاً لإمكاناتها، ويتم عرض كلٍّ منها على النحو الآتي:

المرتكز الأول من المقترحات

التعافي المبكر من الفاقد التعليمي خلال الأزمات

يحاول الجزء الحالي وضع عدد من الملامح الأساسية للتعافي المبكر من الفاقد التعليمي قبل وقوع الأزمات بصفة عامة وجائحة كورونا بصفة خاصة، وذلك على النحو الآتي:

1- **إعادة المتسربين للتعليم**: حيث لابد من إجراء إحصاء لجميع المتسربين خلال الجائحة حصراً من العملية التعليمية في كل دولة من الدول العربية، وذلك بهدف إعادتهم إلى المدارس عبر برامج ومسارات تعلمية بديلة ومرنة ومكثفة تسمح لهم بإعادة الاستلحاق بأقرانهم، وكذلك تقديم الدعم العاطفي الاجتماعي المناسب لاستمراريتهم في التعليم.

2- **الدعم العاطفي الاجتماعي**: أثبتت العديد من الأدبيات مدى معاناة المعلمين والطلاب أثناء جائحة كورونا, كما أكدت على حاجتهم إلى برامج الدعم النفسي الاجتماعي أو الرفاه العاطفي الاجتماعي، واستناداً عليه ينبغي على صانعي القرار العمل على توفير عملية تعليمية ممتعة قادرة على تحقيق توزان نفسي للطلاب مع طبيعة تواجدهم بالمدرسة، وخاصة أولئك الذين عانوا من المشاعر السلبية كالتوتر والقلق والتنمر والعزلة في أثناء الجائحة، والحرص على زيادة تفاعلهم مع أقرانهم في المدرسة بالإضافة لتفاعلهم مع المعلمين، أي تفاعلهم مع المنظومة التعليمية بشكل عام، مما يحقق لهم الارتياح النفسي والإشباع والرضا عن التواجد بالمجتمع المدرسي؛ وذلك من خلال برامج خاصة بالتعلم العاطفي الاجتماعي يتم تقديمها للمعلمين والطلاب، من خلال جزأين، أولهما استدراكي لما حدث والثاني وقائي مستقبلي لتعزيز الرفاه بشكل عام.

3- **الدعم المعرفي**: العمل على توفير برامج استدراكية تعويضية بشكل متخصص لكل مادة تعليمية لما تم فقدانه خلال الجائحة أثناء الانقطاع عن التعليم، وذلك من خلال تواجد منظومة معلوماتية على مستوى المدارس والمنطقة التعليمية ككل، وبالتالي يتم تعويض الطلاب بجميع المعارف التي تتلاءم مع طبيعة المقررات التي يقوم بدراستها وطبيعة المرحلة والفئة العمرية التي ينتمون إليها.

4- **تطوير برامج تدريب المعلمين**: العمل على تطوير برامج تدريب وتأهيل خاصة بالمعلمين على كيفية تصميم وتنفيذ البرامج الاستدراكية للطلاب الذي انقطعوا عن التعليم خلال الأزمات، بالإضافة إلى تدريبهم على كيفية استخدام ودمج التكنولوجيا المناسبة في التعليم.

5- **تنوع استراتيجيات التدريس**: هناك العديد من استراتيجيات التدريس المختلفة المطبقة بالعديد من الدول المختلفة على مستوى العالم بجميع المراحل التعليمية، وبالتالي لابد من استخدامها من أجل تأهيل الطلاب حيث يتم التقليل من الفاقد التعليمي في أوقات الأزمات مثل جائحة كورونا.

6- **إشراك جميع أصحاب المصالح في العملية التعليمية في أثناء الأزمات**: الحرص على التشبيك مع جميع أصحاب المصلحة في تصميم وبناء برامج استدراكية في الشقين العاطفي الاجتماعي والمعرفي، وخصوصاً للزيادة من فرصة إتاحة التعليم للجميع كالفئات المهمشة والأكثر فقراً وذوي الإعاقة والذين تأثروا بشكل أكبر من غيرهم جراء الجائحة.

7- مرونة السياسات التعليمية: الحرص على إثراء السياسات التعليمية بممارسات تسمح بالمرونة في ابتكار مسارات بديلة للتعلم والتقييم بما يتناسب ومتغيرات الأزمة الطارئة.

المرتكز الثاني من المقترحات

تعزيز الصمود والجاهزية للنظام التعليمي في أوقات الأزمات

يحاول الجزء الحالي وضع عدد من الملامح الأساسية لتعزيز صمود النظام التعليمي والتغلب على ما يمكن أن ينتج من فاقد تعليمي على المستوى العاطفي الاجتماعي، وأيضاً على المستوى المعرفي بصورة عامة، وذلك من خلال ما تم رصده من إطار نظري وممارسات فضلى ودراسات ميدانية، وصولاً إلى التوصيات الآتية:

1- تشكيل فريق قادر على توقع الفاقد التعليمي على مستوى العاطفي الاجتماعي وأيضاً على المستوى المعرفي قبل وقوع الأزمة على مستوى الوزارة وفي كل إدارة تعليم وفي المدارس.

2- التنبؤ بحجم ونوعية الفاقد التعليمي في ضوء التجارب السابقة وفي ضوء أزمة جائحة كورونا الفعلية واستشراف المستقبل.

3- إعداد تقارير عن حجم ونوعية الفاقد التعليمي على المستويين العاطفي الاجتماعي والمعرفي التي واجهت العملية التعليمية على المستوى العالمي وطرق التعامل معها.

4- توفير قاعدة بيانات Data Base متجددة وكافية وسليمة لكافة شرائح المجتمع، وذلك من أجل العمل على تقييم وضع الفاقد التعليمي باستمرار.

5- إيجاد وسيلة اتصال فاعلة مع مختلف الأطراف ذات الصلة بالعملية التعليمية وخاصة أولياء الأمور.

6- المسارعة إلى نشْر المعلومات الصحيحة الموثوقة بأقصى سرعة، وذلك حتى لا تنتشر الشائعات في أوساط الطلاب وأولياء أمورهم.

7- إعادة ترتيب الأولويات فيما يتعلق بمهارات التعلم المستهدفة، من خلال تحديد مهارات التعلم الرئيسة واستهدافها بشكلٍ مركّزٍ، والابتعاد عن الحشو والمهارات الفرعية قدر الإمكان.

8- التركيز على البعد التوعوي، من خلال توعية الطلاب من خلال المحاضرات والندوات، وإقامة ورش عمل حول تعزيز الدعم النفسي والتربوي للطلبة في الأزمات.

9- التواصل بطرق ملائمة مع الطلاب الذين يعانون من فاقد تعليمي (عاطفي اجتماعي- معرفي) بسبب الأزمة الراهنة وتداعياتها، والعمل على تخفيف الأضرار النفسية التي يعانون منها، خصوصًا لدى طلاب الفئات الخاصة وتلاميذ المناطق النائية.

10- معالجة أزمة كثافة المناهج الدراسية والصعوبات المرتبطة بها، ومحاولة تذليل الصعوبات التي تواجه الطلاب أو المعلمين من حيث كثافة المحتوى أو من حيث الزمن أو من حيث طرق التدريس والتقويم في سياقات جديدة كالتعليم عن بعد، والعمل على أن يكون زمن الحصة الدراسية متناسبًا مع طبيعة المحتوى وسياقات تقديمه.

11-تخفيض الكثافة الطلابية في الفصول الدراسية، بما يسمح بتدريس آمن خصوصًا في ظل انتشار الأوبئة والأمراض المعدية، أو تبني فكرة الحضور المرن من خلال توزيع الطلاب والمعلمين إلى مجموعات صغيرة في بيئات تعلم مركزة؛ حتى لا تتفاقم العدوى وتنتقل الأمراض.

12-مد جسور التعاون مع كافة مؤسسات المجتمع المحلي وصياغة فرص شراكة حقيقية لإعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل وقوع الأزمة.

13-تطوير المنظومة التقنية وإثراؤها بكل جديدٍ، والإفادة من التطور التكنولوجي وشبكة الاتصالات الحديثة الاتصالية في دعم عمليتي التعليم والتعلم.

14-تهيئة الفرص المميزة لتنمية الإبداع الإداري لدى مديري التعليم بالمناطق والمحافظات، ولدى مديري مكاتب التعليم، ولدى مديري مدارس التعليم العام، من خلال سياسة تفويض الصلاحيات، بما يعزز من فاعلية النظام التعليمي في الأوضاع المستجدة.

15-اللامركزية وتفعيل المحاسبية: وهي من أهم مقومات صمود النظم التعليمية أمام الأزمات، حيث لابد أن تسعى كل محافظة داخل الدولة لوضع أطر تشريعية قانونية خاصة بمصلحة النظام التعليمي وفقاً لاحتياجات المحافظة، والتي تختلف من محافظة لأخرى، لذا لابد من التمتع بالحرية في اتخاذ العديد من القرارات، ولكن في ضوء معايير اللامركزية مثل المحاسبية، حيث لابد من إجراء محاسبة عن طريق الإدارات المركزية على مستوى الدولة، والسؤال باستمرار عن أوضاع الفاقد التعليمي بالمدارس أثناء الأزمات كجائحة كورونا ، وأيضاً المحاسبة في الأوقات الراهنة دون الأزمات، وهناك مقومات أخرى للامركزية مثل الشفافية والعدالة والإنصاف...الخ.

16-دمج المعارف والمهارات والقيم في مقررات دراسية: فالقضاء على الفصل بين المعارف والمهارات والقيم من مقومات الصمود أمام الأزمات، وبالتالي لابد من دمج المهارات والقيم داخل المقررات الدراسية مع المعارف، وذلك لن يتم إلا بتحويل التعليم في الوطن العربي لتعليم تطبيقي أكثر من التعليم النظري، واقتران العديد من النظريات بالتطبيقات الخاصة بها لتنمية المهارات لدى الطلاب.

17-توفير البيئة الداعمة للابتكار: حيث لابد من إحداث تحول للبيئة التعليمية بمجتمعنا العربي من بيئة تعليمية قادرة على نقل المعلومات فقط إلى بيئة تعليمية قادرة على التفاعل بين المعلمين والطلاب، أو بين الطلاب بعضهم البعض، وبالتالي تزداد الحريات للمعلمين في التعبير عن المشكلات التي تواجههم داخل البيئة الابتكارية، وذلك من أجل العمل على حلها.

18-توفير البنية التحتية التكنولوجية بالمدارس: هناك ترابط بين البنية التحتية التكنولوجية بالمدارس والصمود للنظام التعليمي وقت الأزمات، حيث هناك فقد لاكتساب الطلاب المهارات التكنولوجية المعلوماتية وبالتالي غياب قدرتهم بها على التواصل مع المدرسة أثناء الأزمات مثل جائحة كورونا، وبالتالي يتم الاعتماد على

الاكتساب الذاتي لهذه المهارات، وبالتالي هناك من يسعى لاكتسابها، وهناك من لا يسعى، هذا بالإضافة لصعوبة التواصل وقت الأزمات مثل جائحة كورونا.

19-توفير البنية التكنولوجية بالمنازل: فقد أثبتت أزمة جائحة كورونا صعوبة توصيل المعلومات لعدد من الطلاب داخل عدد من القرى، حيث لا توجد بها بنية تحتية تكنولوجية، وأيضاً هناك بيئات فقيرة اقتصادياً لا يستطيع الطلاب فيها امتلاك SMART Phone من أجل التفاعل من خلاله، وبالتالي لا توجد منفعة من مدارس مؤهلة تكنولوجياً وقت الأزمات ومنازل غير مؤهلة تكنولوجياً.

20-امتلاك مهارات التعلم الذاتي: وتعتبر مهارات التعلم الذاتي من أهم المهارات التي تساعد على الصمود للنظم التعليمية أثناء الأزمات كجائحة كورونا، حيث من الممكن تحويل التعليم أثناء الأزمات التعليمية مثل جائحة كورونا لعدد من الإرشادات التعليمية للطلاب من أجل الاعتماد على مهارات التعلم الذاتي عند الطلاب من أجل تقليل الفاقد التعليمي بأقصى درجة ممكنة في أوقات الأزمات.

21-الإغلاق الجزئي: ويعتبر ذلك من الأمور الصعب تحقيقها أثناء الأزمات الصحية كأزمة جائحة كورونا في الوطن العربي، حيث يكون هناك صعوبة في تحقيقها، سواء في التزام المعلمين أو في التزام الطلاب من خلال أولياء أمورهم، أو من خلال جميع القائمين على العملية التعليمية، حيث توقفت الحياة تماماً أثناء جائحة كورونا.

22- مراعاة جميع المستويات والفئات أوقات الأزمات: فهناك ضرورة قصوى لدراسة احتياجات الطلاب في المستويات الاقتصادية الضعيفة، وتزايد حاجاتهم للعديد من المعونات من أجل تفعيل التكنولوجيا لديهم، وأيضاً دراسة المستويات الثقافية للطلاب من أجل إيجاد تعويض لهم عن الحرمان من الثقافة التعليمية لديهم، وهكذا، وأيضاً دراسة احتياجات ذوي الإعاقة وقت الأزمات، ومحاولة إمدادهم بكل ما يحتاجونه لتعويضهم فترة الأزمات التعليمية كجائحة كورونا.

23-تنوع استراتيجيات التعافي: حيث يقتضي الصمود أمام الأزمات التعليمية عدم الاكتفاء بتطبيق استراتيجية واحدة فقط للتعافي من الفاقد التعليمي، بل يجب تنوع استراتيجيات التعافي بأقصى درجة ممكنة وفقاً للبيئات المختلفة، ووفقاً للمستويات التعليمية المختلفة، ووفقاً للعديد من الأمور، حيث أن استراتيجية واحدة لا تتعامل مع جميع الأوضاع المختلفة.

24-التقييم المستمر للطلاب: حيث أن التقييم المستمر للطلاب أوقات الأزمات يساعد على الوقوف على حجم المشكلة الحقيقي، وبالتالي محاولة دراسة هذا الوضع وتحليله، وتحديد العديد من الإجراءات التي تساعد على التعافي من هذا الوضع في التأثير على الفاقد التعليمي.

25-أنماط للتعليم الموازي: يجب ألا يتم الاعتماد على نمط واحد فقط من أنماط التعليم، فإذا سقط هذا النمط سقط النظام التعليمي، وبالتالي فإن الصمود للنظم التعليمية أمام الأزمات مثل أزمة جائحة كورونا في حاجة لتنوع بدرجة كبيرة لهذه النظم التعليمية على جميع المستويات التعليمية.

26-التكامل بين وزارة التربية والتعليم وأولياء الأمور: حيث أن أولياء الأمور من الفئات الأكثر تأثراً بالنظم التعليمية، والقرارات التي تصدرها الوزارات التعليمية، لذا لابد أن تكون شريكاً فاعلاً في هذه القرارات التعليمية، من أجل تحقيق الصمود المطلوب للنظم التعليمية أمام العديد من الأزمات كجائحة كورونا على سبيل المثال.

27-الشراكة بين الحكومات والقطاع الخاص: أهمية القطاع الخاص مثل أهمية أولياء الأمور، وهم من أهم أصحاب المصالح في العملية التعليمية، وبالتالي لابد من مشاركتهم العديد من القرارات التعليمية من أجل العمل على إخراج القرارات بشكل صحيح ليتم استيعابها من جميع الأطراف المتأثرة بالعملية التعليمية، وبالتالي يكون لهذه القرارات صدى على الساحة التعليمية من حيث تقليل الفاقد التعليمي.

28-الشّراكات المجتمعيّة مع مؤسّسات المجتمع الأهليّ: حيث هناك ضرورة لمشاركة مؤسسات المجتمع الأهلي، أو ما يطلق عليها مؤسسات المجتمع المدني، وذلك من أجل تدارك العديد من نقاط الضعف الرئيسية التي تقف الحكومات عاجزة أمام تحقيقها للمدارس أوقات الأزمات، وبالتالي لابد من مشاركة مؤسسات المجتمع الأهلي من أجل توسيع عملية التعلم خارج الفصول الدراسية وإشراك الطلاب في التعلم.

29-مشاركة الدولة في تمويل التعليم: فهناك دعوة مستمرة في العديد من الدول العالمية لإقدام الحكومات على تمويل التعليم، أو زيادة النسب المخصصة للإنفاق الحكومي على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي GDP، وتؤكد العديد من التجارب الخاصة بالدول المرجعية بأهمية تواجد الدولة في المشاركة التمويلية للتعليم من أجل الصمود أمام الأزمات مثل جائحة كورونا، وبالتالي لابد من مشاركة الدول العربية في تمويل التعليم من أجل التحكم بكفاءته أثناء الأزمات.

30-توفير المرونة السياسية وقت الأزمات في القوانين والتشريعات: ليس هناك حاجة للتمسك بعدد من القوانين وقت الأزمات لأنها مستنبطة من الدستور الخاص بالبلاد، ولكن تزداد الحاجة وقت الأزمات لتواجد نوع من المرونة السياسية من أجل اتخاذ العديد من القرارات التي تتناسب مع أوقات الأزمات، ومن الممكن تغييرها بعد الأزمات، وذلك من أجل إكساب النظم التعليمية الصمود أمام الأزمات.

31-التدريب المستمر للمعلمين: حيث لابد على المعلمين التكيف مع الأزمات والسعي لتحقيق أعلى كفاءة ممكنة من النظام التعليمي وقت الأزمات، وذلك من أجل التقليل من الفاقد التعليمي بأقل درجة ممكنة، والمعلم أحد أهم عناصر المنظومة التعليمية، وهو المحرك الرئيسي للعديد من العمليات التي تتم بالمنظومة التعليمية سواء على مستوى التدريس أو ممارسة العديد من الأنشطة التعليمية والثقافية والرياضية، وبالتالي لابد من التدريب المستمر للمعلمين من أجل الصمود أمام الأزمات كجائحة كورونا.

32-مشاركة الدولة في تقييم التعليم: لابد من تواجد تقييم من قبل الدول لأوضاع المدارس أوقات الأزمات سواء في أعداد المتسربين أو أعداد الراسبين أو أعداد غير المنسجمين مع النظام التعليمي، وذلك من أجل العمل

على التحسين المستمر لأوضاع التعليم بالمدارس، وتقليل الفاقد التعليمي بأقصى درجة ممكنة من أجل الصمود أمام الأزمات كجائحة كورونا.

33- تعزيز الرفاه بالمؤسسات التعليمية: من أهم عوامل الصمود للأنظمة التعليمية هو محاولة تحقيق الرفاه الاجتماعي بالمدارس من أجل الصمود أمام الأزمات، وذلك بتهيئة الجو الملائم للعملية التعليمية، وأيضاً تهيئة الجو الملائم للأنشطة التعليمية، وأيضاً العمل على تحليل جميع احتياجات الطلاب والعمل على إشباع جميع احتياجاتهم التعليمية الاجتماعية.

34-تواجد الحرية التعليمية بدرجة كبيرة: وهي ترتبط بدرجة كبيرة بالصمود للأنظمة التعليمية أمام الأزمات مثل جائحة كورونا، حيث لابد من توفير الحرية للمعلمين في اختيار طريقة التدريس الملائمة، وأيضاً الحرية في اختيار المناهج التعليمية التي تتناسب مع المستوى التعليمي، وأيضاً حرية الطلاب في اختيار المعلمين التي تتلاءم معها الطرق المتبعة، واختيار الطلاب للمقررات الدراسية التي تتلاءم مع قدراتهم.

35- توفير العديد من البرامج المتنوعة من أجل الدعم المالي للطلاب: فهناك ضرورة لتواجد العديد من المصادر الخاصة بتمويل الطلاب المتعثرين على المستوى الاقتصادي، حيث لا يجب أن يقتصر هذا على الأزمات فقط، ولكن يجب أن يكون هناك استمرارية لتمويل هذه الفئات من الطلاب من أجل تقليل الفاقد التعليمي بأقصى درجة ممكنة، حيث أن ذلك من أسباب الفاقد التعليمي لفئات كثيرة من الطلاب داخل عدد من المجتمعات العربية.

36-إشراك البالغين المؤهلين من خريجي الجامعات: فهناك العديد من الخريجين في العديد من التخصصات المختلفة ممتلكين للعديد من المهارات الأساسية التي تساعدهم على المشاركة بالعملية التعليمية، وبالتالي لابد من الاستعانة بهذه الفئة من أجل تجاوز الأزمة بكل جوانبها المختلفة.

37-التركيز على المواطنة والانتماء للمجتمع: حيث يعتبر هذا البعد من أهم مقومات الصمود للأنظمة التعليمية أمام الأزمات، فهذا السبب هو المصدر الرئيسي لتجاوز اليابان أزمتها بعد الحرب العالمية الثانية، واستعادة بناء أنظمتها التعليمية، وهو السبب الخاص بالعديد من البلدان الأخرى، وبالتالي لابد من زيادة العمل على انتماء الطلاب للمجتمع من خلال قيم المواطنة وزيادة حبهم للمجتمع.

38- الخطط الاستباقية لإدارة الأزمات: يجب أن تمتلك الوزارات التعليمية المختلفة نوع من اليقظة الاستراتيجية من أجل تحقيق الصمود أمام الأزمات كجائحة كورونا وغيرها من الأزمات، وذلك بتواجد فريق معلوماتي قائم على تجميع جميع المعلومات الخاصة بالأزمات المتوقعة وجميع الاستراتيجيات المتبعة في العديد من البلدان الأخرى، وأيضاً جميع الآليات المتبعة في العديد من البلدان من أجل تبني عدد منها بما يتلاءم مع طبيع المجتمع العربي.

39-التعاون بين الوزارات المختلفة: يعد المجتمع منظومة كبيرة تحمل العديد من المنظومات الأخرى الاقتصادية والسياسية والتعليمية والثقافية...الخ، وبالتالي لابد من تفاعل كل هذه الأنظمة مع النظام التعليمي سواء

أوقات الأزمات كجائحة كورونا وغيرها من أجل تحقيق هدف المجتمع، كما أن هذا التكامل يحقق الصمود للنظم التعليمية أمام العديد من الأزمات المستقبلية.

المرتكز الثالث من المقترحات

ملامح الفاقد التعليمي في المستقبل

هناك خمس سيناريوهات تحاول رسم مسار الفاقد التعليمي سواء على المستوى العاطفي الاجتماعي أو على المستوى المعرفي بالوطن العربي، وذلك أثناء تصدي الوطن العربي للأزمات التعليمية أو في حالة الأزمات الراهنة التي يعاني منها الوطن العربي، ويحاول كل سيناريو رسم الطريق الذي تتحرك فيه الدول العربية في المستقبل، وهما على النحو الآتي:

- **السيناريو الأول: التعليم التقليدي والفاقد التعليمي.**
- **السيناريو الثاني: التعليم الإلكتروني والفاقد التعليمي.**
- **السيناريو الثالث: التعليم المقلوب والفاقد التعليمي.**
- **السيناريو الرابع: التعليم الهجين والفاقد التعليمي.**
- **السيناريو الخامس: الميتافرس والفاقد التعليمي.**

وسيتم تناولها بالتوازي من خلال العديد من النقاط التي تحاول التركيز في أبرز الفروق بين كلٍّ منها، ومدى تأثير كلٍّ منها على الأزمات التي يمر بها المجتمع، ويحاول الجدول التالي توضيح الفروق بين الخمس سيناريوهات على النحو الآتي:

جدول (1) الفروق بين الخمس سيناريوهات

	التعليم التقليدي	التعليم الإلكتروني	التعليم المقلوب	التعليم الهجين	التعليم بالميتافرس
نوع المستقبل	محتمل	ممكن	محتمل	مرغوب	مرغوب
نوع السيناريو	امتدادي	امتدادي	إصلاحي	تفاؤلي	ابتكاري

ويحاول الجزء الحالي تحليل العديد من النقاط الخاصة بالسيناريوهات لعل من أهمها التعريف بالسيناريوهات، وأهم ملامح كل منها، وتأثير كل منها على الفاقد التعليمي على المستوى العاطفي الاجتماعي والمعرفي، وأخيراً آليات قياس الفاقد التعليمي، وسيتم تناول كل منها على النحو الآتي:

أولاً: التعريف بالسيناريوهات

يمكن وضع تعريف مبسط لكل سيناريو من السيناريوهات السابقة على النحو الآتي:

1- سيناريو استمرار التعليم التقليدي: وهو السيناريو الذي يَفترض استمرار نمط التعليم القائم على المدارس فقط والاستراتيجيات التقليدية في التدريس التي تعتمد على التلقين، وبالتالي الاعتماد على ثقافة الحفظ والاستذكار بالعملية التعليمية، والابتعاد عن ثقافة الابتكار، وبالتالي عدم توظيف التكنولوجيا الرقمية في

العملية التعليمية، واستمرار المشكلات التي تعاني منها العملية التعليمية في الوقت الراهن مثل مشكلات التقييم ومشكلات الدروس الخصوصية ومشكلات اليوم الدراسي.

2- **سيناريو تفعيل التعليم الإلكتروني:** وهو سيناريو قائم على توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات Information and Communication Technology(ICT) في تفعيل الدروس على المنصات التعليمية على الإنترنت، وبالتالي الانتقال من عملية التعليم إلى عملية التعلم، ويزداد التركيز على الطلاب في الحصول على المادة التعليمية في أي مكان يتناسب له، وفي أي وقت يتناسب مع ظروف الطالب، وبالتالي يعتبر هذا السيناريو من سيناريوهات التعليم عن بعد الغير المرغوب فيه لدى العديد من الخبراء داخل العديد من الدول العربية، ولكن هو أحد السيناريوهات المقترحة للدول العربية غير القادرة على توظيف تكنولوجيا الميتافرس لارتفاع التكلفة، وأيضاً للدول غير القادرة على توظيف تكنولوجيا الثورة الصناعية الرابعة في التعليم الهجين " المدمج".

3- **سيناريو تبني نمط التعليم المقلوب Flipped Learning**: وهو سيناريو قائم على انعكاس الأوضاع التعليمية على المستوى التدريسي بين المعلم والطالب، أو بين المدرسة والمنزل، حيث يتم توفير المادة التعليمية للطلاب في أي شكل من الأشكال سواء على منصة على الإنترنت أو في عدد من الأسطوانات التعليمية أو في أي شكل من الأشكال، بحيث يحصل الطالب في المنزل على المادة التعليمية، ثم ينطلق للمدرسة من أجل تطبيق المادة التعليمية والاستفسار عن العديد من النقاط التي لم يتم استيعابها، وأيضاً القيام بعدد من الواجبات داخل العملية التعليمية بصفة عامة وداخل الحصص التعليمية بصفة خاصة.

4- **سيناريو تبني نمط التعليم الهجين " التعليم المدمج "**: وهو سيناريو قائم على الدمج بين التعليم التقليدي والتعليم الإلكتروني، وذلك من خلال توظيف تكنولوجيا الثورة الصناعية الرابعة في العملية التعليمية، وبالتالي تحويل الفصول من الشكل التقليدي إلى شكل الفصول الذكية SMART Classroom، حيث تتمتع الفصول بدمج تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في ممارسة جميع العمليات التي تتم داخل العملية التعليمية، سواء على مستوى التدريس أو التطبيقات العملية داخل المعامل أو على مستوى ممارسة الأنشطة التعليمية، وبالمثل بالنسبة للطابعات ثلاثية الأبعاد ورباعية الأبعاد، وأيضاً توظيف تكنولوجيا إنترنت الأشياء IOT في العملية التعليمية.

5- **سيناريو التعليم بالميتافرس:** وهو سيناريو يسمح بتواجد المعلم والطلاب في أي مكان يريده كل منهما، فإذا كان المعلم يريد التعامل مع طلابه وهو داخل المدرسة، أو من خلال تواجده في المنزل، أو من خلال تواجده داخل أي مكان يريد أن يتواجد فيه، وأيضاً نفس الأوضاع بالنسبة للطالب، حيث له الحرية في أي مكان يريد أن يتواجد فيه بشرط أن يدخل الواقع الافتراضي ويتعايش مع المعلم الذي هو أيضاً في الواقع الافتراضي، وبالتالي فالأشخاص الحقيقية في الواقع الحقيقي متواجدين من خلال واقع افتراضي virtual reality(VR)، وبالتالي الخلط بين البيئة المدرسية الطبيعية والبيئة المدرسية الافتراضية.

ثانيًا: منطلقات السيناريوهات

يحاول الجزء الحالي تسليط الضوء على عدد من المنطلقات الخاصة بكل سيناريو من السيناريوهات المقترحة، ويتم تناولهما على النحو التالي:

1-منطلقات سيناريو استمرار التعليم التقليدي: هناك عدد من المنطلقات الأساسية لهذا السيناريو، وهي على النحو التالي:

- الاعتماد على المدارس في عدد كبير من الدول العربية باعتبارها المكان الوحيد للتعليم بصفة مباشرة.
- تواجد عدد من مراكز الدروس الخصوصية في العديد من الدول العربية كأماكن موازية للتعليم، ولكن تتبع نفس المنهجية في التعليم، ولكن بطرق مختلفة.
- الدفاع بصفة مستمرة في عدد من الدول العربية عن أهمية المعلم كملقن والمتعلم سلبي غير مشارك في العملية التعليمية، والدفاع عن قيمة المعلم كمصدر وحيد للمعلومات، والمتعلم مسؤول عن استيعاب المادة التعليمية من أجل تجاوز الامتحانات فقط، وليس للوصول لكفاءة أعلى.
- الكثافة الطلابية العالية في عدد من المدارس بعدد من الدول العربية، وبالتالي تستمر المعاناة من صعوبة تكيف المدارس مع الأعداد المتزايدة للطلاب.
- تواجد نوع من الانعزال بين الدراسة التي تتم داخل المدارس ومتطلبات المؤسسات التنموية في المجتمع من أهمية الحاجة لنوعية معينة من المهارات.
- تزايد أعداد الطلاب في أعداد من التخصصات عن حاجة المجتمع في هذه التخصصات.
- ابتعاد المدرسة عن ممارسة الأنشطة التعليمية التي تثير روح المناقشات والتفاعل بين الطلاب.
- الانعزال عن الأنشطة البحثية التي يجب أن يقوم بها الطلاب، حيث لا يتم الاعتماد عليها في عملية التقويم الخاصة بالمنظومة التعليمية.
- كثافة المواد التعليمية داخل المقررات والتخصصات المختلفة.
- استمرار الاختبارات بالشكل التقليدي الذي يعتمد على حضور الطلاب للمدارس، والتقييم من خلال امتحانات نهاية الفصل بالدرجة الأكبر، واستمرار مجموع الطلاب في العديد من المراحل التعليمية هو مؤشر للمستوى الفعلي للطلاب.

2-منطلقات سيناريو تفعيل التعليم الإلكتروني: ومن أهم منطلقات تطبيق هذا السيناريو ما يلي:

- استخدام المنصات الإلكترونية أثناء جائحة كورونا من أجل القضاء على مشكلة عدم ذهاب الطلاب للمدارس، وبالتالي يساعد على تقليل الفاقد التعليمي وقت الأزمات.
- اعتماد عدد من المدارس على استخدام نمط التعليم الإلكتروني من أجل إكمال مهام التعليم التقليدي.
- اعتماد عدد من المعلمين على الاستعانة ببعض المواضيع المتوافرة على الإنترنت، وذلك من أجل عرضها على الطلاب للاستعانة بها في استيعاب المادة التعليمية التي يقوم بها.

- ظهور الحاجة للأماكن الافتراضية في عدد من الموضوعات التعليمية من أجل الحصول على المادة التعليمية.
- تتسم الدراسة في التعليم الإلكتروني بالمزج بين التعلم الذاتي والتعلم التعاوني، حيث يحاول المعلم هنا توظيف الإنترنت وفقاً لنوع التعليم الإلكتروني المقدم سواء على مستوى التعليم المكمل أو التعليم المختلط أو التعليم الخالص.
- اعتماد عدد من الاستراتيجيات الحديثة للتدريس على التعليم الإلكتروني.
- الحاجة لتفعيل الأنشطة البحثية بدرجة أكبر من التعليم التقليدي.
- هناك تعليم إلكتروني متزامن يكون فيه تواصل بين المعلم والمتعلم على المنصات التعليمية، ويحاول المعلم تفعيل الدروس بأكبر كفاءة ممكنة.
- قدرة المعلم على إجراء تغذية راجعة للمتعلمين على المستوى المعرفي، ولكن لا يتواجد تغذية راجعة على المستوى الوجداني، حيث يوفر نوعية معينة من الاختبارات.
- يستهدف تنمية قدرات التعلم الذاتي عند الطلاب، حيث تتواجد المادة التعليمية على المنصات في صورة محاضرات أو في صورة مادة تعليمية صماء أو على هيئة روابط تعليمية أو فيديوهات...الخ.
- توفير فرص تعليمية في كل مكان وفي كل زمان وفقاً لإمكانات الطلاب، وبالتالي يتمتع بدرجة كبيرة من المرونة.

3– منطلقات سيناريو تبني التعليم المقلوب :Flipped Learning هناك عدد من المنطلقات الأساسية لتبني هذا السيناريو لعل من أهمها:

- تعتبر المنازل والمدارس مشتركين في إنجاح العملية التعليمية، وبالتالي لابد من تكامل أماكن الدراسة بالمنزل والمدرسة بصورة مباشرة.
- توفير عدد من أجهزة الهاتف المحمول أو الكمبيوتر الشخصي أو التلفزيون لدي شريحة كبيرة من الطلاب بالمجتمع العربي، وبالتالي يمكن استغلال هذه الأدوات.
- تتكامل المدرسة مع المنزل في تقييم العملية التعليمية، سواء على مستوى التعليم النظري أو على مستوى التعليم التطبيقي.
- افتقار النظم التعليمية للتطبيق أو للتعلم من خلال المشروعات التعليمية، وبالتالي زيادة الحاجة للجمع بين التعليم النظري والتعليم عن طريق المشروعات.
- الحاجة للجمع بين التعلم الذاتي والتعليم التعاوني، حيث تتم تكوين شخصية الطلاب في التعلم الذاتي، ويميل البعض للبحث عن العديد من المعلومات المتعلقة بالمحاضرة إلى أن يحصل على العديد من الاستفسارات من المعلم داخل الفصول التعليمية.
- الاعتماد على التعلم المرتكز حول المتعلم كالعديد من استراتيجيات التعلم النشط، والتعلم الذاتي القائم على الاستقصاء والبحث.

- تميز هذا النمط من التعليم بكثرة الأنشطة التعليمية بداخله.
- تكوين الطالب الباحث، حيث ينمي هذا النمط من التعليم مهارات البحث العلمي لدى الطلاب.
- التواصل بدرجة أكبر من التعليم التقليدي والإلكتروني.

4-منطلقات سيناريو تبني التعليم الهجين " التعليم المدمج ": هناك عدد من المنطلقات الأساسية لتبني هذا النمط من التعليم لعل من أهمها ما يلي:

- استيعاب الرأي العام من خلال الدمج بين تواجد المعلم والطلاب في فصول المدرسة بالشكل التقليدي، واستغلال التكنولوجيا الرقمية Digital Technology بالفصول من أجل تذليل صعوبات العملية التعليمية.
- جمع أماكن الدراسة بين التقليدية والافتراضية، وبالتالي الاستفادة من كلٍّ منهما.
- التنوع ما بين التقليدية والافتراضية، حيث إنه من الممكن عقد الدروس بشكل افتراضي داخل المدارس.
- يتمتع الطالب بالأماكن التي يتلقى فيها العلم، وذلك لأنها تجمع بين الحضورية والافتراضية.
- المزج بين التعلم الذاتي والتعلم التعاوني.
- المزج بين التعليم والممارسة، حيث تسمح التكنولوجيا الرقمية بالمحاكاة في العملية التعليمية، ولعب الأدوار ونمذجة العديد من المواقف التعليمية، والتعلم عن طريق المحاولة والخطأ.
- تفعيل الأنشطة البحثية والتطبيقية، وذلك نتيجة وضع الطلاب في عالم افتراضي لكشف الواقع العلمي لعدد من الحقائق العلمية داخل المدارس.
- تكوين الطالب الناقد داخل العملية التعليمية.
- التمتع بالتطبيق العملي من أجل إكساب العديد من الخبرات المختلفة للطلاب.
- القضاء على مشكلة انعزال الطلاب عن العملية التعليمية.

5-سيناريو التعليم بالميتافرس: من أهم المنطلقات التي تؤكد على أهمية تبني هذا النمط من التعليم ما يلي:

- تواجد المعلم والطلاب في واقع تطبيقي متعلق بالمادة التعليمية التي يتم تناولها.
- المتعة في العملية التعليمية من خلال التعايش مع واقع افتراضي وأيضاً واقع مادي من خلال العديد من المنبهات الحسية مثل المشاهد والأصوات.
- تدعيم دور المعلم في ممارسة العملية التعليمية، وذلك من أجل تحقيق أعلى كفاءة تعليمية ممكنة، حيث إنه من الممكن زيارة العديد من الأماكن التاريخية في حصص التاريخ، وزيارة عدد من الأماكن الجغرافية في حصص الجغرافيا، والدخول للمعامل في حصص العلوم، وزيارة العديد من الأماكن الجيوغرافية لدراسة طبقات الأرض في الجيولوجيا، وتخيل المجسمات في الرياضيات.
- تواصل مثالي بين المعلم والطلاب في هذا العالم.

- ممارسة الطلاب لجميع الأنشطة التي تدعو إليها العملية التعليمية، سواء على مستوى الأنشطة الصفية أو الأنشطة اللاصفية.
- ممارسة العديد من الأنشطة الرياضية داخل عالم الميتافرس، بل ومن الممكن أن يشعر بنفس المعاناة التي تعاني منها في الأنشطة الرياضية في الواقع الطبيعي، ولكن بدرجة أقل من المخاطرة.
- يوفر عالم الميتافرس المعامل البحثية بكفاءة أعلى بدرجات كبيرة من المعامل الحقيقية، حيث تتوافر جميع المواد التعليمية البحثية، ويُسمح للطلاب بممارسة كل التجارب داخل المعمل وأكثر من مرة.
- إجراء تجارب الميتافرس في جميع الأوقات سواء أوقات الأزمات أو غيرها من الأوقات.
- يوفر الميتافرس التشابك بين المدارس في العالم الحقيقي والمدارس في العالم الافتراضي بصورة كبيرة في **أوقات الأزمات مثل أزمة كورونا**.
- يعالج الميتافرس جميع مشكلات النظم التعليمية في العالم العربي، سواء بالتكدس الطلابي في الفصول، أو عدم تناسب أعداد أعضاء هيئة التدريس مع أعداد الطلاب، أو عدم توافر المعامل الكافية لإجراء العديد من التجارب... الخ.

ثالثًا: فرضيات السيناريوهات

هناك عدد من الفرضيات التي يتمتع بها كل سيناريو عن الآخر، ويحاول الجدول (2) تحليل أوجه المقارنة بين الفروض الخاصة بالسيناريوهات المختلفة.

جدول (2) تحليل أوجه المقارنة بين الفروض الخاصة بالسيناريوهات المختلفة

التعليم التقليدي	التعليم الإلكتروني	التعليم المقلوب	التعليم الهجين	التعليم بالميتافرس
● العجز المالي. ● استمرار الوضع على ما هو عليه ● جمود التشريعات والسياسات. ● ضعف كفاءة المعلمين. ● جمود الأنشطة التعليمية ● صيغة تعلمية واحدة ● ضعف كفاءة	● القدرة على التغيير بما يساعد على بقاء الوضع التعليمي في إطار تنافسي. ● التكيف مع الأزمات ● المرونة الاستراتيجية مع العجز في الميزانيات المخصصة للتعليم ● التحرك من مرحلة الثبات. ● مرونة القوانين والتشريعات. ● زيادة مهارات المعلمين التكنولوجية.	● الانتقال الاستراتيجي من التدريس بالطرق التقليدية إلى طرق تدريس معكوسة تماماً. ● الانعكاسات التعليمية حيث تم الاعتماد على الأنشطة بالعملية التعليمية والتطبيقات. ● الإصلاح التدريجي للعديد من الجوانب داخل العملية التعليمية. ● الصيغ التعليمية البديلة. ● تزداد الكفاءة التعليمية على الجانب الكمي.	● التعليم إبداعي ● كفاءة تعليمية 100%. ● تواجد تكنولوجيا رقمية بالمدارس. ● مهارات تكنولوجية عالية للمعلمين. ● مهارات تكنولوجية عالية للطلاب. ● تغيير العملية التعليمية. ● توفير البنية التحتية	● التعليم ابتكاري ● كفاءة تعليمية 100%. ● تدعيم المدارس والمنازل بتكنولوجيا الميتافرس. ● الكفاءة التكنولوجية للمعلمين عالية. ● الكفاءة التكنولوجية للطلاب عالية. ● تغيير جذري بالعملية التعليمية.

التعليم التقليدي	التعليم الإلكتروني	التعليم المقلوب	التعليم الهجين	التعليم بالميتافرس
المخرجات التعليمية كمياً وكيفياً. ● ضعف تواجد التكنولوجيا بالمدارس والمنازل ● ضعف المهارات التكنولوجية ● الإبقاء على التلقين كاستراتيجية للتدريس ● ضعف التمويل من الجهات غير الحكومية. ● التدهور المجتمعي	● تفعيل الأنشطة التعليمية. ● تنوع الصيغ التعليمية. ● تزايد كفاءة المخرجات التعليمية ● التواجد التكنولوجي بالمدارس والمنازل ● ضعف تجانس التمويل مع الاستحداث التكنولوجي بالمدارس. ● التحسن المجتمعي التدريجي	● تزداد الكفاءة التعليمية على الجانب الكيفي. ● يتم توظيف الجانب التكنولوجي. ● استثمار المهارات التكنولوجية. ● تغيير استراتيجيات التدريس. ● توفير البنية التحتية التكنولوجية بالمنازل. ● تزايد مصادر التمويل. ● التوقف عن التدهور المجتمعي.	التكنولوجية بالمنازل. ● الفصول الذكية. ● تعدد مصادر التمويل. ● القضاء على المشكلات التقليدية للنظم التعليمية.	● الكفاءة التكنولوجية عالية بالمنازل. ● اعتماد التعليم بالميتافرس ● توفير التمويل اللازم لتكنولوجيا الميتافرس. ● مخرجات التعليمية مبتكرة. ● تغيير النظرة المجتمعية لتكنولوجيا الميتافرس.

رابعًا: ملامح السيناريوهات

يحاول الجدول (3) تحليل أهم الملامح المختلفة للسيناريوهات الخمسة سواء بالنسبة للبيئة التعليمية أو بالنسبة للطلاب أو بالنسبة للمعلمين، أو بالنسبة لاستراتيجيات التدريس، أو بالنسبة للتقويم، أو بالنسبة للمجتمع العربي، وذلك على النحو الآتي:

جدول (3) ملامح السيناريوهات الخمس للفاقد التعليمي بالمجتمع العربي

التعليم التقليدي	التعليم الإلكتروني	التعليم المقلوب	التعليم الهجين	التعليم بالميتافرس
(1) البيئة التعليمية				
تستمر المدرسة مصدر رئيسي للتعليم	توفير بيئة تعليمية بديلة للمدارس أوقات الأزمات.	تواجد العديد من المنصات التعليمية للمدرسة.	المساواة بين جميع المدارس الحكومية والخاصة والدولية.	تتخلص البيئة التعليمية من جميع المشكلات.
تكدس الطلاب بالفصول	التغلب على عيوب التعليم التقليدي مثل التلقين.	قدرة البيئة التعليمية على استعادة أوضاعها بعد الأزمات التعليمية	استمرار العملية التعليمية أثناء الأزمات التعليمية.	المدرسة والمنزل أماكن تعليمية ملائمة للعملية التعليمية

التعليم التقليدي	التعليم الإلكتروني	التعليم المقلوب	التعليم الهجين	التعليم بالميتافرس
ضعف الاتصال بين المدارس والمنازل والمؤسسات التنموية	زيادة التفاعل بين المعلمين والطلاب.	تحقيق المساواة التعليمية بين جميع المدارس.	البيئة التعليمية آمنة وصحية سواء في المدارس أو المنازل	القضاء على الفجوات التعليمية بين التعليم بالمدارس والمنازل.
انعزال البيئة التعليمية عن متطلبات المجتمع الخارجي من المخرجات التعليمية	زيادة التفاعل بين الطلاب بعضهم البعض.	تكييف النظام التعليمي بهذه البيئة التعليمية.	تتخلص البيئة التعليمية من خلال الدروس الذكية من جميع المشكلات التعليمية.	امتلاك المعلمين والطلاب مهارات التعامل مع تكنولوجيا الميتافرس.
انعزال المخرجات التعليمية سواء وقت الأزمات أو غيرها	زيادة التفاعل بين المعلمين وأولياء الأمور	الاعتماد على المنازل في توفير البيئة التعليمية مثل المدارس تماماً.	تهيئة المنازل لتصبح بيئة تعليمية بالتوازي مع المدارس.	ممارسة الأنشطة التعليمية في المنازل وقت الأزمات كما في المدارس.
ضعف تواجد العديد من المنصات التعليمية بالمدارس.	توافر أماكن تعليمية بالمنازل بالتوازي مع المدارس.	امتلاك المعلم والطلاب جميع المهارات التكنولوجية	امتلاك جميع عناصر المنظومة التعليمية الدراية الفنية بالتكنولوجيا الرقمية.	البيئة التعليمية آمنة وصحية في أوقات الأزمات وغيرها من الأوقات.
ضعف استعادة أوضاعها بعد الأزمات التعليمية.	تواجد فجوة بين التعليم بالمدارس والتعليم بالمنازل.	ممارسة الأنشطة التعليمية في المنازل وقت الأزمات كما في المدارس	تواجد نوع من التكافؤ بدرجة كبيرة بين التعليم بالمدارس والتعليم بالمنازل.	تراعي الفروق الفردية بين جميع الطلاب بالعملية التعليمية.
استمرار التميز بين المدارس الحكومية والخاصة والدولية	امتلاك المعلمين والطلاب مهارات التعامل مع جميع الوسائل الإلكترونية	تساوي البيئة التعليمية بالمدارس والمنازل في مدى توافر درجة الأمان بهما.	ممارسة الأنشطة التعليمية في المنازل وقت الأزمات كما في المدارس.	
ضعف قدرة النظام التعليمي على مواجهة الأزمات مثل جائحة كورونا	ممارسة عدد كبير من الأنشطة التعليمية بالمنازل وقت الأزمات		مراعاة الفروق الفردية بين جميع الطلبة بالعملية التعليمية.	
افتقار المعلم والطلاب للعديد من المهارات التكنولوجية	تواجد بيئة تعليمية بدرجة من الأمان والصحة أوقات الأزمات.		توفير بيئة تعليمية بالمدارس بدرجة عالية من الكفاءة.	
ضعف تواجد دور للأنشطة التعليمية سواء بالمدارس أو المنازل وقت الأزمات	ضعف مراعاة الفروق الفردية بين الطلاب			
ضعف جودة العملية التعليمية				
تواجد قنوات موازية للعملية التعليمية مثل الدروس الخصوصية				
(2) المعلمون				
انعزال المعلمين عن العديد من المنصات التعليمية	يزداد التفاعل بين المعلمين والطلاب في العملية	توفير العديد من المنصات التعليمية.	توفير العديد من البرامج التدريبية للمعلمين على	يزداد التفاعل بين المعلمين والطلاب في العملية

التعليم التقليدي	التعليم الإلكتروني	التعليم المقلوب	التعليم الهجين	التعليم بالميتافرس
	التعليمية.		توظيف التكنولوجيا الرقمية.	التعليمية.
الاعتماد على أسلوب التلقين فقط	تحقيق درجة من الرضا النفسي للمعلمين.	زيادة الاعتماد على المعلم في توفير مادة تعليمية بالمدارس وبالمنازل	توفير نوعية من التكنولوجيا لدى المعلمين تتلاءم مع التكنولوجيا المتواجدة بالمدارس.	تحقيق نوع من الرضا النفسي للمعلمين.
الاعتماد الكلي على المعلم كمصدر أوحد للعملية التعليمية	تحقيق درجة من الرضا الاجتماعي للمعلمين.	تأهيل المعلمين بالتكنولوجيا المتاحة بالمدارس.	تتحقق الجودة المطلوبة من العملية التعليمية.	تحقيق نوع من الرضا الاجتماعي للمعلمين.
معلم فقير ثقافياً على المستوى العالمي والإقليمي	تقل رغبة المعلمين في التدريس.	توفير التكنولوجيا لدى المعلمين.	يزداد التوافق النفسي للمعلمين مع العملية التعليمية.	تدريب جميع المعلمين على مهارات التفاعل مع تكنولوجيا الميتافرس.
تردي الوضع المالي والاجتماعي والصحي...الخ للمعلم	زيادة قدرة المعلم على التعامل مع الأزمات التعليمية بكافة المستويات	تتحقق الجودة المطلوبة.	يزداد التوافق الاجتماعي للمعلمين عن العملية التعليمية	أصبح المعلم قادر على التعامل مع الأزمات التعليمية.
معلم ضيق الأفق	بحث المعلمين عن دورات تدريبية لرفع كفاءتهم تكنولوجياً.	يزداد التوافق النفسي للمعلمين.	زيادة قدرة المعلمين على التعامل مع الأزمات التعليمية.	تمتع المعلم بالتدريس داخل العملية التعليمية
معلمين غير مؤهلين تكنولوجياً		يزداد التوافق الاجتماعي للمعلمين	تمتع المعلم بالتدريس داخل العملية التعليمية	
انهيار التوافق النفسي للمعلمين		زيادة قدرة المعلمين على التعامل مع الأزمات التعليمية.		
ضعف التوافق الاجتماعي للمعلمين		تمتع المعلم بالتدريس داخل العملية التعليمية من خلال المشروعات.		
ضعف التوافق المهني للمعلم				
ضعف قدرة المعلمين على التعامل مع الأزمات التعليمية مثل أزمة كورونا ومتحوريها				
(3) الطلبة				
انعزال الطلاب عن متطلبات سوق العمل	تحقيق المرونة بدرجة كبيرة للطلاب.	تعامل الطلاب مع المنصات التعليمية عبر الإنترنت.	زيادة قدرة الطلاب الابتكارية والتعاونية.	يحصل الطلاب من خلال الميتافرس على نوعية معينة من التعليم
افتقار الطلاب لثقافة الحوار مع الآخرين.	ضعف الالتزام عند الطلاب داخل العملية التعليمية.	التساوي بين جميع الطلاب وخاصة في البيئات الأكثر	زيادة مهاراتهم التعليمية من خلال التواجد في بيئة	امتلاك الطلاب مهارات التعلم الذاتي داخل المدرسة

التعليم التقليدي	التعليم الإلكتروني	التعليم المقلوب	التعليم الهجين	التعليم بالميتافرس
		احتياجاً والبيئات المهمشة.	تشاركية.	والمنزل
ضعف تعامل الطلاب مع المنصات التعليمية عبر الإنترنت.	قبول الطلاب لنمط التعليم الإلكتروني.	تجاوز الحدود المكانية في العملية التعليمية.	امتلاك قدرات توظيف تقنيات التعليم الرقمي	عدم احتياج الطلاب لدعم الوالدين.
تفاوت بين طلاب المدن والريف.	إهمال الفئات المهمشة بالمجتمع.	تجاوز الحدود الزمنية في العملية التعليمية.	استيعاب استراتيجيات التدريس والتدريب المختلفة.	تحقيق المساواة بين جميع الطلاب.
تفاوت بين الطلاب بالبيئات التعليمية المختلفة وخاصة البيئات الأكثر احتياجاً والبيئات المهمشة.	ضعف الاستفادة من كفاءة الطلاب بالمناطق النائية والمحرومة من التعليم.	التساوي بين جميع الطلاب في توفير الفرص التعليمية.	توفير فرص تعليمية متساوية للطلاب.	الاستفادة من كفاءة الطلاب بالمناطق النائية والمحرومة من التعليم.
مكان تعليمي واحد فقط وهو المدرسة.	الحرية التعليمية في أي وقت وفي أي زمان	تقديم المادة التعليمية بالعديد من الطرق للتناسب مع الفروق الفردية بين الطلاب	توفير نوعية من التكنولوجيا لدى الطلاب تتلاءم مع التكنولوجيا المتواجدة بالمدارس.	تحقيق نوع من الرضا النفسي للطلاب.
ضعف قدرة الطلاب على استرجاع المادة التعليمية.	المادة التعليمية متاحة إلكترونياً.	زيادة قدرة الطلاب الابتكارية والتعاونية	الحصول على تعليم بسمات خاصة مختلفة.	تحقيق نوع من الرضا الاجتماعي للطلاب.
تفاوت الفرص التعليمية للطلاب في جميع المراحل التعليمية	تفاوت حصول جميع الطلاب على نفس القدر من المقررات التعليمية	زيادة مهاراتهم التعليمية من خلال التواجد في بيئة تشاركية.	امتلاك الطلاب مهارات التعلم الذاتي داخل المدرسة والمنزل.	تحقيق كفاءة تعليمية عالية للفئات المهمشة بالمجتمع.
الحفظ والاستذكار سبيل التفوق.	تحقيق نوع من الرضا النفسي والاجتماعي	استيعاب استراتيجيات التدريس والتدريب المختلفة	تضاؤل الدعم الأسري للوالدين.	يتم دمج الطلاب ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة.
ضعف اكتشاف قدرات الطلاب الابتكارية والتعاونية.	ضعف دمج الطلاب ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة	المساواة بين جميع الطلاب أياً كان المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للأسرة.	تفعيل متطلبات جميع الطلاب في جميع المناطق بالمجتمع	التحاق جميع الطالبات بالعملية التعليمية عبر الميتافرس.
ثبوت مسار تعليمي واحد فقط.	تقل جودة العملية التعليمية.	توفير نوعية من التكنولوجيا لدى الطلاب تتلاءم مع التكنولوجيا المتواجدة بالمدارس.	يزداد الرضا النفسي للطلاب. يزداد الرضا الاجتماعي للطلاب.	حصول جميع الطلاب على نفس القدر من المقررات التعليمية.
ضعف مهارات الطلاب التعليمية الإبداعية والنقدية والابتكارية.	تزايد الفجوة في مهارات وميول الطلّاب بين التعليم بالمدرسة والمنزل.	المساواة التعليمية بين جميع الفئات داخل المجتمع.	تحقيق كفاءة تعليمية عالية للفئات المهمشة بالمجتمع.	مراعاة الفروق الفردية بين الطلاب.
فروق بين الطلاب وفقاً	احتياج الطلاب لدعم	يحصل الطلاب من خلال	دمج الطلاب ذوي	

التعليم التقليدي	التعليم الإلكتروني	التعليم المقلوب	التعليم الهجين	التعليم بالميتافرس
للمستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للأسرة.	الوالدين وخاصة بالمراحل التعليمية الأولى.	التكنولوجيا الرقمية على نوعية معينة من التعليم.	الاحتياجات التعليمية الخاصة.	
ضعف توظيف التكنولوجيا.	تواجد تفاوت بين جميع الطلاب بالعملية التعليمية	امتلاك الطلاب مهارات التعلم الذاتي داخل المدرسة والمنزل	مراعاة الفروق الفردية بين الطلاب.	
ضعف مهارات التعلم الذاتي.	امتلاك الطلاب مهارات التعلم الذاتي.	تضاؤل الدعم الأسري للوالدين.		
تزايد الدعم الأسري للوالدين.		تفعيل متطلبات جميع الطلاب في جميع المناطق.		
ضعف مراعاة احتياجات الطلاب باختلاف المستويات الاقتصادية لهم		يزداد الرضا النفسي للطلاب.		
نقصان الرضا النفسي للطلاب.		يزداد الرضا الاجتماعي للطلاب.		
نقصان الرضا الاجتماعي للطلاب.		تحقيق كفاءة تعليمية عالية للفئات المهمشة بالمجتمع.		
ضعف الكفاءة التعليمية للفئات المهمشة بالمجتمع.		دمج الطلاب ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة.		
عدم قدرة الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة على الدمج مع ذويهم بنفس المرحلة التعليمية.				
(4) المناهج التعليمية				
الاهتمام بالنظري بالمناهج التعليمية دون العملي.	تغطية المناهج التعليمية وقت الأزمات	تكون المناهج التعليمية نظرية من خلال المنصات التعليمية وتطبيقية من خلال المدارس.	تغطية المناهج التعليمية وقت الأزمات مثل أزمة كورونا.	تغطية المناهج التعليمية وقت الأزمات
ضعف تكيف المناهج أوقات الأزمات.	تغطية المناهج التعليمية وقت الأزمات	تنوع المناهج والمقررات بما يتناسب مع أوقات الأزمات.	الربط بين الجانب النظري والتطبيقي في المناهج التعليمية.	الربط بين الجانب النظري والتطبيقي في المناهج.
افتقار المناهج مشاركة جميع العناصر في التطوير.	تواجد درجة من الربط بين الجانب النظري والتطبيقي.	اعتماد المناهج التعليمية على التنوع ما بين الشرح والتطبيق.	تمتع الطلاب بالمناهج التعليمية.	تمتع الطلاب بالمناهج التعليمية.

التعليم التقليدي	التعليم الإلكتروني	التعليم المقلوب	التعليم الهجين	التعليم بالميتافرس
اعتماد المناهج التعليمية على المعلم فقط.	ضعف تمتع الطلاب بالمناهج التعليمية لاستمرار الاعتماد على الجانب النظري.	تغطية المناهج التعليمية وقت الأزمات مثل أزمة كورونا بنفس الكفاءة	تناسب المناهج التعليمية مع الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.	تناسب المناهج التعليمية مع الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.
ضعف كفاءة المناهج التعليمية وقت الأزمات.	ضعف تواجد تناسب بين المناهج التعليمية والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.	الربط بين الجانب النظري والتطبيقي في المناهج التعليمية.	معالجة العديد من الجوانب المفقودة لدى المتعلمين.	معالجة العديد من الجوانب المفقودة لدى المتعلمين.
مناهج غير قادرة على إثارة المتعلمين	استمرار التكدس بالمناهج التعليمية.	تمتع الطلاب بالمناهج التعليمية.	التخفيف من التكدس بالمناهج التعليمية.	التخفيف من التكدس بالمناهج التعليمية.
ضعف تكيف المناهج التعليمية مع الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.	تزايد العديد من الجوانب المفقودة لدى المتعلمين	تناسب المناهج التعليمية مع الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.		
ضعف مراعاة المناهج للفروق الفردية بين الطلاب. تزايد العديد من الجوانب المفقودة لدى الطلاب.		معالجة العديد من الجوانب المفقودة لدى المتعلمين. التخفيف من التكدس بالمناهج التعليمية.		
تكدس المناهج التعليمية.				
(5) استراتيجيات التدريس				
استراتيجية التلقين.	ضعف التلاؤم بين استراتيجيات التدريس وطبيعة المناهج التعليمية.	تنوع استراتيجيات التدريس بما يتناسب مع ما يتلقاه الطالب في المنزل والمدرسة.	تتلاءم مع تقديم الدروس والموادّ التعليميّة مع التواصل مع الطلّاب.	تتلاءم مع تقديم الدروس والموادّ التعليميّة والتواصل مع الطلّاب بالمنزل.
ضعف تكيف الاستراتيجيات مع الطلاب بالمنازل.	ضعف تلاؤم استراتيجيات التدريس مع المستخدمة بالمنازل	تتلاءم مع تقديم الدروس والموادّ التعليميّة	تلائم استراتيجيات التدريس والموادّ التعليميّة التي تستخدمها المدارس.	تلاؤم استراتيجيات التدريس مع التعليم بالمدارس والمنزل.
ضعف تكيف الاستراتيجيات مع الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.	ضعف تلاؤم استراتيجيات التدريس مع الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.	تتلاءم مع التواصل مع الطلّاب وتقديم الإرشادات ونقلها للطلّاب أثناء تعليمهم في المنزل.	تلاؤم استراتيجيات التدريس مع الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.	تلاؤم استراتيجيات التدريس مع الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.
ضعف تفعيل ممارسات التعلم الذاتي.	ضعف التواصل مع الطلّاب وتقديم الإرشادات.	تلاؤم استراتيجيات التدريس مع الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.	تفعيل ممارسات التعلم الذاتي والتعليم التعاوني بين الطلاب.	تفعيل ممارسات التعلم الذاتي والتعليم التعاوني بين الطلاب.
ضعف تفعيل التعليم التعاوني.	تفعيل ممارسات التعلم الذاتي بدرجة معينة.	تفعيل ممارسات التعلم الذاتي والتعليم التعاوني بين الطلاب.		
	تقديم الدروس والموادّ التعليميّة بالتعليم التقليدي والتعليم الإلكتروني.			

التعليم التقليدي	التعليم الإلكتروني	التعليم المقلوب	التعليم الهجين	التعليم بالميتافرس
(6) أساليب التقويم				
الاعتماد التقويم على الجانب المعرفي فقط.	تلاؤم عمليات التقييم مع التعليم المنزلي.	توفير نمطٍ متميز من التقويم على المستوى التكويني أو على المستوى النهائي.	استعداد استمرار عمليات التقويم أوقات الأزمات بنفس الكفاءة التقييمية.	تواجد عمليات التقويم الملائمة لأوقات الأزمات.
ثبوت جوانب التقييم أثناء الأزمات التعليمية مثل أزمة جائحة كورونا.	ضعف التقييم على المستوى المعرفي والوجداني.	الاعتماد على المنصات التعليمية في التقييم.	تواجد عمليات التقويم الملائمة لأوقات الأزمات والتعليم المنزلي.	تواجد مصداقية بجميع أساليب التقويم المستخدمة.
ضعف تلاؤم التقويم مع تواجد الطلاب بالمنازل	ضعف تلاؤم أساليب التقويم مع ذوي الاحتياجات الخاصة.	تغيير الأشكال التقليدية لأساليب التقييم.	زيادة كفاءة عمليات التقييم على المستوى المعرفي والوجداني للطلاب.	التركيز على جميع جوانب الفاقد التعليمي.
نقص كفاءة التقييم على المستوى المعرفي والوجداني للطلاب.	عدم تركيز أساليب التقويم على جميع جوانب الفاقد التعليمي.	التركيز على جميع جوانب الفاقد التعليمي على المستوى المعرفي.	تقييم الطلاب بالمنازل بنفس الكفاءة التعليمية.	تواجد تغذية راجعة مستمرة لجميع جوانب الفاقد التعليمي.
لا يوجد تلاؤم بين أساليب التقويم وبين إمكانات الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.		تواجد مصداقية بجميع أساليب التقويم.	تلاؤم أساليب التقويم مع الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.	زيادة كفاءة عمليات التقييم.
ضعف المصداقية بأساليب التقويم المستخدمة وقت الأزمات.		تواجد تغذية راجعة مستمرة لجميع جوانب الفاقد التعليمي	تواجد مصداقية بجميع أساليب التقويم.	تقييم الطلاب بالمنازل بنفس كفاءة التقييم بالمدارس.
ضعف تواجد التغذية الراجعة المستمرة.		تواجد العديد من البدائل في التقويم.	التركيز على جميع جوانب الفاقد التعليمي.	تلاؤم أساليب التقويم مع الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.
		استعداد استمرار عمليات التقويم أوقات الأزمات.	تواجد تغذية راجعة مستمرة لجميع جوانب الفاقد التعليمي.	
		تواجد عمليات التقويم الملائمة لأوقات الأزمات والتعليم المنزلي.		
		زيادة كفاءة عمليات التقييم على المستوى المعرفي والوجداني للطلاب.		
		تقييم الطلاب بالمنازل بنفس الكفاءة التعليمية بالمدارس.		
		ملاءمة أساليب التقويم مع الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.		
(7) المجتمع				
انهيار العدالة الاجتماعية	يقترب المجتمع العربي من	تحقيق نوع من العدالة	الارتقاء بالمستوى	بناء مجتمع معرفي

التعليم التقليدي	التعليم الإلكتروني	التعليم المقلوب	التعليم الهجين	التعليم بالميتافرس
للطلاب أوقات الأزمات.	مقومات مجتمع المعرفة.	الاجتماعية لجميع الطلاب أوقات الأزمات.	الاقتصادي للمجتمع أوقات الأزمات.	
تفاوت الحصول على المادة التعليمية أثناء الأزمات.	يحافظ المجتمع العربي على وضعه التنافسي.	الارتقاء بالمستوى الاقتصادي للمجتمع أوقات الأزمات.	تزايد تنافس المجتمع العربي مع غيره من المجتمعات.	
استمرار العديد من الدول العربية في تصنيف الدول الأقل نمواً.	استمرار الفجوة بين الدول المتقدمة والدول العربية	تزايد تنافس المجتمع العربي مع غيره من المجتمعات.	بناء مجتمع معرفة بدرجة كبيرة جدًا.	
ابتعاد العديد من الدول العربية عن المنافسة على المستوى العالمي.		تحقيق مقومات مجتمع المعرفة.		
اتساع الفجوة بين الكثير من المجتمعات العربية والمجتمعات المتقدمة.				
معاناة المجتمع العربي من أمية رقمية بشكل أوسع				

وبتحليل الجدول يتضح أن المجتمع العربي من خلال العديد من الدول العربية ذات المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المختلفة، هو أمام العديد من الخيارات المستقبلية إما أن تستمر بعض الدول وفقاً للنظم التعليمية التقليدية دون توظيف للأنظمة التكنولوجية، وذلك لضعف توظيف هذه التكنولوجيا على جميع المستويات الاقتصادية والفيزيقية. إلخ، أو التحرك تجاه المزج بين التعليم التقليدي والتعليم الإلكتروني من أجل الحاجة للتعليم الإلكتروني أوقات الأزمات لتقليل الفاقد التعليمي بأقصى درجة ممكنة وفق للإمكانات المتاحة.

أو التحرك تجاه تبني نظم تعليمية مثل التعليم المقلوب ليتلاءم مع التكنولوجيا المتاحة في العديد الدول العربية في الوقت الحالي، وأيضاً لتنشيط مهارات التعلم الذاتي عند الطلاب، أو تبني التكنولوجيا الرقمية وتوظيفها في المدارس من أجل تحقيق متطلبات التعليم الهجين القائم على المزج بين مميزات التعليم التقليدي بحضور المعلم والطلاب وأيضاً تفعيل استخدام التكنولوجيا الرقمية، أو التحرك تجاه الميتافرس وهو درجة متطورة من التعليم الهجين حيث يتعايش الطلاب مع المادة التعليمية وكأنه داخل عالم هذه المادة التعليمية.

لذا حاولنا شرح ملامح السيناريوهات الخمسة من خلال سبع عناصر أساسية تتجسد في ملامح كل سيناريو من خلال البيئة التعليمية، وأيضاً من خلال تحليل موقف المعلم بها، ووضع الطلاب في كل سيناريو من السيناريوهات الخمس، وتحليل المناهج التعليمية واستراتيجيات التدريس المتبعة داخل هذه السيناريوهات الخمس، ثم تناول أساليب التقويم داخل كل سيناريو من السيناريوهات الخمس، وأخيراً تأثيرك كل سيناريو على المجتمع.

خامسًا: تأثيرات السيناريو على الفاقد التعليمي

هناك عدد من التأثيرات المختلفة للسيناريوهات الخمس على الفاقد التعليمي سواء على المستوى العاطفي الاجتماعي أو على المستوى المعرفي، لذا يحاول الجدول (4) تحليل هذه التأثيرات على النحو التالي:

جدول (4) تأثير السيناريوهات على الفاقد التعليمي

التعليم التقليدي	التعليم الإلكتروني	التعليم المقلوب	التعليم الهجين	التعليم بالميتافرس
(1) الفاقد العاطفي الاجتماعي				
تكوين الطالب السلبي المعتمد على الاستماع للدروس.	تقل الرفاهية العاطفية الاجتماعية للطلاب.	تكوين الطالب المناقش القادر على الحوار	انخفاض معدلات القلق لدى المعلمين وأولياء الأمور والطلاب.	ترتفع الرفاهية العاطفية الاجتماعية للطلاب.
تزايد حدة القلق والتوتر عند الطلاب وأولياء الأمور.	تزايد التوتر بين الطلاب بسبب التحصيل أو التقويم أو التفاعل الاجتماعي. الخ.	تكوين الطالب المتعاون المشارك في المشروعات التعليمية	تلاشي حالات الانعزال بين المعلمين والطلاب أو بين الطلاب بعضهم البعض نتيجة الأزمات.	تعزيز العديد من المشاعر الإيجابية لدى الطلاب مثل الشعور بالأمان التعليمي، والسكينة، وأيضاً الشعور بالفاعلية الذاتية والمجتمعية.
ضعف ملاءمة المناخ المدرسي للرفاهية التعليمية.	ثبات الروتين اليومي المعتاد عليه من الطلاب بالمدارس.	تكوين الطالب المتفاعل الباحث عن التفاعل مع المعلم.	تزايد مشاركة الطلاب مع بعضهم البعض في العملية التعليمية.	توفير مرونة عالية عند الطلاب.
زيادة اضطراب الأطفال وخاصة وقت الأزمات.	ضعف الدعم النفسي والاجتماعي للطلاب.	تكوين الطالب الباحث عن العديد من التفسيرات للمادة التعليمية.	دمج العديد من الممارسات الاستراتيجية ضمن المنهج الدراسي.	تواجد نوع من الترابط والاتصال بين الطلاب والمجتمع التعليمي.
ضعف انتماء الطلاب للمدارس.	تزايد مخاوف الطلاب في غلق المدارس أثناء الأزمات.	يتم توفير المناخ المدرسي الملائم.	تحقيق الرفاهية للطلاب وللمعلمين على المستوى الوجداني.	انبعاث الأمل للطلاب بالوصول لدرجات عالية من الرفاهية الاجتماعية والعاطفية.
تزايد حالات التنمر بين الطلاب.	تزايد القلق عند الأسرة من مستوى تعليم أبنائهم أثناء الأزمات التعليمية.	الأطفال أقل اضطراباً في هذا النظام التعليمي.	إزالة الضغوط لدى المعلمين.	تواجد دعم نفسي واجتماعي للطلاب كبير جداً.
تواجد نوع من المشاعر التنافسية بين الطلاب.	تزايد المشكلات السلوكية والاجتماعية للطلاب من جراء التوتر والقلق والإحباط.	تزايد الانتماء للعملية التعليمية سواء بالمنزل أو بالمدرسة.	تعزيز مهارات المعلم التدريسية في الجانب العاطفي الاجتماعي.	تغيير الروتين اليومي المعتاد عليه من الطلاب.
تراجع التعلم العاطفي الاجتماعي بالمناهج التعليمية واستراتيجيات	ضعف مرونة الطلاب في اختيار المناهج التعليمية.	نقص حالات التنمر بين الطلاب بمعدلات كبيرة.	تكييف البيئة المدرسية لتعزيز التعلم العاطفي الاجتماعي.	القضاء على التوتر بين الطلاب بسبب العملية التعليمية.

التعليم التقليدي	التعليم الإلكتروني	التعليم المقلوب	التعليم الهجين	التعليم بالميتافرس
التدريس.				
فقد الطلاب المرونة الكافية لاختيار المناهج والمقررات التعليمية.	يقل الترابط والاتصال بين الطلاب والمجتمع التعليمي.	التقييم المستمر لسلوك الطلاب.	الحرص على التدخل المبكر في معالجة المشكلات الخاصة بالطلاب المعرضين للخطر.	القضاء على المخاوف المتواجدة عند الطلاب في غلق المدارس أثناء الأزمات.
زيادة حالات الانعزال بين المعلمين والطلاب	تقل المشاعر الإيجابية لدى الطلاب مثل الشعور بالأمان التعليمي.	توفير نوع من المشاعر الطيبة تجاه الزملاء والمعلمين.	تعزيز مشاركة الطلاب في العديد من الأنشطة التعليمية.	القضاء على القلق عند الأسرة من مستوى تعليم أبنائهم أثناء الأزمات التعليمية.
تزايد حالات الانعزال بين الطلاب بعضهم البعض عند الأزمات التعليمية.		ثبوت التعلم العاطفي الاجتماعي بالمناهج التعليمية واستراتيجيات التدريس.	إزالة التأثير السلبي من غلق المدارس أثناء الأزمات لدى الطلاب.	انخفاض المشكلات السلوكية والاجتماعية للطلاب من جراء التوتر والقلق والإحباط.
ضعف المشاركة بين الطلاب.		اكتساب الطلاب المرونة الوعي الثقافي الملائم للتعليم.	يكتسب الطلاب مرونة عالية في اختيار مقرراتهم.	
انفصال الممارسات الاستراتيجية عن مضمون المنهج الدراسي.		تقل حالات الانعزال بين المعلمين والطلاب.	الشعور بالأمان على جميع المستويات التعليمية.	
ضعف التدخل المبكر في معالجة المشكلات الخاصة بالطلاب المعرضين للخطر.		تزايد مشاركة الطلاب مع بعضهم البعض في العملية التعليمية.	القضاء على العديد من المشاعر السلبية لدى الطلاب.	
ضعف الشعور بالأمان الاجتماعي على جميع المستويات التعليمية.		دمج العديد من الممارسات الاستراتيجية ضمن المنهج الدراسي.	انخفاض المشكلات السلوكية والاجتماعية للطلاب من جراء التوتر والقلق والإحباط.	
تزايد التأثير السلبي من غلق المدارس أثناء الأزمات لدى الطلاب.		تواجد نوع من التدخل المبكر في معالجة المشكلات الخاصة.	القضاء على القلق عند الأسرة من مستوى تعليم أبنائهم أثناء الأزمات التعليمية.	
تضاؤل الدعم النفسي والاجتماعي للطلاب كبير جداً.		إزالة التأثير السلبي من غلق المدارس أثناء الأزمات لدى الطلاب.		
		الشعور بالأمان الاجتماعي على جميع المستويات		

التعليم التقليدي	التعليم الإلكتروني	التعليم المقلوب	التعليم الهجين	التعليم بالميتافرس
		التعليمية.		
		توافر نوع من الدعم النفسي والاجتماعي للطلاب كبير جداً.		
		القضاء على العديد من المشاعر السلبية لدى الطلاب.		
		انخفاض حدة القلق والتوتر عند الطلاب وأولياء الأمور.		
(2) الفاقد التعليمي المعرفي				
ضعف القدرة الاستيعابية للطلاب	يقل مستوى تحصيل الطلاب.	يزداد استيعاب الطلاب للمادة التعليمية.	ارتفاع مستوى الطلاب الأكاديمي.	يساعد الميتافرس على تحقيق أعلى كفاءة تعليمية ممكنة.
تزايد الأعباء المعرفية على المعلم والمدرسة.	يقل المستوى المعرفي للطلاب.	تزايد الأعباء المعرفية على المدرسة.	تزايد الكفاءة التعليمية للطلاب في حقل العلوم الطبيعية.	وصول المستوى المعرفي للطلاب للابتكار.
ضعف مهارات القراءة والكتابة.	تقل قدرات الطلاب المعرفية الخاصة بالتطبيق.	تزايد دمج المخرجات التعليمية في المؤسسات التنموية بالمجتمع.	تحقيق المساواة في العملية التعليمية بين جميع الطلاب.	تزايد المستوى المعرفي للطلاب في المواد التطبيقية.
ضعف العديد من مهارات الرياضيات.	يتأخر أداء الطلاب في الاختبارات الموحدة على مستوى المجتمع.	تزايد المستوى التحصيلي لطلاب في مادتي العلوم والرياضيات.	تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لجميع الطلاب.	تقدم أداء الطلاب في الاختبارات الموحدة على مستوى المجتمع.
انفصال المخرجات التعليمية عن متطلبات المؤسسات التنموية بالمجتمع.	تقل الكفاءة التكنولوجية للمعلمين والطلاب على المستوى الإلكتروني.	تزايد مهارات القراءة والكتابة عند الطلاب.	توفير المرونة السياسية في إصدار القرارات والتشريعات.	زيادة كفاءة الطلاب على المستوى التكنولوجي.
ضعف الدعم التقني للمعلمين.	تزايد التفاوت بين الطلاب ذوي الإعاقة " ذوي الاحتياجات الخاصة " والطلاب العاديين.	تزايد الكفاءة التعليمية للطلاب في حقل العلوم الطبيعية.	الحفاظ على القدرات المعرفية للمدارس وقت الأزمات.	تحقيق المساواة بين الطلاب ذوي الإعاقة " ذوي الاحتياجات الخاصة " والطلاب العاديين.
ضعف الدعم المهني للمعلمين.	تأثر المعلمين بالأزمات التعليمية.	تزايد الدعم المهني للمعلمين.	معادلة التعليم عن بُعد وقت الأزمات لأساسيات التدريس	عدم تأثر المعلمين بالأزمات التعليمية، حيث يتم تقديم المناهج بنفس الاستراتيجيات وبنفس الآليات.
ضعف تفاعل الطلاب مع المناهج.	تزايد الابتعاد عن ممارسة مهنة التعليم.	تزايد الدعم التقني للمعلمين.	تزايد الشراكات بين المدارس والقطاع الخاص.	تصبح مهنة التعليم جاذبة للمعلمين.

التعليم التقليدي	التعليم الإلكتروني	التعليم المقلوب	التعليم الهجين	التعليم بالميتافرس
ظهور العديد من التفاوتات الطبقية في العملية التعليمية بين جميع الطلاب.	زيادة مساهمة الأسرة في تقديم الدعم لمساعدة أطفالهم وخاصة في المراحل التعليمية الأولى.	يزداد تفاعل الطلاب مع المناهج.	يحدث تكيف بين المنهج التعليمي بالمجتمع وبين جميع المحتويات الدراسية.	زيادة مساهمة الأسرة في تقديم الدعم لمساعدة أطفالهم.
انهيار مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية	تقل جودة العملية التعليمية عما هو متوقع منها في مجتمع المعرفة.	تحقيق المساواة بين جميع الطلاب.	العمل بشكل تعاوني مع أولياء الأمور.	تزداد الشراكة بين جميع الجهات المسئولة عن العملية التعليمية.
جمود القوانين والتشريعات.	تستمر ضعف الشراكة بين جميع الجهات المسؤولة عن العملية التعليمية.	تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لجميع الطلاب.	تزايد المكانة العلمية للمعلم.	
ضعف الحفاظ على القدرات المعرفية للمدارس وقت الأزمات		توفير المرونة السياسية في إصدار القرارات والتشريعات.		
انفصال المدارس عن مؤسسات القطاع الخاص.		الحفاظ على القدرات المعرفية للمدارس وقت الأزمات.		
ضعف التكيف بين المنهج التعليمي بالمجتمع وبين جميع المحتويات الدراسية.		معادلة التعليم عن بُعد وقت الأزمات لأساسيات التدريس.		
انفصال التعاون بين المدرسة وأولياء الأمور.		تزايد الشراكات بين المدارس والقطاع الخاص.		
استمرار ضعف المكانة العلمية والاجتماعية والثقافية للمعلم.		يحدث تكيف بين المنهج التعليمي بالمجتمع وبين جميع المحتويات الدراسية.		
		العمل بشكل تعاوني مع أولياء الأمور.		
		تمكين الطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة والإعاقات من الوصول بنجاح إلى التعليم عن بُعد.		

سادسًا: متطلبات تنفيذ السيناريوهات

هناك عدد من المتطلبات الأساسية التي يجب توافرها في المجتمع العربي من أجل نجاح السيناريوهات التي تم توضيحها، وخاصة من السيناريو الثاني إلى السيناريو الخامس، ومن أهم هذه المتطلبات ما يلي:

1- **متطلبات بشرية:** حيث ينبغي تواجد معلمين مدربين بدرجة عالية جداً على إحداث التغيير المطلوب وفقاً لهذا السيناريو، سواء على المستوى النظري في المنازل أو على المستوى التطبيقي بالمدارس، أو على مستوى النظري والتطبيقي أوقات الأزمات، حيث إننا بحاجة لزيادة كفاءة العملية التعليمية من خلال التدريس والأنشطة التعليمية التي يقوم بها المدرس للتحول للتدريس الإبداعي والابتكاري.

2- **متطلبات مالية:** حيث لابد من توافر موارد مالية كافية لإحداث التطوير المطلوب في العملية التعليمية بالدرجة التي تتناسب مع الموارد المالية المتاحة، حيث يحتاج التعليم المقلوب عدداً أكبر من الموارد المالية من أجل تحقيق النجاح المطلوب.

3- **متطلبات مادية:** حيث لابد من تواجد مدارس تتناسب مع طبيعة تطبيق التعليم المقلوب بالعملية التعليمية، وبالتالي لابد من تواجد بنية تحتية قادرة على استيعاب هذه النمط من التعليم في العديد من الدول العربية.

4- **متطلبات تعليمية:** حيث أننا في حاجة لتواجد العديد من الأنظمة التعليمية في البداية مع نمط التعليم المقلوب، وذلك من أجل قياس قدرة هذا النمط من التعليم على اجتياز العديد من المراحل التي تتغلب على الفاقد التعليمي على المستويين العاطفي الاجتماعي والمعرفي بالنسبة لأقرانها من الأنظمة الأخرى.

كما أننا بحاجة لنظم تعليمية تتناسب مع الطلاب المتواجدين في المناطق الأكثر احتياجاً على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي...الخ، وأيضاً مع الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث لا توجد مقررات موحدة تسمح لجميع الطلاب في جميع المناطق وبنفس القدرات في الحصول على نفس الدرجات التعليمية وفقاً لاختلافاتهم حيث أننا بحاجة لتحقيق المساواة بينها، وخاصة في الجوانب التعليمية المتعلقة بعملية التطبيق للمادة التعليمية التي يتم الحصول عليها في المنزل من خلال الوسيلة التعليمية التي تم تحديدها.

5- **متطلبات إدارية:** نحن في حاجة لعدد من القرارات الاستراتيجية التي تسهم في تطبيق التعليم المقلوب بالعملية التعليمية، وتفعيل اللامركزية التعليمية من أجل اتخاذ القرارات الاستراتيجية الملائمة في ضوء احتياجات المحافظات، وبالتالي نحن في حاجة لمرونة إدارية قادرة على التعامل مع المتغيرات الناتجة من تطبيق نظام التعليم المقلوب، حيث يؤدي هذا النمط للعديد من التغييرات على جميع المستويات، وبالتالي لابد من توفير المرونة الإدارية التي تسمح بذلك مع تواجد عدد من قوانين المحاسبية التعليمية بالمدارس.

6- **متطلبات معلوماتية:** حيث لابد من تواجد قاعدة معلوماتية بالمدارس عن طبيعة المناهج الدراسية التي تتلاءم مع نمط التعليم المقلوب، وأيضاً معلومات عن العديد من الاستراتيجيات التي تتبع في هذا النمط من التعليم.

7- **متطلبات تكنولوجية:** حيث لابد من توفير العديد من المتطلبات التكنولوجية لنجاح هذا السيناريو، سواء على مستوى تدريب المعلمين على توظيف التكنولوجيا المتاحة من أجل نجاح التعليم المقلوب، أو تدريب الطلاب على التعامل مع هذا النظام الجديد، أو في إجراء محاولات لتوفير التكنولوجيا المطلوبة لهذا النمط من التعليم.

8- **متطلبات تشريعية:** لابد من السعي للعديد من التشريعات والسياسات القادرة على إحداث تغيير جذري في سياسات التعليم من أجل إحداث تكيف بين النظم التعليمية بالتعليم المقلوب في العديد من الدول العربية، حيث إننا في حاجة لإصدار العديد من التشريعات التي تسهم في انتشار حرية التعليم، وذلك حتى يتسنى لكل طالب اختيار المناهج الدراسة التي تتلاءم مع ظروفه وقدراته الشخصية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية. الخ، وأيضاً اختيار المقررات التي يتلقاها بالصف الدراسي الذي ينتمي إليه داخل المرحلة التعليمية.

سابعًا: آليات تنفيذ السيناريوهات

هناك عدد من الآليات التي يجب اتباعها من أجل محاولة تبني السيناريوهات الأربعة التي تلي السيناريو الامتدادي، والذي يفترض بقاء التعليم التقليدي على ما هو عليه، ولكن عندما تحاول الدول بالمجتمع العربي تبني سيناريو التعليم الإلكتروني، أو تبني سيناريو التعليم المقلوب، أو تبني سناريو التعليم الهجين أو تبني سيناريو الميتافرس، فإن هناك العديد من الآليات التي يجب اتباعها على النحو التالي:

1. **تغيير نظم إعداد المعلم بكليات التربية:** حيث إننا في حاجة لمعلم رقمي قادر على القيام بالعديد من الأدوار المعرفية والمهارية والوجدانية، والتي تختلف بدرجة كبيرة عن هذه الأدوار التقليدية داخل سيناريو استمرار التعليم التقليدي، حيث يعتبر ذلك فاقد تعليمي بدرجة كبيرة في إعداد معلم الغد الغير قادر على التعامل مع السيناريوهات المستقبلية.
2. **تدريب المعلمين:** حيث لابد من تدريب المعلمين على العديد من البرامج الخاصة بتطبيق أيٍّ من السيناريوهات الأربعة، حيث أننا في حاجة شديدة لمعلمين قادرين على توظيف التكنولوجيا الرقمية من أجل القدرة على التكيف مع أياً من السيناريوهات.
3. **زيادة قدرات الطلبة التكنولوجية:** فكلٌ من السيناريوهات تعتمد على الطلاب بدرجة كبيرة في تفعيل استخدام التكنولوجيا من أجل زيادة كفاءة العملية التعليمية، حيث أصبح الطالب المرتكز الرئيسي في نموذج التعليم الجديد التي تسعي إليه الدول المتقدمة.
4. **إعادة هيكلة الأبنية التعليمية:** وذلك بما يتناسب مع طبيعة التعليم التي تناجدي به السيناريوهات الأربعة، وخاصة في سيناريو التعليم المقلوب أو سيناريو التعليم الهجين أو في سيناريو التعليم عن طريق الميتافرس، حيث أننا في حاجة لتهيئة الفصول تكنولوجيا بمستوى من التكنولوجيا الرقمية من أجل تحقيق الكفاءة المطلوبة في حالة تطبيق أيٍّ من هذه السيناريوهات.
5. **توفير الدعم المالي الملائم للعملية التعليمية:** وهو ما تحتاجه المنظومة التعليمية التي تتبني أياً من هذه السيناريوهات، حيث ترتفع تكلفة توظيف التكنولوجيا الرقمية بأي مستوى من مستوياتها حتى الوصول لمستوي الميتافرس.

6. **التقييم الدوري المستمر للفاقد التعليم عند الطلبة:** لابد من اختيار أساليب تقويم تتلاءم مع كل سيناريو على حدة، وذلك من أجل الوقوف بصفة مستمرة على حجم الفاقد ونوعه، سواء كان على المستوى العاطفي / الوجداني أو على المستوى المعرفي.
7. **التكامل مع جميع القطاعات التنموية بالمجتمع:** هناك أهمية لإحداث تكامل مع جميع أصحاب المصالح من العملية التعليمية، وذلك من أجل التعرف على طموحاتهم من جراء العملية التعليمية، وأيضاً تكوين شبكة معلوماتية بينهم وبين المدرسة للتعرف على كل ما هو جديد بالعملية التعليمية.
8. **إطلاق اللامركزية كمبدأ للعمل الإداري بالمجتمع العربي:** وذلك من أجل بحث كل قطاع من القطاعات التعليمية عن حاجة المجتمع الذي يتواجد به من النظام التعليمي، وبالتالي يتبنى السيناريو الذي يتلاءم مع البيئة التي يتواجد بها، وذلك من أجل الوصول للكفاءة المطلوبة.
9. **استحداث تخصصات جديدة:** وهذه من أهم الآليات التي يجب اتباعها من أجل البحث عن تقليل الفاقد التعليمي على جميع المستويات العاطفية / الوجدانية أو المستويات المعرفية، ويزداد الحافز لدية عندما يقوم بدراسة تخصص ينتظره سوق العمل، فيزداد الدافع لديه، ويحاول زيادة كفاءته المعرفية بأقصى درجة ممكنة.
10. **الشراكات بين المدارس بعضها البعض:** سواء على المستوى العالمي أو الإقليمي أو المحلي، وذلك من أجل استفادة كلٍّ منهما من تجربة الآخر في تبني سيناريو ما، والتعرف على العائد من خلال تطبيق هذا السيناريو، وكيف يمكن تطبيقه، وذلك من أجل البحث عن الكفاءة التعليمية المطلوبة.

المحور السادس: تأثير السيناريوهات المقترحة على الفاقد التعليمي أثناء جائحة كورونا وغيرها من الأزمات

يحاول الجزء الحالي تحليل تأثير السيناريوهات المقترحة على الفاقد التعليمي على المستوى العاطفي الاجتماعي والمعرفي، وذلك من خلال الجدول (5) على النحو الآتي:

جدول (5) تأثير السيناريوهات على الفاقد التعليمي

التأثير على / نوع السيناريو	الفاقد العاطفي الاجتماعي	الفاقد المعرفي
التعليم التقليدي	**يزداد** حيث لا يستطيع التعليم التقليدي التواصل الاجتماعي مع الطلاب أثناء جائحة كورونا، مما يترتب عليه ضعف تحقيق رفاهية التعليم المطلوبة لدى الطلاب، وبالتالي تزداد الآثار النفسية السيئة للطلاب، كما لا يشعر فيه بالأمان	**يزداد** حيث لا يستطيع التعليم التقليدي توظيف التكنولوجيا المتقدمة أثناء جائحة كورونا وغيرها من الأزمات لدى العديد من الطلاب، وبالتالي يقل تحصيل الطلاب بالمناطق الأكثر فقراً، ويزداد التأثير السلبي على مدارس التعليم من حيث تراجع

	المطلوب، كما يفتقد الفاعلية الذاتية.	مستويات التحصيل لدى الطلبة.
التعليم الإلكتروني	**يزداد** حيث يفقد التعليم الإلكتروني التواصل مع الطلاب أثناء جائحة كورونا وغيرها من الأزمات، لذا تزداد معاناة الطلاب بالعملية التعليمية، ويزداد عدم شعورهم بالأمان، ويقل الهدوء، ويقل الترابط والتواصل ويضعف الأمل.	**ثبات** حيث يستطيع التعليم الإلكتروني إكساب الطلاب المعارف المطلوبة، وبالتالي يحدث هناك ثبات لأداء الطلاب في الامتحانات أثناء أزمات كورونا وغيرها مع أداء الطلاب في الأوقات ما قبل الأزمات، وبالتالي ثبات تحصيل الطلاب أثناء الأزمات في الرياضيات وغيرها من العلوم، وأيضاً مهارات القراءة والكتابة لطلاب المرحلة الابتدائية.
التعليم المقلوب	**يقل** حيث يساعد التعليم المقلوب على التفاعل بين المعلم والطالب في الأوقات الراهنة، وبالتالي يزداد انتماء الطلاب للمدارس والتعليم بصفة عامة، فيزداد الشعور بالأمان والهدوء داخل العملية التعليمية، ويزداد الأمل لدى الطلاب، وبالتالي يساعد التعليم المقلوب الطلاب على تجاوز الأزمات مثل أزمات كورونا وغيرها، حيث يزداد الشعر بالأمان على قدرة المدرسة على معالجة هذا الفاقد الحادث أثناء الأزمات.	**يقل جداً** حيث يستطيع التعليم المقلوب على علاج جميع مشكلات التعليم التقليدي والتعليم الإلكتروني، وذلك من خلال تركيز المدارس على الجانب التطبيقي والجانب التفاعلي في العملية التعليمية، والاهتمام بثقافة الحوار والنقد بالتعليم، وبالتالي يزداد تحصيل الطلاب بالعملية التعليمية، وبالتالي تقل الفجوات التحصيلية في العديد من المواد التعليمية مثل العلوم والرياضيات، وبالتالي يستطيع الطالب مواجهة الأزمات من خلال امتلاكه مهارات التفاعل والتطبيق والنقد من خلال المنزل وبالتفاعل مع المدرس وهو في منزله.
التعليم " الهجين "المدمج"	**يقل جداً** حيث يساعد التعليم الهجين على تفاعل الطالب مع زملائه ومعلميه في الفصول الذكية بالمدرسة، وبالتالي تتم مراعاة الفروق الفردية بين الطلاب، ويتم العمل في مجموعات فيزداد حب وانتماء الطلاب للمدرسة، وبالتالي يتأثر عاطفياً بالمدرسة ويرتبط بها لأقصى درجة ممكنة، وبالتالي يستطيع مواجهة الأزمات التعليمية مثل جائحة كورونا لزيادة ثقته بالمدارس وقدرتها على تحقيق هذا التفاعل من خلال المنزل وتوظيف	**يكاد ينعدم** حيث يساعد التعليم الهجين على استيعاب المادة التعليمية بطريقة مثلى من خلال تخيل الطلاب لجميع محتويات المادة التعليمية، وذلك من خلال التكنولوجيا الرقمية، وبالتالي يزداد تحصيل الطلاب في الرياضيات وجميع المواد التعليمية وتظهر قدراتهم الإبداعية، وبالتالي يتجه الطلاب لهذه النوعية من التكنولوجيا بالمنزل نظراً لاعتياده عليها، وبالتالي يقوم باستغلالها وقت الأزمات التعليمية فيقل

	التكنولوجيا الرقمية بالصورة المثالية.	الفاقد التعليمي على المستوى المعرفي بدرجة كبيرة جداً.
التعليم بالميتافرس	**ينعدم تقريباً** حيث يساعد التعليم بالميتافرس على زيادة حب الطلاب للتعليم، وذلك من خلال تحويل العملية التعليمية لخيال علمي يدخل الطلاب به، وبالتالي يزداد استمتاعهم بالعملية التعليمية، وبالتالي يزداد انتماؤهم للعملية التعليمية، ويزداد شعورهم بالفاعلية الذاتية والمجتمعية، ويزداد الهدوء في العملية التعليمية، ويزداد ثقة الطلاب بالميتافرس على تعويض الطلاب تعليمياً أثناء الأزمات مثل أزمات كورونا، حيث يمتلك نوع من الميتافرس بالمنزل، ويكون قد اعتاد عليها.	**ينعدم تقريباً** حيث يساعد التعليم بالميتافرس على الارتقاء بتحصيل الطلاب لأرقى مستوى تعليمي متوقع ، حيث يساعد هذا النمط من التعليم على سد جميع الفجوات التحصيلية في العلوم والرياضيات وغيرها من المواد ، وذلك لاختلاف طبيعة التدريس بهذه الطريقة ، وبالتالي يتفاعل الطلاب مع هذا النمط بدرجة أكبر ويقل الفاقد التعليم وقت الأزمات لزيادة قدرة الطلاب على استخدام الميتافرس بالمنزل مثل استخدامه بالمدرسة تماماً، وبالتالي مع عدد ضئيل من التوجيهات المدرسية يزداد تحصيل الطلبة بالمنازل وقت الأزمات مثل أزمة كورونا وغيرها من الأزمات.

المحور السابع: قدرة الدول العربية على تطبيق سيناريوهات الإطار المقترح

يحاول الجزء الحالي تحليل مدى قدرة الدول على استيعاب العديد من السيناريوهات المقترحة داخل أنظمتها التعليمية، وذلك من أجل التغلب على الفاقد التعليمي بصفة عامة في الوقت الراهن، وفي أوقات الأزمات بصفة خاصة، وذلك على المستويين العاطفي الاجتماعي والمعرفي، حيث هناك العديد من التفاوتات بين الدول العربية من حيث المقومات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية...الخ ، والذي وضع الدول في ترتيب مختلف بتقرير التنمية البشرية 2020م ، وبالتالي يحاول الجدول (6) تحليل مدى قدرة الدول العربية على تطبيق واستيعاب السيناريوهات المقترحة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للدول، وذلك على النحو التالي:

جدول (6) قدرة الدول العربية على استيعاب السيناريوهات المقترحة أوقات الأزمات

نمط التعليم بالمستقبل / مؤشر التنمية البشرية للدول		القدرة على تطبيق السيناريو في أوقات جائحة كورونا وغيرها من الأزمات				
		التعليم التقليدي	التعليم الإلكتروني	التعليم المقلوب	التعليم الهجين	التعليم بالميتافرس
دول ذات تنمية بشرية عالية جداً	الوقت الراهن	لا توجد حاجة له	متوسطة	عالية جداً	عالية جداً	عالية جداً
	أوقات الأزمات	لا توجد حاجة له	عالية	عالية جداً	عالية جداً	عالية جداً
	الفجوة بينهما	منعدمة	متوسطة	ضعيفة جداً	ضعيفة جداً	ضعيفة جداً

دول ذات تنمية بشرية عالية	الوقت الراهن	متوسطة	متوسطة	متوسطة	متوسطة	ضعيفة جداً
	أوقات الأزمات	لا توجد حاجة إليه	عالية	متوسطة	عالية جداً	ضعيفة جداً
	الفجوة بينهما	متوسطة	متوسطة	ضعيفة جداً	متوسطة	لا توجد
دول ذات تنمية بشرية متوسطة	الوقت الراهن	عالية جداً	ضعيفة	ضعيفة	شبه منعدمة	شبه منعدمة
	أوقات الأزمات	لا توجد حاجة إليه	عالية جداً	ضعيفة جداً	شبه منعدمة	شبه منعدمة
	الفجوة بينهما	عالية	عالية	متوسطة	منعدمة	منعدمة
دول ذات تنمية بشرية منخفضة	الوقت الراهن	عالية جداً	شبه منعدمة	ضعيفة جداً	منعدمة	منعدمة
	أوقات الأزمات	لا توجد حاجة إليه	عالية	ضعيفة جداً	منعدمة	منعدمة
	الفجوة بينهما	عالية جداً	عالية	منعدمة	منعدمة	منعدمة

وبتحليل الجدول (6) يتضح عدم قدرة جميع الدول العربية على تطبيق العديد من السيناريوهات بالمستقبل، وبالتالي لابد من السعي لأفضل سيناريو بالدول العربية في حالة الأزمات التعليمية مثل أزمة جائحة كورونا وغيرها، وهي على النحو التالي:

- **مرحلة ما قبل الأزمة:** تحاول الدول العربية تطبيق السيناريو الذي يتناسب مع إمكاناتها من أجل التغلب على الفاقد التعليمي على المستوى العاطفي الاجتماعي والمعرفي، مع محاولة الاستعانة بالتكنولوجيا الرقمية، وتدريب جميع الموارد البشرية على استخدامها من أجل استيعابها أوقات الأزمات، بالإضافة إلى تدريب الطلاب على الارتقاء بمستوى التحصيل لأكبر درجة ممكنة وقت الأزمات من خلال هذه التكنولوجيا، أيا كان الجيل الذي تنتمي إليه هذه التكنولوجيا.
- **مرحلة الأزمة:** تبدأ الدول العربية في تطبيق التكنولوجيا التي تم التدريب عليها ومتوافرة لدى الطلاب بالمنازل، وبالتالي يتم تقليل الفاقد التعليمي على المستوى العاطفي الاجتماعي والمعرفي لأقل درجة ممكنة على الإطلاق، حيث يتم تواصل المعلم مع الطلاب من خلال هذه التكنولوجيا بجميع مستوياتها وفقاً لمستوى الدول العربية وإمكاناتها المادية على توظيف نوعية معينة من التكنولوجيا.
- **مرحلة ما بعد الأزمة:** يتم وضع العديد من البرامج التعويضية للطلاب عن الفاقد التعليمي الذي حدث أوقات الأزمات سواء من خلال المدرسة أو من خلال النموذج المتبع داخل الدولة العربية وفقاً لمستوى التنمية البشرية بها.

المحور الثامن: آليات قياس الفاقد التعليمي في ضوء الإطار المستقبلي

يحاول الجزء الحالي تحليل أهم الآليات التي تساعد على تفعيل جميع السيناريوهات الخمس في قياس الفاقد التعليمي على المستوى العاطفي الاجتماعي والمعرفي، وذلك من خلال تحليل الجدول (7).

جدول (7) آليات قياس الفاقد التعليمي

(أ) على مستوى الفاقد العاطفي الاجتماعي					
نمط المسار المستقبلي / آليات القياس	التعليم التقليدي	التعليم الإلكتروني	التعليم المقلوب	التعليم الهجين	التعليم بالميتافرس
(1) التقارير الذاتية من المعلمين	√	√	√	√	√
(2) الاستقصاء للطلاب وأولياء الأمور	√	√	√	√	√
(3) الاستبانات المطبقة على الطلاب واولياء الامور	√	√	√	√	√
(4) المقابلات مع الطلاب وأولياء الأمور	√	√	√	√	√
(5) بطاقات الملاحظة	√	√	√	√	√
(6) استطلاعات الرأي لأولياء الأمور والطلاب	√	√	√	√	√
(ب) على مستوى الفاقد المعرفي					
(1) الاختبارات المعيارية على مستوى المدرسة	√	√	√	√	√
(2) مقارنة مستويات الطلاب بعضهم البعض عبر المجتمع	√	√	√	√	√
(3) تحليل أعداد الطلاب في المدرسة ذكور/إناث	√	√	√	√	√
(4) تحليل أعداد ونسبة الطلاب الذين ينتمون إليها من ذوي الاحتياجات الخاصة	√	√	√	√	√
(5) نسبة الطلاب الراسبين في كل صف دراسة ومقارنة الصفوف بعضها البعض	√	√	√	√	√
(6) نسبة الطلاب المتسربين من العملية التعليمية	√	√	√	√	√
(7) نسبة الطلاب ذوي التحصيل المنخفض وبطيئي التعلّم	√	√	√	√	√
(8) نسبة الطلاب القادمين من الأحياء المحرومة	√	√	√	√	√
(9) الاختبارات التنافسية العالمية	√	√	√	√	√
(10) مقارنة أداء المدارس بعضها البعض	√	√	√	√	√

المحور التاسع: استراتيجيات التعافي من الفاقد التعليمي

يحاول الجزء الحالي تحليل مدى قدرة الاستراتيجيات الناتجة من الدراسات الميدانية من خلال الخبراء والمعلمين وأولياء الأمور على التطبيق في هذه السيناريوهات الخمسة، وأيضاً مدى قدرة الاستراتيجيات التي تم اتباعها في دول المقارنة وهي أستراليا والمملكة المتحدة وبلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية على استخدامها أوقات الأزمات مثل أزمة جائحة كورونا، وذلك من خلال الفاقد التعليمي العاطفي الاجتماعي وأيضاً الفاقد التعليمي المعرفي، وذلك على النحو التالي:

أولاً: استراتيجيات الفاقد العاطفي الاجتماعي

يحاول الجدول (8) تحليل مدى قدرة السيناريوهات المستقبلية على تفعيل استراتيجيات التعافي من الفاقد العاطفي الاجتماعي، وذلك على النحو التالي:

جدول (8) قدرة السيناريوهات المستقبلية على تفعيل استراتيجيات التعافي من الفاقد العاطفي الاجتماعي والمعرفي

نمط المسار المستقبلي / استراتيجيات التعافي	التعليم التقليدي	التعليم الإلكتروني	التعليم المقلوب	التعليم الهجين	التعليم بالميتافرس
(1) توفير المناخ المدرسي الإيجابي بالتأهيل التربوي للمعلمين	×	×	√	√	√
(2) تعزيز ثقافة الرفاه في المدارس بتكييف المناهج التعليمية مع احتياجات الطلاب	×	×	√	√	√
(3) تهيئة الجو النفسي للطلاب بتقديم استشارات نفسية مستمرة	×	×	√	√	√
(4) تعزيز الانتماء للعملية التعليمية من خلال مشاركة الطلاب بالعملية التعليمية من خلال الأنشطة الصفية واللاصفية	×	√	√	√	√
(5) ضمان التهيئة المنزلية النفسية للطلاب من خلال دعم مشاركة أولياء الأمور نفسياً واجتماعياً	×	×	×	√	√
(6) تحقيق استمرارية تحفيز الطلاب من خلال التتبع المستمر لاحتياجات الطلاب	×	√	√	√	√
(7) ضمان الهدوء عند الطلاب بالتدخل المستمر في تقييم الجوانب الوجدانية	×	×	√	√	√
(8) الرفاهية العاطفية للطلاب من خلال التدخلات المستمرة للمدرسة	×	√	√	√	√
(9) تحقيق الأمل عند الطلاب، وذلك من خلال تعزيز مهارات التكيف أثناء الأزمات	×	×	×	√	√
(10) المساواة بين الطلاب على جميع المستويات، وذلك بتوفير تعليم لذوي الاحتياجات الخاصة	×	×	×	√	√
(11) المساواة بين الطلاب على جميع المستويات، وذلك بتوفير تعليم لذوي البيئات الفقيرة	×	×	×	×	×

وبتحليل الجدول (8) يتضح مدى قدرة عدد من السيناريوهات على التغلب على الفاقد التعليمي على المستوى العاطفي الاجتماعي من خلال القدرة على تفعيل العديد من الاستراتيجيات بدرجات عالية، في حين لا تستطيع العديد من المسارات الأخرى تحقيق ذلك سواء في الوقت الراهن أو وقت الأزمات، لذا يجب أن تسعى

جميع الدول العربية إلى محاولة تبني المسار الذي يساعد على تفعيل الاستراتيجيات التي تساعد على التخلص من الفاقد التعليمي على المستويين العاطفي الاجتماعي والمعرفي.

ثانياً: استراتيجيات الفاقد التعليمي المعرفي

يحاول الجدول (9) تحليل مدى قدرة السيناريوهات المستقبلية على تفعيل استراتيجيات التعافي من الفاقد التعليمي المعرفي، وذلك على النحو التالي:

جدول (9) قدرة السيناريوهات المستقبلية على تفعيل استراتيجيات التعافي من الفاقد التعليمي المعرفي

نمط المسار المستقبلي / استراتيجيات التعافي	التعليم التقليدي	التعليم الإلكتروني	التعليم المقلوب	التعليم الهجين	التعليم بالميتافرس
(1)زيادة التحصيل الدراسي بتوظيف التكنولوجيا بالعملية التعليمية	×	√	√	√	√
(2)الارتقاء بالمستوى التطبيقي بالشراكة مع المؤسسات التنموي	×	×	√	√	√
(3)القضاء على الفجوات التحصيلية بتغيير العديد من القوانين والتشريعات	×	×	√	√	√
(4)القضاء على التأثير السلبي بالتدريب المستمر للمعلمين على المستحدثات التكنولوجية	×	√	√	√	√
(5)تزايد المستوى الأكاديمي للطلاب بالتمديد الدراسي في اليوم أو العام الدراسي	×	√	√	√	√
(6)تكريم الطلاب الأكثر تحصيلاً باستحداث نظم التسريع الأكاديمي	×	√	√	√	√
(7)القضاء على الفجوات التعليمية بالتعاون بين الوزارات المختلفة	×	√	√	√	√
(8)المساواة الأكاديمية بين الطلاب، وذلك بمراعاة الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة	×	√	√	√	√
(9)المساواة الأكاديمية بين الطلاب وذلك بمراعاة الطلاب بالمناطق الفقيرة	√	×	×	×	×
(10)إلغاء التأثير السلبي على الطلاب من خلال التعرف على مدى ملائمة المناهج لقدراتهم المعرفية	×	√	√	√	√
(11)القضاء على الفجوات الأكاديمية بتقديم برامج خاصة بالمتعثرين دراسياً	×	×	√	√	√
(12)الارتقاء بالمستوى المعرفي من خلال استغلال تعاون أولياء الأمور	√	√	√	√	√
(13)تعزيز المناخ الأكاديمي بالتغذية الراجعة المستمرة للمناهج من أجل تحقيق تناسبها مع قدرات الطلاب ومتغيرات المجتمع	√	√	√	√	√
(14)المساواة بين الطلاب وذلك بمراعاة الفروق الفردية بينهم	×	√	√	√	√

وبتحليل الجدول (9) يتضح مدى قدرة عدد من السيناريوهات على التغلب على الفاقد التعليمي على المستوى المعرفي من خلال القدرة على تفعيل العديد من الاستراتيجيات بدرجات عالية، في حين لا تستطيع العديد من المسارات الأخرى تحقيق ذلك سواء في الوقت الراهن أو وقت الأزمات، لذا يجب أن تسعي جميع الدول العربية إلى محاولة تبني المسار الذي يساعد على تفعيل الاستراتيجيات التي تساعد على التخلص من الفاقد التعليمي على المستوى المعرفي.

المحور العاشر: معوقات تفعيل الإطار المقترح

هناك العديد من المعوقات التي تقف عائقا أمام تحقيق أبعاد الإطار المقترح، وأمام تبني الكثير من السيناريوهات التي تتغلب على الفاقد التعليمي على المستوى العاطفي الاجتماعي أو على المستوى المعرفي، وبالتالي يحاول الجزء الحالي تحليل أهم تلك المعوقات في الدول العربية وهي على النحو التالي:

1- معوقات مؤسسية: هناك العديد من المعوقات المتعلقة بالمدارس، لعل من أهمها ما يلي:

* ضعف الكفاءة التكنولوجية للمعلمين : هناك عدد كبير من المعلمين غير مؤهلين للتعامل مع أنواع التكنولوجيا الرقمية المختلفة، وبالتالي لا يمكن تطبيق هذه النوعية من التكنولوجيا داخل المدارس.

* تواجد شريحة كبيرة من المعلمين داخل المدارس رافضين للتغير على المستوى الاستراتيجي، وذلك لعدم تناسب مهارتهم وكفاءتهم مع متطلبات التغيير الاستراتيجي المطلوبة.

* اعتماد عدد كبير من المعلمين في الكثير من الدول العربية على الأساليب التقليدية في التدريس، وضعف تبني العديد من الأساليب الابتكارية في التدريس.

* إهمال الجانب العاطفي للطلاب بالنسبة للمعلمين والمدرسة بصفة عامة، حيث يقل التركيز على هذا البعد في العملية التعليمية بعدد كبير من الدول العربية.

* ضعف تناسب الموارد المالية المخصصة للتعليم قبل الجامعي مع تبني العديد من السيناريوهات مثل سيناريو التعليم المقلوب أو سيناريو التعليم الهجين أو سيناريو التعليم بالميتافرس.

* ضعف تجهيز المدارس في العديد من الدول العربية بالتكنولوجيا الرقمية، وبالتالي ليس بالإمكان تبني التعليم الهجين أو التعليم المقلوب أو التعليم بالميتافرس.

* عدم تواجد نظم لتقويم الفاقد التعليمي على المستوى العاطفي الاجتماعي وأيضاً على المستوى المعرفي بشكل مستمر.

2-معوقات تشريعية: هناك العديد من التشريعات التي تقف عائقا أمام المدارس بالعديد من الدول العربية لإحداث تغيير استراتيجي بها، والبحث عن الكثير من المصادر التمويلية للمدارس من أجل الإنفاق عليها بما يتناسب مع تبني تلك المدارس للصيغ الجديدة التي تقضي على الفاقد التعليمي.

3- معوقات استثمارية: هناك العديد من المعوقات الاستثمارية التي تعمل على زيادة الفاقد التعليمي على المستوى العاطفي الاجتماعي، وأيضاً على المستوى المعرفي، ومن هذه المعوقات الاستثمارية ما يلي:

*عدم تبني الأفكار الريادية لدى الطلاب وبالتالي يزداد الفاقد التعليمي على المستوى العاطفي الاجتماعي والمعرفي.

* ضعف المنتجات الخاصة بالمدارس من حصص التدبير المنزلي وحصص الزراعة وغيرها من الحصص، وبالتالي يزداد الفاقد العاطفي الاجتماعي عند الطلاب.

* ضعف الشراكة مع العديد من الأندية من أجل ممارسة الطلاب لحصص التربية الرياضية من أجل تبني الموهوبين رياضياً، وبالتالي يزداد الفاقد العاطفي الاجتماعي لدي الطلاب.

4-معوقات مجتمعية: هناك عدد من المعوقات المجتمعية التي تعوق تطبيق العديد من الأبعاد الرئيسية للإطار المقترح، حيث هناك معوقات مرتبطة بأوجه التعاون بين المدرسة وغيرها من المؤسسات، ومن أهم هذه المعوقات ما يلي

* ضعف التنافسية بين المدارس الحكومية والخاصة والدولية في العديد من المجتمعات العربية، حيث يعمل كلٌّ منهما في اتجاه مختلف عن الآخرين ، وبالتالي تظهر المدارس وكأنها منعزلة عن بعضها البعض.

* ضعف التعاون بين أولياء الأمور والمدارس، حيث تضاءل تأثير مجالس الآباء، وبالتالي قد يقف ذلك عائقا أمام التغلب على الفاقد التعليمي على المستويين العاطفي الاجتماعي والمعرفي، وذلك من خلال استمرار السيناريو التقليدي، وهو الاعتماد على التعليم المباشر بصفة مستمرة فقط.

* قصور التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني والمدرسة، وبالتالي يقف ذلك عائقا أمام تبني العديد من السيناريوهات الخاصة بإدخال التعليم الإلكتروني أو المدمج أو التعليم بالميتافرس، وذلك لضعف الدعم المقدم من العديد من الجهات.

* نقص أوجه التعاون بين المؤسسات التنموية بالمجتمع والمدرسة، وذلك من خلال ضعف الدعم الحكومي الذي يسمح بتواجد مثل هذا الدعم، وبالتالي فالحديث عن ذلك من أجل الاهتمام بالتطبيق من خلال العديد من المشروعات، أو من خلال الاهتمام بالجانب التطبيقي بشكل عام، وذلك من أجل التغلب على الفاقد المعرفي الناتج بدرجة كبيرة من ضعف التطبيق بالمدارس.

المحور الحادي عشر: آليات التغلب على معوقات تفعيل الإطار المستقبلي

يحاول الجزء الحالي وضع العديد من الآليات التي تساعد على التغلب عل المعوقات التي تواجه تطبيق أبعاد الإطار المقترح، ومن أهم الآليات ما يلي:

1-آليات مؤسسية : وتتجسد فيما يجب أن تقوم به المدارس من أجل تحقيق الإطار المقترح، ومن أهم الآليات التي يجب أن تقوم بها المدارس ما يلي:

* تدريب جميع المعلمين على توظيف التكنولوجيا الرقمية في العملية التعليمية، وذلك من خلال وضع خطط إجرائية لذلك.

* استقطاب عدد من المعلمين المؤهلين بدرجات تتناسب مع التغيير الاستراتيجي المطلوب بالعملية التعليمية داخل المدارس، وبالتالي تقل مقاومة التغيير.

* تدريب المعلمين على الأساليب الحديثة في التدريس، وخاصة الأساليب الابتكارية من أجل اكتشاف العديد من المواهب التي يمتلكها الطلاب.

* تعيين المدارس لعدد من الإخصائيين الاجتماعيين من أجل التركيز على الجانب العاطفي للطلاب سواء من خلال إجراء ذلك بصفة دورية أو من خلال ملف خاص بالطلاب، أو من خلال العديد من الإجراءات الأخرى.

* السعي الدائم للبحث عن العديد من الموارد المالية البديلة من خلال المدرسة، وذلك من أجل زيادة المصادر المالية للمدرسة، وعدم الاكتفاء بالجزء المخصص لها من الموازنة العامة للدولة.

* تجهيز المدارس بالتكنولوجية الرقمية، وذلك من أجل تبني العديد من الأنماط المختلفة للتعليم القادرة على التغلب على الفاقد التعليمي على المستوى العاطفي الاجتماعي وعلى المستوى المعرفي.

* تواجد نظم لتقويم الفاقد التعليمي على المستوى العاطفي الاجتماعي، وأيضاً على المستوى المعرفي بشكل مستمر من أجل العلاج المستمر له.

2-آليات تشريعية: لابد من وضع عدد من التشريعات الخاصة بالمدارس تسمح بتواجد نوع من اللامركزية على المستوى الإداري والمالي، حيث لابد من مشاركة العديد من أصحاب المصالح مثل المعلمين والطلاب وأولياء الأمور والمؤسسات التنموية بالمجتمع في وضع العديد من التشريعات الخاصة بالمدارس من أجل تحقيق المرونة الكافية في التشريعات بما يحقق التغلب على الفاقد التعليمي على المستوى العاطفي الاجتماعي وأيضاً على المستوى المعرفي.

3-آليات استثمارية: هناك العديد من الآليات الاستثمارية التي يجب اتباعها من أجل التغلب على الفاقد التعليمي على المستوى العاطفي الاجتماعي وأيضاً على المستوى المعرفي، لعل من أهمها ما يلي:

*تبني العديد من الأفكار الريادية للطلاب، وبالتالي يتم الاستفادة منها، مما يؤدي لتقليل الفاقد المعرفي، وبالتالي يزداد حب الطلاب للمدرسة والتعليم فيقل الفاقد العاطفي الاجتماعي.

* استثمار المنتجات الطلابية من حصص التدبير المنزلي وحصص التطبيقات العملية، والحصول منها على عائد للطلاب.

* تواجد نوع من الشراكة مع العديد من الأندية من أجل ممارسة الطلاب لحصص التربية الرياضية من أجل تبني الموهوبين رياضياً، وبالتالي يزداد الفاقد العاطفي الاجتماعي لدي الطلاب.

4- آليات مجتمعية: هناك العديد من الآليات المجتمعية التي يجب اتباعها من أجل التغلب على الفاقد التعليمي على المستوى العاطفي الاجتماعي وأيضاً على المستوى المعرفي، لعل من أهمها ما يلي:

* تبني مبدأ التنافسية بين المدارس، وبالتالي تبحث المدارس عن العديد من الوسائل والآليات التي تتغلب بها على الفاقد التعليمي على المستوى العاطفي الاجتماعي أو على المستوى المعرفي.

* التعاون المستمر بين أولياء الأمور والمدرسة من خلال مجالس الآباء وغيرها من الأشكال من أجل التغلب على الفاقد التعليمي على المستوى العاطفي الاجتماعي، أو على المستوى المعرفي.

* التعاون المستمر بين مؤسسات المجتمع المدني والمدرسة، وذلك من أجل التشخيص المستمر للعديد من أوجه الفاقد التعليمي على المستوى العاطفي الاجتماعي، وأيضاً على المستوى المعرفي، وذلك من أجل إجراء العديد من المحاولات المستمرة للتغلب على جميع أشكال الفاقد التعليمي.

* التعاون بين المؤسسات التنموية بالمجتمع والمدرسة، وذلك من خلال الدعم الحكومي، وذلك من أجل الاهتمام بالتطبيق من خلال العديد من المشروعات، أو من خلال الاهتمام بالجانب التطبيقي بشكل عام، وذلك من أجل التغلب على الفاقد المعرفي الناتج بدرجة كبيرة من ضعف التطبيق بالمدارس.

الخلاصة

حاول الجزء الحالي وضع إطار مقترح لتقليل الفاقد التعليمي على المستويين العاطفي الاجتماعي والمعرفي، وذلك من خلال التصدي لعدد من النقاط الأساسية، حيث تناول هذا الجزء مبررات الإطار المقترح، والتي تجسدت في تواجد جائحة كورونا وتأثيرها على تزايد الفاقد التعليمي، وأيضاً تواجد كم من الفاقد التعليمي قبل الجائحة، ومدى قدرة عدد من الدول على تجاوز الجائحة، وسعي الدول على مستوى العالم تحقيق اقتصاد المعرفة، ومستويات التنمية البشرية بالوطن العربي، وأهداف التنمية المستدامة.

لذا وضع الإطار العديد من الأهداف التي يسعى لتحقيقها وهي التعافي المبكر من الفاقد التعليمي أثناء الأزمات كالجائحة، ومحاولة تحقيق الشفافية في إعلان نتائج الفاقد التعليمي في عدد من الدول، وتواجد نوع من الرصد المبكر للفاقد التعليمي قبل الأزمات، وتحقيق الوعي بأهمية التعليم لدى جميع الفئات المجتمعية، وتحسين جودة التعليم العام على كافة المستويات التعليمية، وتوظيف التكنولوجيا بأقصى درجة ممكنة، والسعي لحل العديد من المشكلات التعليمية، ومحاولة استثمار الشراكات المجتمعيّة.

ومن هذا المنطلق تم وضع عدد من الأطر الحاكمة للإطار المقترح سواء على مستوى التكامل، التشابك، المرونة، التوزان، والديناميكية، وقد قام الإطار بتحديد الفئات المستهدفة من الإطار المقترح وعلى رأسهم متخذي القرار داخل الوزارة الخاصة بالتربية والتعليم وأيضاً داخل الإدارات التعليمية بالمحافظات المختلفة، والقيادات الاستراتيجية بالمدارس، وأولياء الأمور، والمعلمين.

وفي هذا السياق فقد تم وضع عدد من الملامح الأساسية للإطار المقترح، وذلك من خلال تحليل لثلاثة أجزاء رئيسية، تجسد أولهما في وضع ملامح عامة للتعافي المبكر من الفاقد التعليمي خلال العديد من الأزمات

مثل أزمة كورونا، بينما حاول الجزء الثاني التركيز على وضع ملامح عامة لتعزيز الصمود للنظم التعليمية أثناء العديد من الأزمات مثل أزمة كورونا، وأخيراً حاول الجزء الأخير رسم صورة مستقبلية لحجم الفاقد التعليمي ونوعيته في خمس سيناريوهات مختلفة، وذلك من أجل استيعاب صناع القرار لأهمية الارتقاء بالنظم التعليمية من أجل مواجهة زيادة الفاقد التعليمي.

ومن المنطقي تحليل تأثير الإطار المقترح في الجزء الثالث الخاص بالسيناريوهات المستقبلية للفاقد التعليمي، حيث لابد من تحليل مدى تأثير كل سيناريو من هذه السيناريوهات على كم الفاقد التعليمي، وأيضاً التأثير على نوعية هذا الفاقد، ثم يحاول الإطار تحليل مدى تأثر الدول العربية بهذه السيناريوهات وفقاً لقدرتها من الرفاهية التمويلية من أجل الإنفاق على التعليم بما يتوافق مع عدد من السيناريوهات، حيث هناك العديد من السيناريوهات في حاجة لنوعية من الرفاهية داخل المجتمع، ورصد العديد من الأموال الضخمة من أجل تبني هذا السيناريو للقضاء على الفاقد التعليمي.

وبناء على ما تم من تحليل لعدد من الدول المرجعية، ودراسة العديد من استراتيجيات التعافي من الفاقد التعليمي في ضوء السيناريوهات المستقبلية الخمسة التي تتواجد بالعالم في المستقبل، وداخل الدول العربية، وتوقعات الخبراء، فقد تم وضع عدد من استراتيجيات التعافي من الفاقد التعليمي على المستوى العاطفي الاجتماعي وأيضاً على المستوى المعرفي، وأيضاً رصد العديد من الآليات التي تساعد على ترجمة هذه الاستراتيجيات، وبالتالي تم وضع العديد من الآليات التي تساعد على التخلص من الفاقد التعليمي.

وتأسيساً على ما سبق فقد كان لابد من وضع عدد من المتطلبات الأساسية التي لابد من تواجدها بالعديد من المجتمعات العربية من أجل تطبيق أفضل هذه السيناريوهات من خلال تبني العديد من استراتيجيات التعافي، وتطبيق العديد من الآليات التي تساعد على التخلص من الفاقد التعليمي بأقصى درجة ممكنة، وقد تم تقسيمها لمتطلبات بشرية ومالية ومادية وتعليمية وإدارية ومعلوماتية وتشريعية وتكنولوجية، وذلك من أجل نجاح هذا الإطار المقترح.

أولا: المصادر والمراجع العربيّة

إبراهيم، مجدي عزيز. (2009). **التفكير الرياضيّ وحلّ المشكلات**. عالم الكتب.

البنك الدولي (2023). **البيانات المفتوحة للبنك الدولي**.
https://donnees.banquemondiale.org/indicator/SL.TLF.ADVN.ZS?locations=TN

الحملة العربية للتعليم للجميع. (2021). **تقرير توجهات مستقبل التعليم في المنطقة العربية – بناء المستقبل**: 2020-2050.

اليونيسف، اليونيسكو، والبنك الدولي. (2021). **فاقد التعلّم بسبب كوفيد19 – إعادة بناء التعلّم الجيد للجميع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**. https://www.unicef.org/mena/reports/covid-19-learning-losses

اليونيسكو. (2020). **استجابة الدول العربية للاحتياجات التعليمية في جائحة كورونا**
https://inee.org/system/files/resources/Survey-Report-Of-Distance-Learning-F-Arabic_0.pdf

اليونيسكو. (2021). **ضياع ثلثي العام الدراسي وسطياً في العالم، بسبب الإغلاق الناتج عن جائحة "كوفيد–19"**.

اليونيسكو. (2022). **وضع تصورات – عقد اجتماعي جديد لمستقبلنا معاً للتربية والتعليم**. اللجنة الدولية لمستقبل التربية والتعليم.

ثانيًا: المصادر والمراجع الأجنبيّة

Cochran, D., & Conklin, J. (2007). A new Bloom: Transforming learning. *Learning & Leading with Technology,* 34(5), 22-25.

Collaborative for Academic, Social, and Emotional Learning CASEL. (2020). *Reunite, Renew, and Thrive: Social and Emotional Learning (SEL) Roadmap for Reopening School*.

Hebebci, M. T., Bertiz, Y., & Alan, S. (2020). Investigation of views of students and teachers on distance education practices during the Coronavirus (COVID-19) Pandemic. *International Journal of Technology in Education and Science*, 4(4), 267-282.

UNESCO. (2022). *Establishing a Concordance between PASEC and TIMSS/PIRLS. https://tcg.uis.unesco.org/wp-content/uploads/sites/4/2022/06/Rosetta-Stone_PASEC_Analysis-Report_2022.pdf*

UNESCO, UNICEF & World Bank (2020). *What Have We Learnt? Overview of Findings from a Survey of Ministries of Education on National Responses to COVID-19.* https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/34700